

التوزيع: عام

E/ESCWA/ID/89/7

١٩٨٩ ٢١ أيلول / سبتمبر

ARABIC

الاصل: بالعربية



الأمم المتحدة

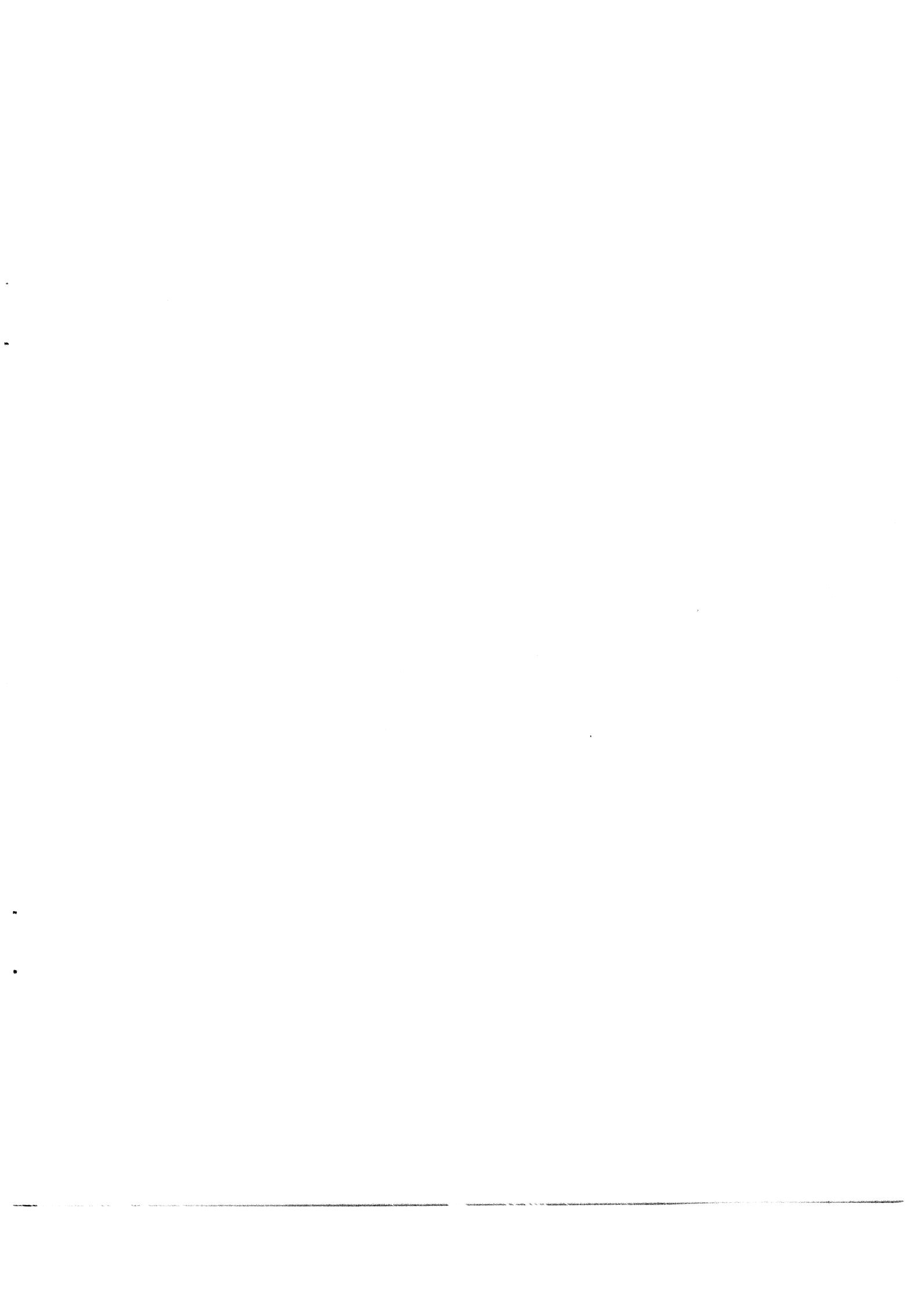
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة الصناعة المشتركة بين الاسكوا واليونيد

التنمية الصناعية في الجمهورية العربية السورية

١٩٨٥ - ١٩٧٥



تمهيد

تنفيذًّا لبرنامج العمل للتنمية الصناعية (١-١)، اعدت شعبة الصناعة المشتركة بين الاسكوا واليونيدو وبمساعدة خبراء محليين هذه الدراسة القطرية حول التنمية الصناعية في الجمهورية العربية السورية. وهذه الدراسة هي واحدة من الدراسات القطرية الأربع التي تعتبر مساهمة من الاسكوا في مؤتمر التنمية الصناعية السابع لوزراء الصناعة في الدول العربية والمنعقد في تونس خلال الفترة ٢٥-٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩.



-جـ-

المحتويات

<u>الصفحة</u>		<u>الفصل</u>
١	هيكل وخصائص الاقتصاد السوري	الاول -
١	الف - المساحة والسكان	ـ
٣	باء - الموارد الطبيعية	ـ
٥	جيم - النمو الاقتصادي	ـ
١٥	DAL - هيكل الاقتصاد	ـ
١٨	هاء - الادخار والاستثمار	ـ
٢٣	واو - الاسعار والتضخم	ـ
٢٦	زاي - الاجور والعمالة	ـ
٢٧	حاء - هيكل التجارة الخارجية واتجاهاتها	ـ
		ـ
٣٢	بنية القطاع الصناعي ونموه	الثاني -
٣٢	الف - دور الصناعة ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي	ـ
	باء - دور الصناعات الاستخراجية ومساهمتها في الناتج	ـ
٣٤	صناعي والعمالة	ـ
٣٨	جيم - دور الصناعة التحويلية واتجاهاتها	ـ
٦٧	DAL - التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية	ـ
	هاء - التطورات الاخيرة والمشاريع الرئيسية التي اقيمت خلال	ـ
٦٨	السنوات الخمس الاخيرة	ـ
		ـ
٧٢	استراتيجيات وخطط التنمية الصناعية والسياسات والمؤسسات	الثالث
٧٢	الف - استراتيجيات وخطط التنمية الصناعية	ـ
٧٧	باء - السياسات والحوافز المقدمة للصناعة	ـ
٨٢	جيم - المؤسسات الحكومية	ـ
		ـ
٨٥	الموارد المتاحة للتنمية الصناعية	الرابع
٨٥	الف - الموارد الاولية	ـ
٨٥	باء - رأس المال	ـ
٨٦	جيم - الموارد البشرية	ـ

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>		<u>الفصل</u>
٨٨قيود ومستقبل التنمية الصناعية	الخامس
٨٨ المشاكل والصعوبات	الف -
٩١ ادارة القطاع الصناعي	باء -
٩١ ظروف عمل القطاع الصناعي	جيم -
٩٢ الافق	دال -

المحتويات (تابع)

قائمة الجداول

<u>الصفحة</u>	<u>الجدول</u>
٨	- ١
١٦	- ٢
٢٢	- ٣
٢٥	- ٤
٢٨	- ٥
٢٩	- ٦
	المجموع التراكمي لروعوس الاموال المستثمرة في القطاع العام
٣٢	- ٧
	الصناعي للاعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٤، ١٩٨٧
	مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في كل من الانتاج الاجمالي والمادي
٣٥	- ٨
٣٥	- ٩
٣٧	- ١٠
	انتاجية العمل خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٧٥
	الاستثمارات الفعلية في قطاع الصناعات الاستخراجية
٣٩	- ١١
	تطور انتاج الصناعات التحويلية - القطاع العام - بالاسعار الجارية
٤٣	- ١٢
٥٤	- ١٣
٥٥	- ١٤
	وسطي الاجر السنوي للعاملين في انشطة الصناعات الرئيسية
٥٦	- ١٥
٥٨	- ١٦
٦٠	- ١٧
٦١	- ١٨
	عدد العمال ورأس المال في المنشآت الصناعية الخاصة
	الاستثمارات الفعلية في قطاع الصناعات التحويلية - القطاع العام -
٦٤	- ١٩
٦٩	- ٢٠
	بعض موعشرات التجارة الخارجية للم المنتجات الصناعية

المحتويات (تابع)
قائمة بالجداول الملحقة

<u>الصفحة</u>	<u>الجدول</u>
٩٤	١-١ الموءشرات الاقتصادية الرئيسية ١٩٧٥-١٩٨٥ بالاسعار الجارية
٩٥	٢-١ الانتاج بسعر المنتج بالاسعار الجارية
٩٦	٣-١ الانتاج بسعر المنتج بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠
٩٧	٤-١ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
٩٨	٥-١ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠
٩٩	٦-١ الاستثمار (مجمل تكوين رأس المال الثابت) - بالاسعار الجارية
١٠٠	٧-١ الاستثمار (مجمل تكوين رأس المال الثابت) - بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠
١٠١	٨-١ العمالة
١٠٢	٩-١ المستوردات حسب استخدام المواد بالاسعار الجارية
١٠٣	١٠-١ الصادرات حسب استخدام المواد بالاسعار الجارية
١٠٤	١١-١ الصادرات حسب طبيعة المواد بالاسعار الجارية
١٠٥	١٢-١ التوزيع الجغرافي للمستوردات بالاسعار الجارية
١٠٦	١٣-١ التوزيع الجغرافي للصادرات بالاسعار الجارية
١٠٧	١-٢ قطاع الصناعات الاستخراجية - الانتاج بالاسعار الجارية
١٠٨	٢-٢ قطاع الصناعات الاستخراجية - الناتج - بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠
١٠٩	٣-٢ قطاع الصناعات الاستخراجية العمالة - القطاع العام -
١١٠	٤-٢ قطاع الصناعات الاستخراجية - تسويق الانتاج -
١١١	٥-٢ قطاع الصناعات الاستخراجية - انتاجية العمل -
١١٢	٦-٢ قطاع الصناعات التحويلية - الموءشرات الرئيسية - بالاسعار الجارية
١١٣	٧-٢ قطاع الصناعات التحويلية - الموءشرات الرئيسية - بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠
١١٤	٨-٢ قطاع الصناعات التحويلية - الانتاج - بالاسعار الجارية
١١٥	٩-٢ قطاع الصناعات التحويلية - الانتاج - بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠
١١٦	١٠-٢ قطاع الصناعات التحويلية - الناتج - بالاسعار الجارية
١١٧	١١-٢ قطاع الصناعات التحويلية - الناتج - بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠
١١٨	١٢-٢ قطاع الصناعات التحويلية - الاستثمار - قطاع عام - بالاسعار الجارية
١١٩	١٣-٢ قطاع الصناعات التحويلية - العمالة
١٢٠	١٤-٢ قطاع الصناعات التحويلية - انتاجية العمل -
١٢١	١٥-٢ الصناعات التحويلية - الكثافة الرأسمالية الحدية والانتاجية الحدية لرأس المال ...
١٢٢	١٦-٢ قطاع الصناعات التحويلية - المستوردات بحسب الفروع الصناعية
١٢٣	١٧-٢ قطاع الصناعات التحويلية - الصادرات حسب الفروع الصناعية
١٢٤	١٨-٢ اكبر عشرة مصانع وضعت في التشغيل خلال السنوات الخمس المنصرفة ١٩٨٠-١٩٨٥
١٢٥	١٩-٢ اكبر عشرة مصانع تحت التنفيذ

الفصل الأول
هيكل وخصائص الاقتصاد السوري

الف - المساحة والسكان

١- تبلغ المساحة العامة للجمهورية العربية السورية ١٨٥ مليون هكتار منها حوالي ٨ مليون هكتار اراضي زراعية والباقي جبال وبادية. وتتميز البادية السورية بأنها صالحة لأنبات الأعشاب وتستعمل كمراع عندما تهطل كميات كافية من الأمطار.

تقسم الجمهورية العربية السورية من الوجهة الجغرافية الطبيعية إلى أربع مناطق هي^(١)

- المنطقة الساحلية المحصورة بين الجبال وشاطئ البحر الأبيض المتوسط.
- المنطقة الجبلية وتضم الجبال والمرتفعات الممتدة من شمال البلاد إلى جنوبها موازية لشاطئ البحر الأبيض المتوسط.
- المنطقة الداخلية وتضم سهول دمشق وحمص وحماه وحلب والحسكة ودرعا وتقع شرقي المنطقة الجبلية.
- منطقة الباردة وهي السهول الصحراوية الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد على الحدود الأردنية والعراقية.

ويسود في الجمهورية العربية السورية من وجهة عامة المناخ الخاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط الذي يتتصف بشتاء ممطر وصيف جاف يتخذهما فصلان انتقاليان قصيران.

وتقسم الجمهورية العربية السورية من حيث المناخ إلى أربع مناطق تتطابق مع المناطق الجغرافية الآففة الذكر، ذلك أن العامل المحدد في هذا التقسيم هو كمية الأمطار الهائلة والتي تتعدد بوجود سلاسل الجبال المذكورة وكذلك سلسلة جبال لبنان الغربية.

تتصف المنطقة الساحلية بأمطار غزيرة خلال فصل الشتاء ودرجة حرارة متوسطة ورطوبة عالية خلال فصل الصيف. وتتصف المنطقة الداخلية بهطول الأمطار في فصل الشتاء وبصيف حار وجاف بالإضافة إلى تغيرات يومية كبيرة في درجة الحرارة. أما المنطقة الجبلية وهي الواقعة على ارتفاع يزيد عن ١٠٠٠ م عن سطح البحر فتهطل فيها الأمطار بغزارة قد تزيد عن ١٠٠٠ مم خلال فصل الشتاء، ويكون الطقس فيها معتدلاً خلال الصيف.

(١) المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٨ - ص ١٥.

أما منطقة البادية فتتصف بامطار قليلة خلال فصل الشتاء وبصيف حار جاف.

أما من حيث كميات الامطار الهاطلة فتقسم الجمهورية العربية السورية الى ما يسمى بمناطق الاستقرار الزراعي التالية:

- ١- منطقة الاستقرار الاولى: وهي التي تتجاوز فيها كمية الامطار (٣٥٠) مم في السنة وتقسم هذه الى قسمين:
 - آ- منطقة تتجاوز فيها كمية الامطار ٦٠٠ مم سنوياً وتكون الزراعة السهلية فيها مضمونة سنوياً.
 - ب- منطقة تتراوح كمية الامطار فيها بين ٣٥٠-٦٠٠ مم سنوياً ويزرع فيها بشكل رئيسي القمح والبقوليات والمحاصيل الصيفية.
- ٢- منطقة الاستقرار الثانية: ويتراوح معدل الامطار فيها بين ٣٥٠-٢٥٠ مم سنوياً ويزرع فيها الشعير بشكل رئيسي وقد يزرع الى جانبه القمح والبقوليات.
- ٣- منطقة الاستقرار الثالثة: ويبلغ معدل الامطار فيها حوالي ٢٥٠ مم سنوياً، ويزرع فيها الشعير بشكل رئيسي وقد تزرع الى جانبه البقوليات.
- ٤- منطقة الاستقرار الرابعة(الهاشمية): ويتراوح معدل الامطار فيها بين ٢٥٠-٢٠٠ مم وهي تصلح لزراعة الشعير والمراعي الدائم فقط.
- ٥- منطقة الاستقرار الخامسة (البادية): وهي كل ماتبقى من اراضي الجمهورية العربية السورية وهي لا تصلح للزراعة البعلية.

٢- السكان

يبلغ عدد سكان الجمهورية العربية السورية حسب التقديرات في منتصف عام ١٩٨٨ (١١,٣٤) مليون نسمة منهم ٧٩٣ مليون ذكور و ٥٤٥ مليون اذاث، ويتصدّف سكان الجمهورية العربية السورية بالفتوة حيث يبلغ عدد الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥-٦٠ سنة حوالي ٥٠٢٤ مليون نسمة في حين يبلغ عدد السكان الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة ٥٨٦ مليون نسمة وعدد السكان الذين يتجاوزن الستين من العمر ٧٢٨ ألف نسمة^(١).

ويعتبر معدل النمو السكاني في الجمهورية العربية السورية من المعدلات المرتفعة في العالم حيث يبلغ ٣٣,٦ بالالف سنوياً. ويعيش نصف السكان في الريف والنصف الآخر في الحضر في حين تزيد نسبة الذكور في الحضر عن الريف حيث تبلغ في الاولى ٥١,٧ في المائة وفي الثانية ٥٠,٥ في المائة.

(١) المجموعة الاحصائية - المكتب المركزي للإحصاء - دمشق ١٩٨٨ صفحة ٦٠

ويبلغ عدد الأشخاص من عمر ١٠ سنوات فما فوق (في عام ١٩٨٤) حوالي ٢١ مليون نسمة يشكلون حوالي ٣٢ في المائة من مجموع السكان من عمر ١٠ سنوات فما فوق في ذلك العام^(١).

في عام ١٩٨٤ بلغت القوة البشرية في الجمهورية العربية السورية ٣٦٥ مليون نسمة منهم ٥٨ في المائة في الحضر. وتشكل القوة البشرية حوالي ٦٦ في المائة من السكان في ذلك العام. أما قوة العمل التي بلغت ٣٧ مليون نسمة فتشكل ٣٧ في المائة من القوة البشرية وحوالي ٢٥ في المائة من مجموع السكان في ذلك العام. ويشكل المستغلون في عام ١٩٨٤، والبالغ عددهم ٢٤٦ مليون نسمة حوالي ٩٥ في المائة من مجموع قوة العمل في حين بلغ عدد المتعطلين عن العمل في ذلك العام حوالي ١١٠ ألف متعطل يشكلون حوالي ٥ في المائة من مجموع قوة العمل^(٢).

باء الموارد الطبيعية

تتمتع الجمهورية العربية السورية بموارد طبيعية جيدة حيث تشكل الاراضي الزراعية حوالي ٤٣ في المائة من مساحتها الكلية اضافة الى وجود كميات من النفط والغاز والفوسفات حيث تتوالى الاكتشافات النفطية الجديدة لتضاعف كميات النفط السوري المنتج.

١- الاراضي

تبلغ المساحة الإجمالية للقطر العربي السوري كما سبقت الاشارة حوالي ١٨٥ مليون هكتار منها ١٦ مليون هكتار قابلة للزراعة وحوالي ٨٣ مليون هكتار مروج ومرعاعي و٥٠ مليون هكتار حراج. أما الاراضي غير القابلة للزراعة فتبلغ مساحتها حوالي ٣٥ مليون هكتار^(٣). تشكل حوالي ١٩ في المائة من مجموع مساحة القطر.

وتبلغ مساحة الاراضي الزراعية المزروعة فعاد حوالي ٤ مليون هكتار، ٨٤ في المائة منها بعل تعتمد على الامطار. كما تبلغ اراضي السبات للراحة حوالي ٦١ مليون هكتار من اصل الاراضي المستثمرة. أما الاراضي الزراعية غير المستثمرة فتبلغ حوالي نصف مليون هكتار.

٢- الموارد المائية

ت تكون الموارد المائية في الجمهورية العربية السورية من مياه الامطار والاحواض الجوفية والانهار والينابيع والبحيرات والسدود.

وتقسم الاحواض الجوفية في القطر العربي السوري الى سبعة احواض هي: الجزيرة - حلب - الباادية الشامية - حوران - دمشق - العاصي - الساحل.

(١) المصدر السابق جدول ٢/١٢

(٢) المصدر السابق جدول ١/٣.

(٣) المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٨.

اما كميات الامطار التي تهطل سنويا على اراضي الجمهورية العربية السورية فتبلغ حوالي ٢٠ مليار متر مكعب في المتوسط، ويتوزع الهطول على المناطق بنسب مختلفة تبعاً لموقع هذه المناطق. وتقدر الكميات التي يمكن استخدامها في أعمال الرى بحوالي ١٠ مليار متر مكعب من الامطار.

يبلغ عدد الانهار في الجمهورية العربية السورية حوالي ٣٠ نهراً يبلغ طولها داخل الاراضي السورية حوالي ٢١٥٧ كم ومتوسط معدل تصريفها السنوي حوالي ٦٦٤ متر مكعب في الثانية. كما يبلغ عدد البحيرات الطبيعية والصناعية ٦ بحيرات تبلغ مساحتها ٩١٩ كم^٢ اضافة الى حوالي ٨٠ نبع معدل تصريفها السنوى حوالي ٤٢ ألف لتر في الثانية. وهناك ٣٢ سد متوسط وسطحي يبلغ مجموع طاقتها التخزينية ٣٨٣ مليون متر مكعب^(١).

٣ الشروة الحيوانية

تتوزع الشروة الحيوانية في الجمهورية العربية السورية لغاية عام ١٩٨٧ على النحو التالي^(٢):

البقر والغوجول	٧١٠	الف رأس
الاغنام	١٢٦٦٩	الف رأس
الماعز	١٠٠٢	الف رأس
الجاموس	١	الف رأس
الدواجن	١٢٢٩٨	الف رأس

٤ الانتاج الزراعي

بلغ انتاج الجمهورية العربية السورية من القمح في عام ١٩٨٧ حوالي ١٧١ مليون طن و ٦٠ مليون طن من الشعير، و ١٤٠ ألف طن من البصل المجفف، و ٣٥١ ألف طن من القطن و ٤٥٧ ألف طن من الشوندر السكري و ٣٢٠ ألف طن من الزيتون و ٤٣٣ ألف طن من العنب و ١٣٢ ألف طن من التفاح و ١٠٥ ألف طن من البرتقال و ٩٠ ألف طن من الحمضيات الأخرى.

٥ الشروة المعدنية

تتواتي الاكتشافات النفطية والغازية الجديدة في الجمهورية العربية السورية حيث تضاعف الانتاج النفطي خلال عام ١٩٨٨ ووصل الى اكثر من ١٥ مليون متر مكعب اكثراً من نصفها من الابار الجديدة المكتشفة. ويقدر الاحتياطي في الحقول القديمة والجديدة باكثر من ٣٠٠ مليون طن. كما تم اكتشاف حقول غازية جديدة في السلسلة التدمرية وفي الشمال ويتم استخدام الغاز المعالج حالياً في توليد الطاقة الكهربائية وفي انتاج سماد الامونيايكورياء عوضاً عن الفتنة.

(١) المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٨.

(٢) نفس المصدر.

وقد بلغ انتاج الغاز النظيف في عام ١٩٨٧ بحدود ٢٣٧ مليون متر مكعب ويبلغ الاحتياطي الثابت رسميا حوالي ١٠٠ مليار متر مكعب ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الاحتياطي بعد الاكتشافات الجديدة.

اضافة للنفط والغاز تنتج الجمهورية العربية السورية حوالي ٢ مليون طن سنويا من الفوسفات ويقدر الاحتياطي من هذه المادة بحدود ٩١٥ مليون طن، كما تنتج سوريا حوالي ١٠٠ ألف طن من الملح المنجمي والسطحى ويقدر الاحتياطي الجيولوجي من الملح الصخري بحوالي ١٧ مليون طن.

يضاف الى ذلك الاسفلت الطبيعي الذى ينتج منه سنويا حوالي ٦٠ الف طن ويقدر الاحتياطي منه بحوالى ١٠٠ مليون طن. كما تم اكتشاف كميات كبيرة من الرخام وبدىء في استثمارها وقد بلغ الانتاج السنوى منها بحدود ١٥ ألف متر مكعب. يضاف الى ذلك الحديد الذى ما زالت الابحاث والتقييمات جارية حول استثماره.

جيم - النمو الاقتصادي

تعتبر الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ من اهم الفترات التي صر بها الاقتصاد السوري واكثرها حاجة للدراسة والتقويم، فقد شهدت هذه الفترة مجموعة من التغيرات والتبدلات التي كان لها اكبر الاثر على اداء هذا الاقتصاد ونموه حتى الان. وسوف تشهد الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، وبشكل خاص العامين الاخرين منها، نتائج هذه التغيرات بشكل اوضح.

١- الناتج المحلي الاجمالي

ازداد الناتج المحلي الاجمالي من (٢٠٥٩٧) مليون ل.س في عام ١٩٧٥ الى (٨٣٢٢٥) مليون ل.س في عام ١٩٨٥ بوسطي معدل نمو ١٥ في المائة سنويا بالاسعار الجارية مقابل ٤ في المائة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. (الجدول رقم ٤-١ و ٥-١) ويلاحظ ان معدلات نمو الناتج خلال هذه الفترة لم تكن مستقرة وانما كانت متباينة بين فترتين الاولى بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ والثانية ١٩٨١ و ١٩٨٥ وما بعد، حتى ان التباين ايضا كان بين عدد من سنوات هاتين الفترتين (الجدول رقم ١-١).

خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ نما الناتج المحلي الاجمالي بوسطي معدل نمو سنوي ٢٠ في المائة بالاسعار الجارية مقابل ٥٥ في المائة بالاسعار عام ١٩٨٠ الثابتة وقد شهدت هذه الفترة اعادة بناء وتشغيل المنشآت الاقتصادية التي دمرت كليا او جزئيا في حرب تشرين ١٩٧٣ كما شهدت ارتفاع اسعار النفط بشكل كبير وتتدفق المعونات العربية الى الجمهورية العربية السورية والتوسيع الكبير في الاتفاقيات الاستثمارية وارتفاع مستوى الاسعار في السوقين الداخلية والخارجية. وقد حقق الناتج في عام ١٩٨٠ زيادة عن عام ١٩٧٩ تعتبر اعلى نسبة زيادة خلال كافة سنوات الفترة المدروسة حيث بلغت ٣١.٥ في المائة وقد لعبت جودة الموسم الزراعي واستمرار ارتفاع مستوى الاسعار بشكل عام دورا اساسيا في تحقيق هذه المعدلات المرتفعة^(١).

(١) هيئة تخطيط الدولة - تقييم الخطة الخمسية الرابعة ص ١٥.

اما خلال فترة ١٩٨٥-١٩٨١ فقد تراجع وسطي معدل النمو السنوى الى ٦ في المائة بالاسعار الجارية مقابل ٢٦ في المائة باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة. وقد شهدت هذه الفترة بروز عدد من المشاكل والصعوبات امام الاقتصاد السوري تمثلت بتدني نسب الاستفادة من الطاقات الانتاجية الجديدة وتراجع المعونات العربية وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية اضافة الى ظهور عدد من النتائج السلبية للسياسة التنموية التي اتبعت خلال الفترة السابقة.

كما شهدت الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ تباينا واضحا واحيانا غير مخطط او مرغوب فيه في نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية حيث بلغ وسطي معدل النمو السنوى بالاسعار الجارية لقطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية ٢٣ في المائة والبناء والتشييد ٤٩ في المائة وخدمات الادارة العامة والخدمات الحكومية ١٨٩ في المائة والزراعة ١٦٧ في المائة والصناعات التحويلية ١٦٦ في المائة في حين بلغ وسطي معدل النمو السنوى لقطاع النقل والمواصلات ١٣ في المائة والمال والتأمين والعقارات ١١ في المائة والصناعات الاستخراجية ٩ في المائة والكهرباء والمياه سالب ١٥ في المائة اما قطاع التجارة فكان بمستوى نمو الناتج العام ١٥ في المائة.

وتختلف الصورة كليا عند المقارنة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ حيث نجد ان وسطي معدل النمو السنوى للناتج في قطاع الزراعة ٤ في المائة والمال والتأمين والعقارات ٢٥ في المائة والصناعات الاستخراجية ٢٠ في المائة. وكان التراجع الكبير في قطاع الصناعات التحويلية، حيث تراجع الناتج المحلي لهذا القطاع خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ بمعدل سنوى قدره ٢١ في المائة. اما القطاعات الاخرى فقد حققت وسطي معدل نمو سنوى بالاسعار الثابتة اعلى من المعدل العام، حيث كان معدل نمو البناء والتشييد ١١ في المائة والكهرباء والمياه ٦٠ في المائة خدمات المجتمع والخدمات الشخصية ١٠ في المائة والادارة العامة ٨ في المائة والنقل والمواصلات ٧ في المائة والتجارة ٥ في المائة، وذلك كما هو مبين في الجدول المدرج أدناه حيث يتبيّن منه ان الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ قد شهدت تراجعا كبيرا في وسطي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ في قطاع الصناعات التحويلية ونمموا طفيفا جدا في قطاع الصناعات الاستخراجية في حين نما القطاع الزراعي بنفس نسبة نمو الناتج العام وهي ٤ في المائة. وكان تراجع معدلات نمو هذه القطاعات الاقتصادية الرئيسية لصالح القطاعات الخدمية الاخرى.

وفي عام ١٩٨٦ انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ من ٥٨٤٢٥ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ الى ٥٧٧١٧ مليون ل.س اي بنسبة ٢٢ في المائة. واستمر في الانخفاض في عام ١٩٨٧ حيث بلغ ٥٢٣٧٤ مليون ل.س، وذلك بنسبة ١٠٣ في المائة عن عام ١٩٨٦. اما بالاسعار الجارية فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من ٨٣٢٢٥ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ الى ١٠٠٣٠٠ مليون ل.س في عام ١٩٨٦ و ١٢٦٣٢٥ مليون ل.س في عام ١٩٨٧^(١).

(١) المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٨.

وباعتبار ان الناتج المحلي الاجمالي يتاثر بالانتاج المحلي الاجمالي وبمستلزمات الانتاج و بتسعير كل منهما فان الاقتصاد السوري يعني من مشكلة التسعير الاداري سواء لمستلزمات الانتاج او للانتاج ذاته. وكثيرا ما يتم تعديل قيمة مستلزمات الانتاج (المنتجات الزراعية، المحروقات، الكهرباء) دون عكسها مباشرة على قيمة الانتاج، الامر الذي يودى الى ظهور الناتج السلبي في عدد من المؤسسات الاقتصادية. اضافة لذلك فان ادخال المشاريع الجديدة وتدني نسبة القيمة المضافة في عدد منها يودى بدوره الى تدني الناتج.

٣- قطاع الزراعة

يعتبر القطاع الزراعي من أهم قطاعات الاقتصاد السوري اذ يستوعب الريف السوري قرابة ٤٤ في المائة من السكان ويعمل فيه زهاء ٤٣ في المائة من مجموع المستغلين في الجمهورية العربية السورية^(١).

وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥ حدثت تطورات هامة في هذا القطاع حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي فيه من ٣٧٠٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى ١٠٣٦٩ مليون ل.س في عام ١٩٨٠ و ١٧٤٦٣ مليون ل.س بالاسعار الجارية في عام ١٩٨٥، محققا بذلك وسطي معدل نمو سنوي مقداره ٦٧ في المائة مقابل ٤ في المائة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠.

كما استطاع هذا القطاع خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ أن يحقق وسطي معدل نمو سنوي مقداره ٢٢,٨ في المائة بالاسعار الجارية و ٨,٩ في المائة باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة متجاوزا بذلك وسطي معدل نمو الناتج العام بالاسعار الجارية والثابتة خلال هذه الفترة. ورغم ذلك فان القطاع الزراعي عانى خلال هذه الفترة من عدم استقرار الانتاج حيث كان وما يزال يعتمد بصورة اساسية على كميات الامطار وتوزعها. كما شهد هذا القطاع تناقص عدد المستغلين فيه بشكل مطلق ونسبة على الرغم من وجود البطالة الموسمية والمحنة فيها. وتشير نتائج تقييم الخطة الخمسية الرابعة الى وجود عدد من الاختلالات وعدم التوازن في هذا القطاع بين الانتاج الباتي والحيواني وبين الانتاج الزراعي والجاجة الصناعية والطلب على المنتجات الزراعية. حيث عجز هذا القطاع عن تأمين كامل مستلزمات الصناعة من المواد الاولية، ولم يستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الزراعية الغذائية، وكذلك الامر بالنسبة للانتاج الحيواني والنباتي. كما لم يستطع هذا القطاع تقديم كامل مستلزمات الانتاج الحيواني من الاعلاف^(٢). وقد لعبت الظروف المناخية التي سادت فترة الخطة الخمسية الرابعة والتي جعلت الانتاج الزراعي متوسطا دورها في عدم تحقيق كامل اهداف الخطة. يضاف الى ذلك عدم تنفيذ خطة استصلاح الاراضي من اجل التوسيع في الرقعة الزراعية وخاصة المروية منها^(٣).

اما خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ فقد حقق قطاع الزراعة وسطي معدل نمو سنوى مقداره ١١ في المائة بالاسعار الجارية ووسطي نمو سلبي ٤٠ في المائة باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة.

(١) الاتحاد العام لنقابات العمال - تقرير موتمر الابداع الوطني والاعتماد على الذات، ص ٩٨.

(٢) هيئة تخطيط الدولة - تقييم الخطة الخمسية الرابعة، ص ٣٤.

(٣) نفس المصدر ص ١٥.

الجدول رقم (١) (ا)
مطبى معدل النمو لبيانات المدخلات الإجمالية

القطاع	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي							
		العام	النسبة (%)						
الندراء	١٩٨٠-١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٣٦	٥٥	٢٠	٣	١٦٧	١٩٨٠-١٩٧٦
المناجات الاستخراجية	١٩٧٦	١٩٧٥	١٣٦	٩٨	٣	٣٢	٩	١٦٧	١٩٨٠-١٩٧٦
الصناعات التحويلية	١٩٧٦	١٩٧٥	١٣٦	٣٦	٣٠	٣٠	٣٠	١٦٧	١٩٨٠-١٩٧٦
الكهرباء والمياه	١٩٧٦	١٩٧٥	١٣٦	١٢	١٠	١٠	١٠	١٦٧	١٩٨٠-١٩٧٦
البناء والتشييد	١٩٧٦	١٩٧٥	١٣٦	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	١٦٧	١٩٨٠-١٩٧٦
التجارة	١٩٧٦	١٩٧٥	١٣٦	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	١٦٧	١٩٨٠-١٩٧٦
النقل والمواصلات والتذاريين	١٩٧٦	١٩٧٥	١٣٦	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	١٦٧	١٩٨٠-١٩٧٦
البضائع والتأمين والعقارات	١٩٧٦	١٩٧٥	١٣٦	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	١٦٧	١٩٨٠-١٩٧٦
خدمات المختصة	١٩٧٦	١٩٧٥	١٣٦	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	١٦٧	١٩٨٠-١٩٧٦
والخدمات الشخصية	١٩٧٦	١٩٧٥	١٣٦	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	١٦٧	١٩٨٠-١٩٧٦
خدمات الادارة العامة	١٩٧٦	١٩٧٥	١٣٦	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	١٦٧	١٩٨٠-١٩٧٦
الإجمالي	١٩٧٦	١٩٧٥	١٣٦	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	١٦٧	١٩٨٠-١٩٧٦

الرقم: الجدول رقم ١-٤ و ١-٥.

٥- نحو القطاعات الاقتصادية الرئيسية

سوى نتناول في الفقرات التالية نحو القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ بشكل مريح حيث سيتم الرجوع إلى قطاعي المصانع الاستخراجية والصناعات التحويلية وتناولهما بشكل مفصل في الفصل الثاني.

لقد ادى الفهم الخاطئ لمفهوم التنمية الذى اعطى الاولوية للصناعة دون الاهتمام الكافى بالزراعة الى الحاق الضرر ليس بالقطاع الزراعي فحسب وانما بالقطاعات الصناعية والاقتصاد الوطنى ككل، الامر الذى جعل هذا القطاع غير قادر على مواجهة ما هو مطلوب منه بالقدر المطلوب نظرا لوجود مجموعة من الصعوبات والمعوقات أهمها:

- (١) استمرار اعتماد القطاع الزراعي بصورة رئيسية على الزراعة البعلية حيث تشكل نحو ٨٦ في المائة من الاراضي المزروعة الامر الذى يوعى الى عدم استقرار الانتاج الزراعي وتقلبه بشكل حاد أحيانا تبعا لتقلبات الامطار^(١)
- (٢) ازدياد مساحة الاراضي الزراعية غير المستثمرة بسبب التملح وهجرة اليد العاملة من الريف وارتفاع تكاليف الزراعة البعلية. وقد بلغت مساحة الاراضي غير المستثمرة خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٣ حوالي ١٤١ ألف هكتار منها ٧٥ ألف هكتار بسبب التملح و ٦٦ ألف هكتار لاسباب السابق ذكرها.
- (٣) البطء والقصور في تنفيذ مشاريع مسح واصلاح الاراضي. خلال الخطة الخمسية الثالثة والرابعة والخامسة اى خلال ١٥ عاما لم تزد المساحة الكلية المروية المضافة نتيجة اقامة مشاريع الري ومشاريع الاستصلاح عن ٨٠ ألف هكتار لكل منهما اى ما يعادل ٣٪ في المائة من المساحة المخططة^(٢).

يضاف الى ذلك انخفاض حجم الانفاق الانمائي على مشاريع القطاع الزراعي وعدم التناسب بين تزايد عدد السكان وزيادة مساحة الاراضي القابلة للزراعة، وصغر الحيازات الزراعية وضعف الارشاد الزراعي.

وتتجدر الاشارة الى أن حوالي ثلثي الاراضي الزراعية تقع في حيارة الافراد وقرابة الثلث في حوزة الجمعيات التعاونية، أما المزارع الحكومية فتزيد نسبتها قليلا عن ١ في المائة^(٣).

(١) هيئة تخطيط الدولة - تحليل الواقع الراهن ١٩٨٩-١٩٨٣، ص ١٠٤.

(٢) الاتحاد العام لنقابات العمال - تقرير موتمر الابداع، ص ١٠١.

(٣) المرجع نفسه.

يتأثر نمو قطاع الصناعات الاستخراجية في سوريا تأثراً كبيراً بصناعة استخراج النفط التي تشكل حوالي ٩٨% من الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع. خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الاستخراجية من ٢٤١٧ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ إلى ٥٩٤٨ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ محققاً وسطي معدل نمو سنوي بالأسعار الجارية مقداره ٩% في المائة مقابل ٢% في المائة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. وكما سبق الاشارة إليه فإن نمو هذا القطاع خلال الفترة المدروسة كان دون وسطي معدل نمو الناتج العام.

الآن نمو الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ كان بحدود ٥٪ في المائة بالأسعار الجارية مقابل تراجع سنوي بمعدل وسطي بلغ ٢٪ في المائة باعتماد أسعار عام ١٩٨٠ الثابتة والتي كانت مرتفعة نسبياً. لقد تأثر نمو هذا القطاع بتراجع كميات النفط المنتجة اعتباراً من عام ١٩٨٦ حيث انخفضت من ١٠٦ مليون متر مكعب في عام ١٩٨٥ إلى ٩٤ مليون متر مكعب في عام ١٩٨٠ مع استمرار ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج اللازمة لانتاج النفط والفوسفات. كما تأثر نمو الناتج خلال هذه الفترة بصعوبة تصريف الفوسفات السوري في الاسواق العالمية بسبب تدني نسبة تركيزه ومحدوديته الطلب على هذا النوع من الفوسفات الخام في ذلك الوقت.

اما خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ فقد تراجع الناتج المحلي لهذا القطاع بشكل واضح وبوسطي معدل سلبي سنوي قدره ٧٪. في المائة بالأسعار الجارية و ٣٪ في المائة بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج المستوردة مع عدم القدرة على زيادة كميات الانتاج لتغطية انخفاض السعر. اضافة الى صعوبات عملية تسويق الفوسفات والرخام والاسفلت. ويستأثر القطاع العام تقريباً بكامل هذا القطاع ولا يساهم القطاع الخاص إلا بنسبة ضئيلة جداً في مجال الرمل والحصى والاحجار. وسوف نتناول تطور هذا القطاع بتفصيل أكثر في الفصل القادم.

٥- الصناعات التحويلية

على الرغم من أن نمو وتطور قطاع الصناعات التحويلية سوف يتم تناوله بمزيد من التفصيل في المقررات والفصل اللاحق فإنه لابد من اعطاء صورة سريعة وجiezة حول نمو هذا القطاع اسوة بباقي القطاعات.

حقق قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ وسطي معدل نمو سنوى في ناتجه المحلي مقداره ١٦٪ في المائة بالأسعار الجارية متتجاوزاً وسطي معدل النمو في الناتج العام والبالغ ١٥٪ في المائة حيث ارتفع الناتج من ١٣٧٣ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ إلى ٦٣٨٢ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ أما بالنسبة للأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع تراجعاً كبيراً بوسطي معدل سنوى مقداره ٢١٪ في المائة حيث انخفض من ٢٢٠٣ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ إلى ٢١١ مليون ل.س في عام ١٩٨٥.

لقد شهدت فترة الخطة الخمسية الرابعة ١٩٧٦-١٩٨٠ توسيعاً كبيراً في إقامة المشاريع الصناعية وقد خططت لعدد من هذه المشاريع أن يدخل حيز الانتاج خلال فترة الخطة إلا أن عدداً منها لم ينجز أو لم يدخل حيز التشغيل الفعلي الناجح. وكان وسطي معدل النمو للناتج الإجمالي في هذا القطاع خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ بحدود ٥٨ في المائة بالأسعار الجارية أما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فقد كان وسطي معدل التراجع السنوي ٣٧ في المائة.

وكانت الفترة الأكثر حساسية لهذا القطاع هي ١٩٨٠-١٩٨١، حيث شهدت هذه الفترة انجاز العديد من المشاريع ودخولها مرحلة التشغيل وما رافق عدداً منها من مشاكل في الوصول إلى الطاقات العقدية لها إضافة إلى اعتماد قسم هام من هذه المشاريع على المواد الأولية المستوردة. وإذا كان الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع قد حقق وسطي معدل نمو سنوي بالأسعار الجارية بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٥ مقداره ٢٨,٥ في المائة نجد أنه لدى اعتماد الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ قد حقق وسطي تراجع سنوي مقداره ٣٥ في المائة. نشير هنا إلى السنوات الأكثر حدة وهي ١٩٨٣-١٩٨٥ التي شهدت بروز مشاكل وصعوبات جدية في هذا القطاع بشكل خاص والاقتصاد السوري عموماً، حيث كان وسطي معدل النمو بالأسعار الجارية ٥ في المائة ووسطي معدل التراجع السنوي في الناتج بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة حوالي ٣٩ في المائة الجدول ٤-١ و ٥-١. إن نقص القطع الأجنبي اللازم من أجل تأمين مستلزمات انتاج العديد من المعامل وكذلك ارتفاع قيمة هذه المستلزمات والتوقعات الكلية والجزئية في عدد من المعامل والخطوط الانتاجية سواء بسبب المواد الأولية أو بسبب أزمة الطاقة إضافة إلى مسألة تسعيير المنتج النهائي الصناعي والمدخلات المحلية الزراعية والمحروقات والطاقة وغيرها، هذه الأمور التي سوف يتم التعرض لها بالتفصيل في صفحات لاحقة كانت وراء انخفاض معدلات نمو ناتج هذا القطاع.

٦- الكهرباء والمياه

تميزت الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ بتوسيع كبير في قطاع الكهرباء والمياه حيث تم إيمال شبكات المياه والكهرباء إلى عدد كبير من المدن والقرى. إلا أنه وبسبب سياسة التسعيير الاجتماعي لهاتين السلطتين فإن التطور الكبير في كميات الانتاج والتوزيع لم ينعكس على الناتج المحلي لهذا القطاع حيث انخفض من ٢٢٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ إلى ١٩١ مليون ل.س في عام ١٩٨٥، بالأسعار الجارية وكان سالباً في عام ١٩٨٤. وقد بلغ وسطي معدل النمو السلبي للناتج في هذا القطاع خلال هذه الفترة ١٥,١ في المائة بالأسعار الجارية.

اما بالنسبة للأسعار الثابتة فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٢٧٣ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ إلى ٧٤٦ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ بوسطي معدل نمو قدره ٦١٠ في المائة سنوياً.

وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ حيث كانت مستلزمات الانتاج في هذا القطاع رخيصة بسبب الاعتماد على سد الفرات بشكل اساسي في توليد الطاقة الكهربائية باعتبار التوليد المائي من ارخص مصادر التوليد، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي وسطي معدل نمو سنوي بلغ ١٢ في المائة بالأسعار الجارية مقابل ٦٧ في المائة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. إلا أنه وبسبب تراجع نسبة التوليد المائي إلى مجموع الطاقة

المولدة في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ وارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج من الوقود والمازوت مع استمرار سياسة التسعير الاجتماعي فقد تراجع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بمعدل وسطي قدره ١٣ في المائة سنوياً في حين كان ايجابياً بالاسعار الثابتة وحقق وسطي معدل نمو سنوي بلغ ٦٣ في المائة.

لقد عانى هذا القطاع من جراء التوسيع الكبير في السنوات السابقة من زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة الكهربائية وجاءت سنوات الجفاف واحتلال الميزان النفطي في الجمهورية العربية السورية اعتباراً من عام ١٩٨٢ اضافة الى ازمة القطع الاجنبي واستمرار التسعير الاداري لتزيد من الصعوبات التي واجهها هذا القطاع وتتحدد من تطوره. وقد انعكست ازمة الطاقة الكهربائية وتقنيات استهلاكها فيما بعد على سائر القطاعات الاقتصادية والصناعية بشكل خاص. وتتجذر الاشارة الى ان القطاع العام يحتكر كامل هذا القطاع.

٧- البناء والتشييد

ازداد الناتج المحلي الاجمالي لقطاع البناء والتشييد من ٩٦٣ مليون ليرة سورية بالاسعار الجارية في عام ١٩٧٥ الى ٥٦٩٢ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ محققاً وسطي معدل نمو ١٩٤ في المائة بالاسعار الجارية و ١١٢ في المائة بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة، وكلا هذين المعدلين اكبر من معدل نمو الناتج العام خلال نفس الفترة.

وقد تميزت الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ بتحقيق نمو كبير في هذا القطاع بلغ ٣٠ في المائة سنوياً بالاسعار الجارية و ١٥٣ في المائة بالاسعار الثابتة وهذه النسبة أعلى من نسب نمو سائر قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى. ويضم قطاع البناء والتشييد الابنية السكنية والخدمية والتعليمية وكذلك الابنية الصناعية والتجارية والتشييدات الأخرى. ولقد شهدت فترة الخطة الخمسية الرابعة ١٩٧٦-١٩٨٠ توسيعاً كبيراً في هذا النشاط، واخذ القطاع العام يلعب دوراً متزايداً فيه حيث احدثت خلال هذه الفترة ١٠ شركات انشاءات عامة لتنفيذ الابنية والطرق والسدود والتشييدات الصناعية، وقد قامت هذه الشركات التي وصل عددها فيما بعد الى ١٩ شركة بتنفيذ عدد كبير من المشاريع وحلت في كثير من الاحيان محل الشركات الاجنبية والقطاع الخاص الكبير في مجال المقاولات.

وفي عام ١٩٨٥ بلغ الناتج المحلي الاجمالي لقطاع البناء والتشييد ٤٤٦٠ مليون ل.س بالاسعار الجارية محققاً وسطي معدل نمو سنوي خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ بحدود ٩٧ في المائة بالاسعار الجارية و ٢٧ في المائة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. وواضح ان هذا القطاع قد تأثر بشكل واضح بما عانى منه الاقتصاد السوري عموماً من مصاعب وبشكل خاص في الفترة ما بعد عام ١٩٨٢ الامر الذي ادى الى تدني معدلات نموه خلال هذه الفترة بسبب عدم توفر المواد الاولية المستوردة والحد من التوسيع في اقامة المشاريع الجديدة من ناحية وجود اعباء وتكاليف مالية ثابتة لدى هذا القطاع من عمال وآليات لم يتم تأمين جبهات عمل لها.

٨- التجارة

ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي لقطاع التجارة من ٤٦٠٤ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ بالاسعار الجارية الى ١٨٥٠٩ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ محققا وسطي نمو سنوي يوازي معدل نمو الناتج العام وهو ١٥ في المائة. اما باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة فان ناتج هذا القطاع حقق وسطي معدل نمو سنوى مقداره ٥ في المائة مقابل ٤ في المائة لمعدل نمو الناتج العام. وفي عام ١٩٨٠ بلغ الناتج المحلي لقطاع التجارة ١٢٦٩٣ مليون ل.س بالاسعار الجارية محققا بذلك وسطي معدل نمو سنوى خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ مقداره ٢٢٥ في المائة بالاسعار الجارية مقابل ٦ في المائة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ متتجاوزا بذلك معدل نمو الناتج العام خلال هذه الفترة وبالسعرين الجارى والثابت.

وقد تأثر نمو هذا القطاع خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ بالوضع الاقتصادي العام في سوريا فكان وسطي معدل نمو السنوى خلال هذه الفترة ٧٨ في المائة بالاسعار الجارية مقابل ٣٢ في المائة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠.

من الواضح ان نمو هذا القطاع وتطوره لم يكن ينسجم مع اهداف التنمية ويشير تقرير الخطة الخمسية الرابعة ١٩٧٦-١٩٨٠ الى ان معظم المتغيرات والمؤشرات لهذا القطاع خلال الخطة الخمسية الرابعة قد اتجه بما يتعارض مع متطلبات التنمية كما ان السياسات المتبعة والاجراءات المتخذة لم تكن ملائمة لتنفيذ الاهداف المرسمومة لهذا القطاع^(١). وخلال الخطة الخمسية الخامسة شغل هذا القطاع حيزاً كبيراً في تشكيل الناتج المحلي حيث كان المصدر الاول من بين القطاعات الاقتصادية في تكوين الدخل. وهذه الحقيقة ادت الى اتجاه سلبي وغير مرغوب من وجهة النظر الاقتصادية لانه يعني زيادة مساهمة قطاع خدمات الاتصال والخدمات العامة في الدخل على حساب تراجع مساهمة قطاعات الانتاج المادي كالزراعة والصناعة^(٢).

٩- النقل والمواصلات والتخزين

بلغ الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النقل والمواصلات في عام ١٩٨٥ حوالي ٨١٩٦ مليون ليرة سورية بالاسعار الجارية مقابل ٢٤٠٧ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ بالاسعار الجارية محققا بذلك وسطي معدل نمو سنوى قدره ١٣ في المائة بالاسعار الجارية و ٧٥ في المائة بالاسعار الثابتة.

(١) هيئة تخطيط الدولة - تقييم الخطة الخمسية الرابعة ص ٥٠.

(٢) هيئة تخطيط الدولة - تحليل الوضع الاقتصادي الراهن ١٩٧٩-١٩٨٣ ص ١٨١.

وفي عام ١٩٨٠ بلغ الناتج المحلي لقطاع النقل والمواصلات ٣٥٥٥ مليون ليرة سورية محققاً وسطي معدل نمو سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ مقداره ٨ في المائة للاسعار الجارية و ٣٤ في المائة لاسعار عام ١٩٨٠ الثابتة.

وقد لعب ببطء تنفيذ شبكة الطرق والخطوط الحديدية وتوسيع المرافق وتأمين التجهيزات اللازمة لها وكذلك وقف ضخ النفط العراقي عبر شبكة الانابيب في الجمهورية العربية السورية دوراً أساسياً في عدم تنفيذ معدلات النمو المخططة لهذا القطاع خلال الخطة الخمسية الرابعة.

وفي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ تم انجاز العديد من مشاريع النقل والمواصلات وتجهيزها. الا انه وعلى الرغم من تراجع حركة الترانزيت عبر الجمهورية العربية السورية ووقف ضخ النفط العراقي مجدداً وتراجع حركة الاستيراد والتصدير وبشكل خاص بعد عام ١٩٨٢ فقد بلغ وسطي معدل النمو السنوي لهذا القطاع ٢٠١٨ في المائة بالاسعار الجارية و ٧ في المائة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. وكان هذا المعدل اكبر من وسطي معدل النمو السنوي للناتج العام خلال هذه الفترة، وقد جاء ترتيبه من حيث معدلات النمو خلال الفترة المذكورة بعد الصناعات التحويلية وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية. ومايزال لدى هذا القطاع نسب كبيرة من طاقاته في الخطوط الحديدية وفي الموانئ غير مستغلة.

١٠- المال والتأمين والعقارات

بلغ الناتج المحلي الاجمالي لقطاع المال والتأمين والعقارات في عام ١٩٨٥ حوالي ٤١٨١ مليون ل.س. بالاسعار الجارية في حين كان في عام ١٩٧٥ بحدود ١٤٨٠ مليون ليرة سورية محققاً خلال هذه الفترة وسطي معدل نمو قدره ١١ في المائة سنوياً بالاسعار الجارية مقابل ٢٥ في المائة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠.

حقق هذا القطاع خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ وسطي معدل نمو في ناتجه الاجمالي بلغ ١٧٪ في المائة بالاسعار الجارية و ٧٪ في المائة بالاسعار الثابتة، واما خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ فقد حقق هذا القطاع وسطي معدل نمو مقداره ٥ في المائة بالاسعار الجارية مقابل تراجع بالاسعار الثابتة بمعدل وسطي ٤٪ في المائة سنوياً.

١١- الخدمات

يضم هذا القطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية وخدمات الادارة العامة والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى. وقد تطور الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع من ٣٥١٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى ١٦٦٣ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ بوسطي معدل نمو سنوى قدره ٨٪ في المائة بالاسعار الجارية مقابل ٣٪ في المائة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ وكان هذا القطاع على الدوام من القطاعات التي تنمو بمعدلات اكبر من المعدل العام.

وفي عام ١٩٨٠ بلغ الناتج الاجمالي لهذا القطاع ٩٤٠ مليون ليرة سورية بالاسعار الجارية محققاً وسطي معدل نمو سنوي بين الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ مقداره ٢١٪ في المائة بالاسعار الجارية مقابل ٧ في المائة باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة.

اما في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ فيلاحظ عدم وجود تأثير واضح في نمو هذا القطاع بمجمل الظروف الاقتصادية السائدة، فرغم كون وسطي معدل النمو السنوى الذى حققه هذا القطاع خلال هذا الفترة اقل بكثير مما حققه في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ الا انه ظل اكبر من معدل النمو العام حيث بلغ ١٢ في المائة بالاسعار الجارية و ٣٦٪ في المائة باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة.

دال - هيكل الاقتصاد

اتسمت الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ بتراجع مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي لصالح القطاعات الخدمية الأخرى نتيجة للتباين في معدلات نمو هذه القطاعات خلال الفترة المدروسة كما سبق الاشارة اليه. فقد انخفضت مساهمة القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة والتعمير والبناء والتشييد) في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة من ٤٦ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٣٪ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٥. في حين ارتفعت مساهمتها بالاسعار الجارية من ٤٣ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم عادت في عام ١٩٨٥ الى ماكانت عليه في عام ١٩٧٥ وهو ٤٣ في المائة. ولاشك أن تراجع مساهمة هذه القطاعات في الناتج يعتبر موءضا سلبيا وغير مرغوب فيه سواء بالنسبة لتقدير أداء وتنفيذ خطط التنمية او في وضع هذه الخطط أصلا وفي ادارة عملية التنمية بشكل عام. ويبين الجدول (رقم ٢) تطور التركيب الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ بالاسعار الجارية والثابتة.

يتبع من الجدول رقم (٢) مايلي:

(١) قطاع الزراعة

: ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ١٨ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٢١ في المائة في عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية في حين ارتفعت باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة من ١٧ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم انخفضت في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ الى ١٨ و ١٧ في المائة على التوالي وظلت ١٧ في المائة في عام ١٩٨٥.

(٢) قطاع الصناعات الاستخراجية: تراجعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ١٢ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٧ في المائة في عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية كما انخفضت من ١٨ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ١٢ في المائة في عام ١٩٨٥ باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة. وسوف تتم مناقشة تطور هذا القطاع في فقرات لاحقة.

الجدول رقم (٣)
تطور الترکیب البیکلی للساتج ١١ بحلي الاجمالي خلا الفترة ١٩٧٥_١٩٨٥

القطاع	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠	
	بالمصار	الجارية	بالمصار	الجارية	بالمصار	الجارية	بالمصار	الجارية
الزراعة	١٧	١٨	٢٠	٢١	٢٣	٢٤	٢٦	٢٧
الصناعة الاستخراجية	١٢	١٣	١٥	١٦	١٨	١٩	٢٠	٢١
الصناعات التحويلية	٧	٨	٩	٩	٣	٤	٣	٣
الكهرباء والسماء	١	١	١	١	١	١	١	١
البناء والتشييد	٦	٧	٧	٧	٦	٦	٦	٦
التجارة والمواصلات	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
النقل والمواصلات والتذاريين	٦	٧	٧	٧	٦	٦	٦	٦
المواد والتامین والعقارات	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	١	١	١	١	١	١	١	١
خدمات التعليم	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
الخدمات المساعدة	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات الادارة العامة	-	-	-	-	-	-	-	-
والحكومية الأخرى	١٣	١٣	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
العامدة	١٩	١٧	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
البعض من خدمات الادارة	٥	٤	٤	٣	٣	٣	٣	٣

المصدر: الجدول رقم ١٤ و ٥
(*) ضمن خدمات الادارة

(٣) الصناعات التحويلية: ازدادت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المدروسة زيادة طفيفة حيث ارتفعت من ٧ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٨ في المائة في عام ١٩٨٥ بعد تراجع واضح في عام ١٩٨٠ حيث كانت المساهمة ٤ في المائة وذلك بالاسعار الجارية. أما باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة فان مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي قد تراجعت خلال الفترة المدروسة تراجعا كبيرا حيث انخفضت من ٦ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤ في المائة في عام ١٩٨٠ والى ٥ في المائة في عام ١٩٨٤ و ٣٢ في المائة في عام ١٩٨٥. وسوف نتناول هذا القطاع بالتفصيل في فقرات لاحقة.

(٤) الكهرباء والمياه: ظلت مساهمة هذا القطاع ثابتة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المدروسة ولم تتجاوز نسبة ١ في المائة.

(٥) البناء والتشييد: ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المدروسة من ٥ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٧ في المائة في عام ١٩٨٥ وكانت هذه النسبة قد انخفضت في عام ١٩٨٣ الى ٦ في المائة ثم ارتفعت الى ٧ في المائة في عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وذلك بالاسعار الجارية أما بالنسبة لاسعار عام ١٩٨٠ الثابتة فان مساهمة هذا القطاع قد ازدادت من ٤ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٨ في المائة في عام ١٩٨٠ وانخفضت الى ٧ في المائة في عام ١٩٨٣ لتعود الارتفاع الى ٨ في المائة و ٩ في المائة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥.

(٦) التجارة: يحتل هذا القطاع المرتبة الاولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خلال كافة سنوات الفترة المدروسة وبالاسعار الثابتة والجارية معا. حيث ارتفعت مساهمه من ٢٢ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم عاودت الانخفاض التدريجي الى ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٥ وذلك بالاسعار الجارية. أما باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة فان مساهمة هذا القطاع ارتفعت من ٢٣ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٥، علما بانها وصلت الى ٢٦ في عام ١٩٨٣

(٧) النقل واموالات والتخزين: انخفضت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ١٢ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٧ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم ارتفعت الى ١٠ في المائة في عام ١٩٨٥ وذلك بالاسعار الجارية في حين ارتفعت مساهمه بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ من ٧ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٩ في المائة في عام ١٩٨٥.

(٨) المال والتأمين والعقارات: انخفضت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ٧ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٦ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٥ في المائة في عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية في حين ظلت مساهمه بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ بحدود ٦ في المائة حتى عام ١٩٨٣ ثم انخفضت الى ٥ في المائة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥.

(٩) خدمات المجتمع والخدمات الشخصية: ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ١ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣ في المائة في عام ١٩٧٥ بالاسعار الجارية، كما ارتفعت مساهمته بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ من ١ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢ في المائة في عام ١٩٨٠ وما بعده.

(١٠) خدمات الادارة العامة والخدمات الحكومية الأخرى: ارتفعت مساهمة هذا القطاع من ١٥ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ١٧ في المائة في عام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ وذلك بالاسعار الجارية. أما بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فان مساهمة هذا القطاع قد ارتفعت من ١٦ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ١٧ في المائة في عام ١٩٨٠ و الى ١٩ في المائة في عام ١٩٨٥.

ويمكن اعادة ترتيب هذه القطاعات حسب نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ على النحو التالي:

- (١) التجارة
- (٢) الزراعة
- (٣) خدمات الادارة العامة والخدمات الحكومية
- (٤) الصناعات الاستخراجية
- (٥) النقل والمواصلات والتخزين
- (٦) الصناعات التحويلية
- (٧) البناء والتشييد
- (٨) المال والتأمين والعقارات
- (٩) خدمات المجتمع والخدمات الشخصية
- (١٠) الكهرباء والماء

هاء - الادخار والاستثمار

١- ازداد الادخار العام خلال الفترة المدروسة من ٤٤٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى ٩٢٦٩ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية، محققا وسطي معدل نمو سنوي مقداره ٧.٦ في المائة (الجدول رقم ١-١)، في حين كان وسطي معدل النمو السنوى لمجمل تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة ذاتها وبالاسعار الجارية ٦.٦ في المائة. وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ حقق الادخار وسطي معدل نمو سنوى مقداره ٩.٤ في المائة في حين كان وسطي معدل النمو السنوى في مجمل تكوين رأس المال الثابت ٢.٣ في المائة. وقد اختلفت هذه الصورة قليلا في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ حيث كان وسطي معدل النمو السنوى بالنسبة للادخار ٤.٦ في المائة مقابل ٩.٤ في المائة بالنسبة لمجمل تكوين رأس المال الثابت.

ان التباين الكبير بين معدلات نمو الاستثمار ومعدلات نمو الادخار خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥ بشكل عام جعلت نسبة الادخار الى الاستثمار في تراجع مستمر، حيث انخفضت من ٨٦ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٠ في حين كان هدف الخطة الخمسية الرابعة ان تكون هذه النسبة ٧٨,٨ في المائة. وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً في عام ١٩٨٥ حيث بلغت حوالي ٤٧ في المائة وذلك بسبب تجميد الاستثمارات الجديدة. وفي نفس الوقت تراجعت نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من ٢١,٦ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ١١ في المائة في كل من عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥. ان هذا الوضع يوضح عدم التناسب بين الاستثمار المرتفع والادخار المحلي المنخفض بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي ادى الى ازدياد الاعتماد على العالم الخارجي والتمويل بالعجز في سد الفجوة بين الادخار والاستثمار من خلال القروض والمعونات والاصدار النقدي كما يعكس التركيز والاهتمام اللذين كانوا منصبين بصورة رئيسية خلال السنوات الماضية على زيادة حجم الاستثمار ورفع معدلاته دون الاهتمام بذات القدر بزيادة حجم المدخرات والموارد عن طريق الاستفادة القصوى من تشغيل الاصول الثابتة وتحسين الانتاج وتخفيف الكلفة وبالتالي تعظيم القيمة المضافة^(١).

من ناحية اخرى ادى الاعتماد على المصادر الخارجية وبشكل خاص التحويلات دون مقابل التي كانت تأتي من الدول العربية النفطية الى وجود سلوك استثماري يقوم على استمرار تدفق هذه التحويلات التي افرزت آثاراً تضخمية وادت الى نشوء نمط استهلاكي ترفي لاينسجم مع امكانيات وطاقات البلد. كما ادى تراجع هذه التحويلات في السنوات الاخيرة الى بروز ازمة اقتصادية شملت كافة القطاعات الاقتصادية ولم يتم تجاوزها حتى الان.

لقد شهدت فترة الخطة الخمسية الرابعة ١٩٧٦-١٩٨٠ ارتفاع معدلات العجز في موازنات الدولة بدءاً من عام ١٩٧٤ نتيجة عدم تحقيق التوازن الفعلي بين ايرادات الموازنة ونفقاتها، رغم معونات الدعم من الدول العربية والتي اصبحت تشكل مورداً اساسياً لتمويل الموازنة العامة رغم عدم استقرار هذا المورد وعدم انتظام توریده. ولقد انعكست عجوزات الموازنة على زيادة مديونية الدولة الداخلية والخارجية واعتماد على المصرف المركزي في سد هذه العجوزات بحسابات مكشوفة لها آثار تضخمية تعتبر من سلبيات الاقتصاد القومي وعلى عقد المزيد من اتفاقيات القروض الخارجية لتأمين تمويل المشاريع الاستثمارية بما يفوق قدرة الاقتصاد الوطني على خدمة اعباء هذه القروض^(٢).

ولقد استمرت العجوزات المالية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ ولم تستطع الابرادات الضريبية المتنوعة وشبه الضريبية وفوائض القطاع العام الاقتصادي والمساعدات العربية التي تراجعت بشكل واضح ان تغطي الانفاق العام الجارى والاستثمارى حيث لجأت الحكومة الى الاستدانة من المصرف المركزي، وقد

(١) هيئة تخطيط الدولة - تحليل الوضع الاقتصادي ١٩٧٩-١٩٨٣ صفحة ٧.

(٢) هيئة تخطيط الدولة - تقييم الخطة الخمسية الرابعة صفحة ٦٠.

بلغت مديونيتها له اكثر من ٧١ مليار ليرة سورية في عام ١٩٨٦ بعد ان كانت اقل من ٦ مليار ليرة سورية في عام ١٩٨٦^(١).

كما بلغت نسبة مساهمة الاقتراض المحلي في تمويل العجز المالي في كل من ١٩٨٥ و ١٩٨٦ حوالي ٨٠ في المائة في حين كانت مساهمة الاقتراض الخارجي ٢٠ في المائة^(٢).

من ناحية اخرى ارتفع الدين العام الخارجي لسوريا من ٢١٠٧ مليون دولار امريكي في عام ١٩٨٠ الى ٢٧٥١ مليون دولار في عام ١٩٨٥ كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي من ٢٩٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٣٦٠ مليون دولار في عام ١٩٨٥^(٣).

٢- الاستثمار

بلغ مجمل تكوين راس المال الثابت في عام ١٩٨٥ حوالي ١٩٧٨٤ مليون ليرة سورية بالاسعار الجارية مقابل ٥١٥٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ محققا بذلك وسطي معدل نمو سنوي ٤٤% في المائة. في حين ارتفع بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ من ٨٦٣٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى ١٦٧٦٩ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ محققا وسطي معدل نمو سنوى ٩% في المائة (الجدول رقم ٦-١ و ٧-١).

وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ نما تكوين راس المال الثابت بمعدل ٣٪ في المائة سنويا بالاسعار الجارية و ٣٪ في المائة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠، كما نما بمعدل سنوى ٧% في المائة بالاسعار الجارية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ و ٣٪ في المائة باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة.

وخلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ازداد التكوين الرأسمالي بنسبة ١٠٪ في المائة و ٧٪ في المائة على التوالي بالاسعار الجارية و ازداد بنسبة ٤٪ في المائة بالاسعار الثابتة في عام ١٩٨٦ في حين تراجع بنسبة ٣٪ في المائة بالاسعار الثابتة في عام ١٩٨٧^(٤).

ومن الملحوظ ان مساهمة القطاع العام في مجمل تكوين راس المال الثابت خلال الفترة المدروسة قد تراجعت بشكل ملحوظ سواء بالاسعار الجارية او بالاسعار الثابتة حيث انخفضت هذه المساهمة من ٧٪ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٦٪ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم ارتفعت قليلا في عام ١٩٨٥ الى ٦٪ في المائة لتعود الى ٥٪ في المائة في عام ١٩٨٧ وذلك بالاسعار الجارية اما باسعار على ١٩٨٠ الثابتة فقد انخفضت

(١) الاتحاد العام لنقابات العمال - موتمر الابداع والاعتماد على الذات صفحة ١٤٩.

(٢) صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي الموحد لعام ١٩٨٧ ص ٣٥٨.

(٣) المرجع السابق ص ٤٠٦ و ص ٤٠٤.

(٤) المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٨.

هذه المساهمة من ٧٢ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٦٢ في المائة في عام ١٩٨٠ وارتفعت إلى ٦٨ في المائة في عام ١٩٨٥ ثم انخفضت إلى ٥٧ في المائة في عام ١٩٨٧.

ان التراجع الواضح في مساهمة القطاع العام في مجمل تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة المدروسة وبشكل خاص في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ووصلها إلى نسبة ٥١ في المائة و ٥٧ في المائة بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي يعود إلى حالة الجمود التي طرأت على تنفيذ مشاريع القطاع العام بسبب ازمة القطع الاجنبي والى افساح المجال للقطاع الخاص الذي اصبح يساهم بحوالي نصف تكوين رأس المال الثابت. وهذه مسألة على درجة كبيرة من الامامية لأنها بداية اتجاهات جديدة في إعادة توزيع ادوار ومهام القطاعين العام والخاص. ويوضح الجدول (رقم ٣) تطور مجمل تكوين رأس مال الثابت حسب الملكية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧.

٣- الاستثمارات حسب القطاعات

يتبيّن من الجدولين رقم ٦-١ و ٧-١ ان حصة قطاع الزراعة من مجمل تكوين رأس المال الثابت قد ارتفعت من ٧ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ١٣ في المائة في عام ١٩٨٥ بعد ان وصلت إلى ٤ في المائة في عام ١٩٨٠. وقد ظلت حصة القطاع الزراعي خلال الفترة المدروسة ادنى من اي قطاع آخر.

كما شهدت الفترة المدروسة تراجعاً حصة قطاع الصناعة (الاستخراجية والتحويلية والكهرباء) من ٤٦ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٢٩ في المائة في عام ١٩٨٠ وإلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٥. وعلى الرغم من انخفاض حصة قطاع النقل والمواصلات من ١٩ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ١٢ في المائة في عام ١٩٨٥ إلا انه لم يقل الا بنسبة ١ في المائة عن القطاع الزراعي.

اما القطاعات الأخرى كالبناء والتشييد والمال والتأمين والعقارات فقد تقاسم تراجع قطاعي الزراعة والصناعة، فتطورت نسبة قطاع البناء والتشييد من ١٦ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٠ وتراجعت قليلاً في عام ١٩٨٥ إلى ٢٦ في المائة في حين ارتفعت حصة القطاعات الخدمية الأخرى من ١٢ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٢٧ في المائة في عام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ولا تختلف نسبة حصص القطاعات الاقتصادية بالاسعار الثابتة كثيراً عما هي عليه بالاسعار الجارية.

ان ما سبق يشير إلى تبدل تركيز الاستثمارات والجهود التنموية على القطاعات الاقتصادية من خطة إلى خطة، وبشكل خاص ما يتعلق بالزراعة والصناعة كما يؤكد ما سبق الاشارة إليه من ان استثمارات القطاع الخاص لم تتوجه الوجهة الانتاجية وإنما انصرفت إلى القطاعات الخدمية وبشكل خاص دور السكن والابنية التجارية وغيرها. والجدول رقم (٤) يوضح التوزيع النوعي لمجمل تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧.

الجدول رقم (٣)
تطور مجمل تكوين رأس المال الثابت حسب الملكية
خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧

الوحدة: مليون ليرة سورية
بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

بالأسعار الجارية لعام ١٩٨٠				بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠				السنة		
العام	العام	القطاع	المجموع مساهمة القطاع	العام	القطاع	المجموع مساهمة القطاع	العام	العام	العام	العام
٧٣	٨٦٣٦	٢٤١٨	٦٣١٨	٧٣	٥١٥٦	١٤٤٤	٣٧١٢	١٩٧٥		
٧٣	١١٣٩٨	٢١٠٠	٨٣٩٨	٧٣	٧٧٥٩	٣٠٦٨	٥٦٩١	١٩٧٦		
٦٠	١٣٣١٣	٥٣٢٥	٧٩٨٨	٦٣	٩٥٩٧	٣٦١٠	٥٩٨٧	١٩٧٧		
٦٣	١١٥٦٧	٤٣٧٣	٧١٩٥	٦٧	٨٨٧	٣٩٤٩	٥٩٣٨	١٩٧٨		
٧٣	١١٧٤٠	٢٣٨٨	٨٤٥٣	٧٧	١٠١٩٤	٣٣٨٣	٧٨١٢	١٩٧٩		
٦٤	١٤١١٦	٥٠٩٩	٩٠١٧	٦٤	١٤١١٦	٥٠٩٩	٩٠١٧	١٩٨٠		
٦٣	١٤٤٢١	٥٤٤٥٠	٨٩٧٦	٦١	١٥٢٦٢	٥٩٣٩	٩٣٢٢	١٩٨١		
٦٣	١٤٨٩٦	٥٦٣٨	٩٣٦٨	٦٣	١٦٢٧٠	٦١٥٥	١٠١١٥	١٩٨٢		
٦٨	١٥٤٥٧	٥٠٠٧	١٠٤٥٠	٦٧	١٧٣٨٦	٥٧٠٦	١١٥٨٠	١٩٨٣		
٦٦	١٥٧٤٢	٥٣٠٤	١٠٤٣٨	٦٦	١٧٨٦٥	٦٠٨٩	١١٧٧٦	١٩٨٤		
٦٨	١٦٧٦٩	٥٣٨٧	١١٣٨٣	٦٧	١٩٧٨٤	٦٥١٩	١٣٢٦٥	١٩٨٥		
٦٠	١٧٣٣٧	٧٠٢١	١٠٣١٦	٥٩	٢١٩٣٧	٨٩١٤	١٣٠٢٣	١٩٨٦		
٥٧	١١٩١٧	٥١٤٣	٦٧٧٤	٥١	٢٣٤٧٣	١١٤٣٣	١٣٠٥٠*	١٩٨٧		

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٨
* ارقام مبدئية

من خلال استعراض التوزيع النوعي لمجمل تكوين راس المال الثابت خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٧٥ من خلال استعراض التوزيع النوعي لمجمل تكوين راس المال الثابت خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٧٥ بالاسعار الجارية نتبين مايلي:

- (١) تراجع مساهمة الالات والتجهيزات في مجمل تكوين راس المال الثابت. من ٤٦ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٨,٥ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ١٢,٧ في المائة في عام ١٩٨٥ لترتفع في عام ١٩٨٧ الى ٤٥ في المائة. الا ان هذا الارتفاع ظاهري بسبب تطبيق السعر الرسمي الجديد للدولار اعتبارا من عام ١٩٨٧ والمحدد بـ ١١٢٥ ليرة سورية عوضا عن ٤٠٥ ليرة. غير اننا اذا اعتمدنا السعر القديم للدولار من اجل المقارنة فان مساهمة التجهيزات كانت في تراجع.
- (٢) زيادة مساهمة التشييدات من ٢٥,٨ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٥ وانخفضت قليلا في عام ١٩٨٧ ليصبح ٣٠ في المائة.
- (٣) زيادة مساهمة دور السكن من ١٦,٥ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٨,٦ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٣٣,٧ في المائة في عام ١٩٨٥ وارتفعت في عام ١٩٨٧ الى ٣٩,٤ في المائة.
- (٤) زيادة مساهمة الابنية التجارية والصناعية من ٥,٦ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٨,٢ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ١١,٦ في المائة في عام ١٩٨٥ ثم انخفضت في عام ١٩٨٧ الى ٩,٢ في المائة.
- (٥) انخفضت مساهمة وسائل النقل من ٣,٥ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤,٩ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم عاودت الارتفاع الى ٨,٦ في المائة في عام ١٩٨٥ وانخفضت في عام ١٩٨٧ الى ٦ في المائة ونظرا لكون هذه الوسائل مستوردة فإنه ينطبق عليها بالنسبة لعام ١٩٨٧ ما ينطبق على الالات والتجهيزات.

ويلاحظ بشكل عام ان زيادة الانفاق الاستثماري على التشييدات ودور السكن والابنية ووسائل النقل قد تمت على حساب التراجع الذي حصل في مساهمة الالات والتجهيزات. ولا شك بأن زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت والتي تتركز في دور السكن والابنية قد لعبت الدور البارز في هذا التراجع اضافة الى ما سبق ذكره من تجميد استثمارات القطاع العام الجديدة التي تعتمد على القطع الاجنبي ما لم يتم تأمين تمويل خارجي لها.

واو - الاسعار والتضخم

اصبح التضخم ظاهرة مميزة في الاقتصاد السوري خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥. فقد شهدت هذه الفترة توسيعا كبيرا في الانفاق على مشاريع الخدمات بالإضافة الى المشاريع الانتاجية التي لم يعط قسم منها المردود اللازم او المتوقع. وقد ترافق ذلك مع اتفاق حكومي متزايد مستند الى افتراض استمرار وثبات المعونات العربية الامر الذي لم يحدث. كما أن عدم الاهتمام بشكل كاف بالقطاعات الانتاجية أدى

إلى تزايد الاعتماد على استيراد المواد والمنتجات الغذائية وزيادة الميل إلى الاستهلاك. كما لعب التضخم الخارجي المستورد الذي ازداد نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومستلزمات الانتاج والسلع الأخرى دوراً واضحاً في ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري.

إن قصور الواردات المالية المختلفة عن تغطية حاجات الإنفاق العام الجاري والاستثماري وخصوصاً بعد تراجع المعونات العربية جعل الحكومة تلجأ إلى الاستدانة من المصرف المركزي حيث ارتفعت مديونية الحكومة للمصرف المركزي من ٦ مليارات ليرة سورية في عام ١٩٧٦ إلى ٧١ مليار في عام ١٩٨٦^(١) بوسطي معدل نمو سنوي ٢٨ في المائة. وقد عمد المصرف المركزي من أجل تأمين هذه الاستدانة إلى اللجوء للإصدار النقدي وزيادة الكتلة النقدية التي ارتفعت بدورها بمعدلات سنوية فاقت بنسبة الضعف معدلات تزايد الناتج المحلي الإجمالي^(٢). وقد انعكس كل ذلك على مستوى الأسعار التي لم تستطع كل الزيادات التي طرأت على الأجور أن توابعها أو توازيها بل بالعكس كان ارتفاع الأسعار يبتلع ليس فقط الزيادة في الأجور بل أيضاً نسبة لا يستهان بها من الأجور الأصلية.

تبين تقديرات معدلات التضخم في الاقتصاد السوري تبايناً شديداً وذلك بسبب قصور البيانات والمعلومات المنصورة عن اعطاء صورة دقيقة وصحيحة. وبينما تشير بعض المراجع الرسمية إلى أن نسبة التضخم خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ تراوحت بين ١٠ و ١٤ في المائة يشير تقرير الوضع الاقتصادي الراهن إلى أن معدل التضخم خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٣ تراوح بين ٨٨ و ١١ في المائة^(٣). في حين يشير تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المقدم إلى الدورة الخمسين للمجلس إلى أن معدل التضخم السنوي في الاقتصاد السوري ارتفع من ٣٢% في المائة في عام ١٩٨٦ إلى ٤٧% في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ٦٧% في المائة في عام ١٩٨٧^(٤).

من ناحية أخرى تشير الإحصاءات الرسمية المنصورة إلى أن الرقم القياسي العام لأسعار التجزئة في مدينة دمشق بأسعار عام ١٩٧٠ قد ارتفع من ١٧٥ في عام ١٩٧٥ إلى ٨٢٥ في عام ١٩٨٠ وإلى ٥٢٥ في عام ١٩٨٥ و ٧١٤ في عام ١٩٨٦ و ١١٣٩ في عام ١٩٨٧^(٥). أي بوسطي معدل نمو سنوي يعادل ١٧ في المائة تقريباً بين ١٩٧٥-١٩٨٥. أما خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ فقد بلغ حوالي ٢٢ في المائة سنوياً.

(١) الاتحاد العام لنقابات العمال - موعتمر الابداع والاعتماد على الذات ص ١٤٩.

(٢) الاتحاد العام لنقابات العمال - موعتمر الابداع والاعتماد على الذات ص ١٤٨

(٣) هيئة تخطيط الدولة - تحليل الوضع الاقتصادي الراهن ١٩٧٩-١٩٨٣

(٤) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - تقرير الأمين العام للدورة الخمسين ص ٣٨

(٥) المكتب المركزي للإحصاء - مجموعة احصائية ١٩٨٨ جدول ٩/١.

الجدول رقم (٤)

التوزيع النوعي لمجمل تكوين رأس المال الشامل بالスマار التجاري

الحدة: مليون ليرة سورية

السنوات	دور السكن	% ابجية جبارية	% تشيدات	% الات وتجهيزات	% وسائل تعليم	% وسائل تعل	% ابجية	% المجموع
١٩٧٠	٨٤٩	٣٣٧	٦	١٣٣٩	٣٦	٣٣٦	٣٣٦	١٩٧٠
١٩٧١	١١٧٣	١٣٧	٥	١٣٣٧	٤٣	٣٥٦	٣٥٦	١٩٧١
١٩٧٢	١٩٧٦	١٣٧	٥	١٣٣٨	٣	٣٥٦	٣٥٦	١٩٧٢
١٩٧٣	١٩٧٧	١٣٧	٥	١٣٣٩	٣	٣٥٦	٣٥٦	١٩٧٣
١٩٧٤	١٩٧٨	١٣٧	٥	١٣٤٠	٥	٣٥٦	٣٥٦	١٩٧٤
١٩٧٥	١٩٧٩	١٣٧	٥	١٣٤١	٣	٣٥٦	٣٥٦	١٩٧٥
١٩٧٦	١٩٧٨	١٣٧	٥	١٣٤٢	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٧٦
١٩٧٧	١٩٧٩	١٣٧	٥	١٣٤٣	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٧٧
١٩٧٨	١٩٧٨	١٣٧	٥	١٣٤٤	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٧٨
١٩٧٩	١٩٧٩	١٣٧	٥	١٣٤٥	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٧٩
١٩٨٠	١٩٨٠	١٣٧	٥	١٣٤٦	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٨٠
١٩٨١	١٩٨١	١٣٧	٥	١٣٤٧	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٨١
١٩٨٢	١٩٨٢	١٣٧	٥	١٣٤٨	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٨٢
١٩٨٣	١٩٨٣	١٣٧	٥	١٣٤٩	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٨٣
١٩٨٤	١٩٨٤	١٣٧	٥	١٣٥٠	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٨٤
١٩٨٥	١٩٨٥	١٣٧	٥	١٣٥١	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٨٥
١٩٨٦	١٩٨٦	١٣٧	٥	١٣٥٢	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٨٦
١٩٨٧	١٩٨٧	١٣٧	٥	١٣٥٣	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٨٧
١٩٨٨	١٩٨٨	١٣٧	٥	١٣٥٤	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٨٨
١٩٨٩	١٩٨٩	١٣٧	٥	١٣٥٥	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٨٩
١٩٩٠	١٩٩٠	١٣٧	٥	١٣٥٦	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٩٠
١٩٩١	١٩٩١	١٣٧	٥	١٣٥٧	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٩١
١٩٩٢	١٩٩٢	١٣٧	٥	١٣٥٨	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٩٢
١٩٩٣	١٩٩٣	١٣٧	٥	١٣٥٩	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٩٣
١٩٩٤	١٩٩٤	١٣٧	٥	١٣٦٠	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٩٤
١٩٩٥	١٩٩٥	١٣٧	٥	١٣٦١	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٩٥
١٩٩٦	١٩٩٦	١٣٧	٥	١٣٦٢	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٩٦
١٩٩٧	١٩٩٧	١٣٧	٥	١٣٦٣	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٩٧
١٩٩٨	١٩٩٨	١٣٧	٥	١٣٦٤	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٩٨
١٩٩٩	١٩٩٩	١٣٧	٥	١٣٦٥	٢	٣٥٦	٣٥٦	١٩٩٩
١١٢٠	٣٦٠٩	٦	١٤٣٧	٣٦	٣٦٠٩	*	٣٦٠٩	٣٦٠٩

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموع العام لعام ١٩٩٣
رقم مديري.

كما ارتفعت الكتلة النقدية من ٦٩٥٨ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ الى ٢١٨٥٤ مليون ل.س في عام ١٩٨٠ ووصلت في عام ١٩٨٥ الى ٥٤٩٧٦ مليون ل.س و الى ٦٧٢٤٢ مليون ل.س في عام ١٩٨٧^(١). وقد نمت الكتلة النقدية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥ بوسطي معدل نمو سنوي حوالي ٢٢ في المائة. ويلاحظ ان الكتلة النقدية قد تضاعفت اكثر من ثلاث مرات خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٠ واكثر من مرتين ونصف خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ في حين لم يزد الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ بالاسعار الشابطة اكثر من مرة وثلث اي ان الكتلة النقدية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ قد ازدادت بحوالى ضعف زيادة الناتج المحلي الاجمالي الامر الذى يمكن من خلاله تفسير ظاهرة ارتفاع الاسعار وتدني مستوى معيشة ذوى الدخل المحدود نظرا لان زيادات الاجور لم تتناسب مع زيادات الاسعار وهو مما ادى عمليا الى تناقص القوة الشرائية للاجور بشكل كبير^(٢). وهنا تكمن الحلقة المفرغة التي لم يتم الخروج منها بعد. ان تدني مستوى الاجور يهدى الى تدني الانتاجية وضعف الانتاج كما ان زيادة الاجور تتطلب زيادة الانتاج وتحسين ريعية المؤسسات والشركات وهكذا.

وإذا كانت عملية اعادة القوة الشرائية للاجور الى سابق عهدها تتطلب زيادة الاجور الحالية باكثير من ثلاثة اضعاف فان التجربة اثبتت عدم القدرة على جعل ذوى الدخل المحدود يستمتعون بهذه الزيادات الامر الذى يتطلب البحث عن تدابير وسياسات تكميل او تستبدل عملية الزيادة الرقمية في الاجور بتدابير وسياسات اكثر فعالية.

ذاي - الاجور والعمال

ازداد عدد المستغلين من ١٧٥١ ألف مشتغل في عام ١٩٧٥ الى ٢٢٤٦ ألف مشتغل في عام ١٩٨٤ وذلك بوسطي معدل بلغ نحو ٢٨ في المائة سنويا، وخلال هذه الفترة حدثت تبدلات هامة في توزيع المستغلين وبشكل خاص في قطاع الزراعة حيث تناقص عددهم من ٨٩٥ ألف مشتغل في عام ١٩٧٥ الى ٥٧١ ألف مشتغل في عام ١٩٨٤ وترجع ذلك مساهمة العاملين في القطاع الزراعي الى مجموع المستغلين من ٥١ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٥٤ في المائة في عام ١٩٨٤. والتبدل الهام الثاني الذى طرأ هو زيادة عدد المستغلين في قطاع الخدمات بتنوعها (التعليم الصحه، الادارة العامة والحكومية) من ٢٣٥ ألف مشتغل في عام ١٩٧٥ يشكلون نسبة ١٤ في المائة الى ٥٣٦٥ ألف مشتغل يشكلون ٢٤ في المائة من مجموع المستغلين (الجدول ٨-١). كما ارتفع عدد المستغلين في قطاع البناء والتشييد من ١٢٢ ألف مشتغل يشكلون نسبة ٧ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٦٧ ألف مشتغل يشكلون ٣٦٧ في المائة عام ١٩٨٤، وارتفع

(١) المكتب المركزي للإحصاء - مجموعة احصائية ١٩٨٨ جدول ١٥/١٩

(٢) الاتحاد العام لنقابات العمال - مواعظ الابداع ص ١٩١.

عدد المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية من ٢٠٦ ألف مشتغل يشكلون ١١٪ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٣٦٧ ألف مشتغل يشكلون ١٥٪ في المائة في عام ١٩٨٤، ان جملة هذه التبدلاته تشير الى ظاهرة هجرة العمالة من الريف الى المدينة ومن القطاعات الصعبة الى القطاعات السهلة ذات الاجور الاعلى كقطاع البناء والتشييد. كما تشير الى التوسيع الكبير في القطاع الخدمي والحكومي الذي شهدته هذه الفترة.

من ناحية اخرى تشير البيانات الى ان عدد المشتغلين في القطاع الخاص في عام ١٩٨٤ يبلغ ١٤٤٥ ألف مشتغل يشكلون ٣٤٪ في المائة من مجموع المشتغلين في حين يستأثر القطاع العام بالعدد والنسبة الباقية^(١). ويبين الجدول رقم (٥) توزع المشتغلين حسب القطاع والأنشطة الاقتصادية لعام ١٩٨٤.

يتبيّن من الجدول رقم (٥) ان العاملين في القطاع الخاص يشكلون الغالبية العظمى من العاملين في الزراعة والتجارة كما يساهمون بأكثر من ٦٠٪ في الصناعات التحويلية والتقل والبناء والتشييد وحوالي نصف العاملين في قطاع المال والتأمين والعقارات، ويشكلون على المستوى الاجمالي نسبة ٣٤٪ في المائة من مجموع العاملين. في حين يشكل العاملون في القطاع العام الغالبية العظمى في الكهرباء والخدمات الجماعية فقط، اما في القطاعات الاخرى فان مساهمتهم دون مساهمة القطاع الخاص.

اما بالنسبة للاجور فان المعلومات غير متوفرة على المستوى الاجمالي وإنما تتوفر لبعض القطاعات احيانا وللقطاع العام فقط، احيانا اخرى.

حاء - هيكل التجارة الخارجية واتجاهاتها

يعاني الاقتصاد السوري من عجز دائم في ميزانه التجاري. وقد ارتفع هذا العجز خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ من ٢٧٩٥ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ الى ٧٩١٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠، ووصل في عام ١٩٨٣ الى ١٠٢٨٢ مليون ليرة سورية، ثم انخفض في عام ١٩٨٤ الى ٨٨٨، وعاود الارتفاع في عام ١٩٨٥ الى ٩١٤٣ مليون ل.س بالاسعار الجارية. وقد بلغ وسطي معدل نمو العجز خلال هذه الفترة ١٢.٨٪ في المائة سنويا.

(١) المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٨.

الجدول رقم (٥)

توزيع المشتغلين حسب القطاع والأنشطة الاقتصادية لعام ١٩٨٤

النشاط	قطاع عام	النسبة المئوية	قطاع خاص	المجموع
زراعة	٧٨٢٩	١٤	٥٦٣٥٧٤	٩٨,٦
المناجم والمحاجر	١٠٧٣٩	٦١	٦٩٢٥	٣٩
تحويلية	١١٠٤٢٤	٣٢,٨	٢٢٦٢٧١	٦٧,٢
كهرباء	١٨٩٧٢	٩٨,٤	٣٠٠	١,٦
بناء وتشييد	١٤٣٧٥٣	٣٩,٢	٢٢٢٨٥٨	٦٠,٨
تجارة	٢٤٣٩١	٩,٦	٢٢٨٤٨٠	٩٠,٤
نقل	٤٤٢٧٠	٣٤,٧	٨٣٤٢٠	٦٥,٣
صال	٨٣٣٠	٤٨,٣	٨٩٣٣	٥١,٧
خدمات جماعية	٤٣٢٢٦٧	٨٠,٦	١٠٤٢٠١	١٩,٤
المجموع	٨٠٠٩٧٥	٣٥,٧	١٤٤٤٩٦٢	٦٤,٣
			٢٢٤٥٩٣٧	

المصدر: المرجع السابق جدول ٣/٦

من ناحية اخرى ارتفعت مستوررات القطر من ٦١٧٣ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ الى ١٦١٦٥ مليون ل.س في عام ١٩٨٠ و ١٧٨٢٩ مليون ل.س في عام ١٩٨٣ ثم بدأت بالانخفاض في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ حيث بلغت ١٦١٥٤ و ١٥٥٧٠ مليون ل.س على التوالي بالاسعار الجارية. وقد بلغ وسطي معدل النمو السنوي للمستوررات خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ حوالي ٢١,٢ في المائة في حين بلغ وسطي معدل التراجع في الاستيراد خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ حوالي ٨,٠ في المائة سنويا.

وقد شهدت الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ زيادة نسبة قيمة المستوررات الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣١,٥ في المائة في عام ١٩٨٠. اما خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ فقد اخذت هذه النسبة في الانخفاض الى ان وصلت ١٨,٧ في المائة في عام ١٩٨٥. ان تراجع هذه النسبة وان كان يشير الى تطورات ايجابية في العلاقة مابين المستوررات والناتج فلابد من الاشارة الى انه جاء نتيجة اجراءات ادارية ومؤقتة وغير مستقرة في الاقتصاد السوري، اي انه لم يكن - وهذا هو الامر - ناجما عن تطور ايجابي في هيكل الاقتصاد السوري وانما كان ثمرة تقدير الاستيراد.

وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ ارتفعت قيمة الصادرات السورية من ٣٤٤١ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ إلى ٨٢٧٣ مليون ل.س في عام ١٩٨٠ ثم عاودت الانخفاض اعتباراً من عام ١٩٨٢ إلى أن وصلت إلى ٦٤٢٧ مليون ل.س في عام ١٩٨٥. وقد بلغ وسطي معدل النمو السنوي في قيمة الصادرات خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥ حوالي ٤٦ في المائة. ومع ذلك فقد شهدت الفترة المدروسة تراجعاً واضحاً في نسبة الصادرات إلى المستوردة، فبينما كانت في عام ١٩٧٥ حوالي ٥٦ في المائة انخفضت في عام ١٩٨٠ إلى ٥١ في المائة إلى أن وصلت في عام ١٩٨٥ إلى ٤١ في المائة. إن هذا يعني أن الانتاج المحلي من السلع والخدمات لم يحقق خلال الفترة المدروسة فائضاً يمكن تصديره لسد قيمة المستوردة أو الحفاظ على نسبة تغطية الصادرات لها خلال هذه الفترة.

الجدول رقم ٦ - نسبة تغطية الصادرات للمستوردة

الفترة الزمنية	النسبة
١٩٦٥-١٩٦٣	٧٨٢
١٩٧٠-١٩٦٦	٥٧٩
١٩٧٥-١٩٧١	٥٥٦
١٩٨٠-١٩٧٦	٤٧٥
١٩٨٥-١٩٨١	٤٤

وينبغي الاشارة إلى امر هام وهو أن الاقتصاد السوري لم يتمكن خلال الفترة الماضية من تعديل بقية صادراته بشكل ايجابي فيما تزال المنتجات الوسيطة تشكل حوالي ٩٢ في المائة وسطياً من قيمة الصادرات السورية والتي تضم النفط ومشتقاته والقطن الخام في حين تشكل منتجات الاستهلاك النهائي حوالي ٧ في المائة أما الاصول الرأسمالية الثابتة فلا تتعدي نسبة ١ في المائة (الجدول رقم ١٠-١).

اما بالنسبة لطبيعة المواد المصدرة فيلاحظ ان نسبة مساهمة المواد الخام في التصدير قد انخفضت من ٨٩ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٦٢ في المائة في عام ١٩٨٥ وهذا يعود إلى تراجع انتاج النفط السوري ودخول مصفاة بانياس مرحلة التشغيل اعتباراً من عام ١٩٨١ والبدء بتصدير بعض انواع المشتقات النفطية (النفطا والوقود) وهو ما دعى إلى ارتفاع نسبة المواد المصنعة من ٨ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٣٢ في المائة في عام ١٩٨٥ اما المواد نصف المصنعة فقد ارتفعت مساهمتها في الصادرات السورية من ٣ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٦ في المائة في عام ١٩٨٥ (الجدول رقم ١١-١).

ويشير التوزيع الجغرافي للصادرات (الجدول رقم ١٢-١) الى زيادة نسبة الصادرات الى الدول الاشتراكية من ٢٢ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٦ في المائة في عام ١٩٨٥ وقد احتلت الدول الاشتراكية المرتبة الاولى من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات السورية اعتبارا من عام ١٩٨٣. في حين تراجعت نسبة الصادرات السورية الى بلدان السوق الاوروبية المشتركة وبلدان اوروبا الغربية من ٥٤ في المائة في عام ١٩٧٥ حيث كانت تحتل المرتبة الاولى الى ٤٦ في المائة في عام ١٩٨٥. وتأتي الدول العربية التي انخفضت نسبة الصادرات السورية اليها من ٩ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٦ في المائة في عام ١٩٨٥ في المرتبة الثالثة كما انخفضت نسبة باقي دول العالم من ١٤ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢ في المائة في عام ١٩٨٥.

اما مستورادات القطر حسب استخدام المواد فيلاحظ ان المنتجات الوسيطة من مواد اولية ومساعدة ظلت خلال الفترة المدروسة تحتل المرتبة الاولى على الرغم من ارتفاع نسبتها الى مجموع المستورادات من ٥٤ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٦٦ في المائة في عام ١٩٨٥ (الجدول رقم ٩-١). كما تحتل الاصول الثابتة الرأسمالية المرتبة الثانية على الرغم من انخفاض مساهمتها في مجموع مستورادات القطر من ٢٩ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٥ الامر الذي يمكن ارجاعه الى الجمود الذي طرأ على الاستثمارات الجديدة في الجمهورية العربية السورية بسبب الصعوبات التي واجهها الاقتصاد السوري بعد عام ١٩٨٢.

ويلاحظ بأن المواد الخام المستوردة اخذت تشكل نسبة هامة من المستورادات حيث ارتفعت من ١١ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٣ في المائة في عام ١٩٨٤ ثم انخفضت في عام ١٩٨٥ الى ٣٧ في المائة في حين انخفضت نسبة المستورادات من المواد نصف المصنعة من ٤٢ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٤ وارتفعت الى ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٥ في حين لم تنخفض نسبة المواد المصنعة في المستورادات خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥ الا بسبة قليلة نسبيا حيث كانت في عام ١٩٧٥ بحدود ٤٧ في المائة وانخفضت في عام ١٩٨٤ الى ٣٢ في المائة ثم ارتفعت في عام ١٩٨٥ الى ٣٥ في المائة.

ان اختلال الميزان النفطي في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة ١٩٨٢ وما بعد ودخول مصفاة بانياس مرحلة التشغيل والتي تعتمد على مزيج ٥٠ في المائة من النفط السوري و ٥٠ في المائة من النفط الخفيف المستورد جعل مادة النفط والمشتقات النفطية هي العنصر الاساسي والاول في الصادرات والمستورادات السورية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠.

ويأتي التوزيع الجغرافي للمستورادات (الجدول رقم ١٢-١) متباينا مع التوزيع الجغرافي للصادرات السورية حيث تحتل بلدان السوق الاوروبية المشتركة واوروبا الغربية المرتبة الاولى رغم انخفاض المستورادات منها من ٤٩ في المائة الى ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٥. في حين احتلت باقي دول العالم المرتبة الثانية حيث ارتفعت نسبة المستورادات منها من ١٧ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٩ في المائة في عام ١٩٨٥. في حين تراجعت نسبة المستورادات من البلدان الاشتراكية من ١٧ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ١٥ في المائة في عام ١٩٨٥. اما المستورادات من البلدان العربية فقد ارتفعت نسبتها من ١٠ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم انخفضت بشكل حاد الى ٢ في المائة في عام ١٩٨٣ ثم عاودت

الارتفاع الى ١٠ في المائة و ١١ في المائة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥. اما المستوردات من الولايات المتحدة فقد ظلت بحدود ٧ في المائة خلال الفترة المدروسة.

أخيرا يمكن القول بان الاقتصاد السوري مايزال ضعيف الترابط مع الاقتصاديات العربية وقوى الترابط مع اوروبا الغربية وبلدان السوق الاوروبية المشتركة مع الاشارة الى انه وبسبب الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد السوري فان تطورا في نمو العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية في مجال الصادرات فقط اخذ يبرز بوضوح خلال الفترة ١٩٨٢ وما بعد حيث تتم هذه الصادرات حسب اتفاقيات المدفوعات وتسديد الديون المترتبة لهذه الدول على سوريا. وتتركز الصادرات السورية كما بينا في عدد محدود جدا من السلع (النفط وبعض مشتقاته، الفوسفات، القطن، الغزل) في حين تتركز المستوردات في الالات والتجهيزات والمواد الوسيطة.

الفصل الثاني

بنية القطاع الصناعي ونموه

الف - دور الصناعة ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

بلغت قيمة الانتاج الصناعي في عام ١٩٨٥ حوالي ٣٩٧٩٣ مليون ل.س بالاسعار الجارية وحوالي ٣٠١٤٢ مليون ل.س باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة. وقد حقق الانتاج الصناعي خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥ وسطي معدل نمو قدره ٦% في المائة سنوياً بالاسعار الجارية و ٤% في المائة بالاسعار الثابتة. حيث انخفضت مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من ٢٩.٦% في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٨.٧% في المائة في عام ١٩٨٥، كما انخفضت باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة من ٣٣.٨% في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٠.٣% في المائة في عام ١٩٨٥. (الجدول رقم ٢-١ و ٣-١).

وقد ازداد الناتج المحلي الاجمالي الصناعي بالاسعار الجارية من ٤٠١٢ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ الى ١٢٥٢١ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ محققاً وسطي معدل نمو ١٢% في المائة سنوياً في حين تراجع باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة خلال نفس الفترة بمعدل ٦% في المائة سنوياً. وقد ساهم القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٩.٥% في المائة في عام ١٩٧٥ انخفضت الى ١٦.٣% في المائة في عام ١٩٨٠ و ١٥% في المائة في عام ١٩٨٥ وذلك بالاسعار الجارية، كما تراجعت مساهمته بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ من ٢٤.٢% في المائة في عام ١٩٧٥ الى ١٦.٣% في المائة في عام ١٩٨٠ و ١٣.٩% في المائة في عام ١٩٨٥. وقد جاء هذا التراجع نتيجة تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الخدمية والمادية الأخرى. وقد استثمر قطاع الصناعات الاستخراجية بالمساهمة الكبرى في الناتج المحلي الصناعي ٦٠% في المائة في عام ١٩٧٥ و ٧٣.٥% في عام ١٩٨٠ واعتباراً من عام ١٩٨٠ تراجع هذا القطاع الى المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعات التحويلية الذي بلغت مساهمته ٢٤.٢% في المائة في عام ١٩٧٥ ثم انخفضت الى ٢١.٨% في المائة في عام ١٩٨٠ ثم بدأت بالارتفاع في السنوات اللاحقة الى أن بلغت ٥١% في المائة في عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية. وتعود أسباب ذلك الى انخفاض نسبة قيمة مستلزمات انتاج الصناعات النفطية الى الانتاج الاجمالي وذلك في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ أما في الفترة اللاحقة والتي تميزت بانخفاض كميات النفط السوري المنتج وانخفاض الاسعار في الاسواق العالمية، ودخول عدد من المشاريع الصناعية مرحلة التشغيل اضافة الى مارافق فترة الثمانينات من ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية، فان كل هذه الامور أدت الى تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الصناعي لصالح الصناعات التحويلية. أما بالنسبة للاسعار الثابتة فيلاحظ استمرار الصناعات الاستخراجية في المرتبة الاولى من حيث المساهمة بسبب ارتفاع أسعار النفط في سنة الأساس ١٩٨٠ عن السنوات اللاحقة.

من ناحية أخرى ازداد مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الصناعي بالاسعار الجارية من ٢٢٤٩ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ الى ٤٠٤٨ مليون ل.س في عام ١٩٨٠ و ٤٣٢٨ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ وذلك بمعدل نمو وسطي ٣.٦% في المائة سنوياً. ويلاحظ ان نصيب هذا القطاع من مجمل تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة المدروسة قد تراجع بشكل ملحوظ حيث انخفض من ٤٥.٦% في المائة في عام ١٩٧٥ الى

٧٢٨ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٩٢١ في المائة في عام ١٩٨٥. في حين شهدت الفترة ذاتها اردياد حصة قطاع الخدمات والبناء والتشييد (الجدول رقم ٦-١ و ٧-١) من مجمل تكوين رأس المال الثابت بشكل واضح وعلى حساب القطاع الصناعي. وقد سبق الاشارة الى أن هذه النتيجة تعتبر واحدة من أهم السلبيات في مسيرة التنمية الصناعية في سوريا.

أما بالنسبة للقطاع العام الصناعي فقد بلغ المجموع التراكمي لروعوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع لغاية عام ١٩٨٧ حوالي ٦٦٣٨٠ مليون ل.س الجدول رقم (٧).

الجدول رقم (٧)

**المجموع التراكمي لروعوس الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي
للاعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٨٧**

الوحدة: مليون ل.س

	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	الموئسسة
م.ع للصناعات الغذائية	٩٥٩١	٧٧٠٥	٣٩٣٥	١٣٦٦	
م.ع للسكر	١٥٦٨٧	٢٢٢٥,٩	١١٠	٩٤	
م.ع للصناعات التسييجية	٣٣٠٣٢	٢٦٧٠١	١٢٨٣	٤٩٣,٧	
م.ع للصناعات الهندسية	١٩٩٠١	١٩٣٥,٥	١٠٤٢٨	٢٢٨٥	
م.ع للصناعات الكيميائية	٢٦٨٠٩	٥٦٤٦	١٢٩٣,٣	٢٦١,١	
م.ع للاسمنت	٣١٧٥٩	٣٤٤٦,٤	١١٦٣,٧	١٥٣,١	
م.ع للتبغ	٧٣٠	٨٣٠	٦٩٤	٢٩٨,٠	
م.ع لحج الأقطان	١٣٠٢	١٤٤٨	٣٨٧,٩	٣٧٧,٧	
م.ع للكهرباء	١١٨٦٣	١٤٩٦٨,٥	٣٥٦٥,٨	١٠٣١,٨	
استخراج وتكرير النفط	٣٥٧٢٣,٩	٢٢٤٨٥,٦	٧٢١٣,٣	١٨٥٠,٦	
ش.ع للاسفلت	٢١,٧	١٢,١	٩,٢	٣,٨	
م.ع للحبوب	١٣٧٦,٨	٣٧٧٣,٣	١٩٢٦,٧	٣٥٠	
ش.ع للفوسفات	٩٧٨٤	٩٠٤,٦	٤٧٨,٢	٢٣٨,٥	
ش.ع للرخام	٣١٠٣	-	-	-	
ش. الفرات للجرارات	٣٩٦٣	-	-	-	
المجموع العام	٦٦٣٨٠٣	٦٠٢١٦,٥	٢٠٥٥٦,٧	٥٥١٧,٤	

المصدر: المجموعة الاحصائية للاعوام المذكورة.

م ع : المؤسسة العامة، شع: الشركة العامة، ش: شركة.

يلاحظ من الجدول السابق أن وسطي معدل نمو المجموع التراكمي لروعوس الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي قد نما خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥ بنسبة ٢٧ في المائة سنوياً مع الاشارة الى ان هذه النسبة بلغت خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٧٥ حوالي ٣٠ في المائة في حين بلغت خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ حوالي ٢٤ في المائة. أما في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٥ فان نسبة نمو روعوس الأموال المستثمرة لم تتجاوز (٥ في المائة) سنوياً . . . ويعود ذلك الى تركيز الجهود نحو الاستفادة من الطاقات القائمة وتشغيلها بشكل أفضل والحد من الاستثمارات الجديدة الى أضيق الحدود بسبب النقص في القطع الاجنبي.

من جانب آخر بلغ مجموع العاملين في القطاع العام الصناعي (الصناعات الاستخراجية، التحويلية، الكهرباء والمياه) ١٤٠٧١٠ عامل في عام ١٩٨٥ مقابل ١٠٩٥٧٠ عامل في عام ١٩٨٠ و ٨١٤٥٢ عامل في عام ١٩٧٥ حيث نما عدد العاملين في هذا القطاع بوسطي معدل نمو ٦٥ في المائة سنوياً. ويعمل في قطاع الصناعات التحويلية حوالي ٧٤ في المائة منهم مقابل ١٧ في المائة في الكهرباء والمياه و ٩ في المائة في الصناعات الاستخراجية. (الجدول رقم ٨١).

باء - دور الصناعات الاستخراجية ومساهمتها في الناتج الصناعي والعمالة

يتضمن قطاع الصناعات الاستخراجية في الجمهورية العربية السورية النفط والفوسفات والملح والرمل والحجر الاسفلتي وأخيراً الرخام. وقد تطور انتاج هذا القطاع خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥ بوسطي معدل بلغ نحو ٩٥ في المائة سنوياً بالاسعار الجارية حيث ارتفع من ٢٦٥٢ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ الى ٦٥٩٣ في عام ١٩٨٥، بعد ان وصل في عام ١٩٨٠ الى ٧٣٤٠ مليون ل.س. وقد لعب انخفاض اسعار النفط بعد ذلك دوراً أساسياً في انخفاض قيمة انتاج هذا القطاع الذي لم يقتصر على الاسعار الجارية بل شمل الاسعار الثابتة ايضاً حيث انخفض من ٨٣٦٢ مليون ل.س في عام ١٩٨٠ الى ٧٦٩٧ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ وذلك بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ الذي كانت فيه اسعار النفط أعلى من الفترات اللاحقة. ويعتبر النفط المساهم الأساسي في انتاج هذا القطاع حيث تراوحت مساهنته بالاسعار الجارية بين ٩٤ في المائة في عام ١٩٧٥ و ٩٧ في المائة في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ٩٦٣ في المائة في عام ١٩٨٥، في حين يلاحظ تراجع نسبة مساهمة الفوسفات من ٥٨ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٢ في المائة في عام ١٩٨٥.

وبسبب انخفاض الكميات المنتجة من النفط بعد عام ١٩٧٦ وانخفاض اسعاره بعد عام ١٩٨٠، فقد انخفضت قيمة انتاج قطاع الصناعات الاستخراجية وانخفضت بالتالي مساهنته بالاسعار الجارية والثابتة معاً في كل من الانتاج الاجمالي والانتاج المادي. (زراعة + صناعة + بناء وتشييد) والانتاج الصناعي (تحويلية + استخراجية + كهرباء ومياه). وذلك كما هو موضح أدناه:

الجدول رقم (٨)

مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في كل من الانتاج الاجمالي والمادى والصناعي
للفترة (١٩٧٥-١٩٨٥)
(بالنسبة المئوية)

١٩٨٥		١٩٨٠		١٩٧٥		البيان
أسعار ثابتة	أسعار جارية	أسعار ثابتة	أسعار جارية	أسعار ثابتة	أسعار جارية	
٨	٥	٩	٩	١٤	٩	المساهمة في الانتاج الاجمالي
١٢,٧	٨,٥	١٥,٩	١٥,٩	٢٥,٣	١٦,٥	المساهمة في الانتاج المادى
٢٥,٥	١٦,٦	٣١	٣١	٤٢	٢٩,٢	المساهمة في الانتاج الصناعي

المصدر: الجدولان (٢-١) و (٣-١) والاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠.

ان تراجع مساهمة هذا القطاع لاتعود فقط الى تراجع كميات واسعار النفط الخام وانما الى معدلات النمو المرتفعة نسبيا التي حققتها القطاعات الاخرى كالبناء والتشييد والخدمات والصناعات التحويلية.

اما مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج فقد تطورت كما هو مبين أدناه:

الجدول رقم (٩)

مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية
(بالنسبة المئوية)

أسعار ثابتة		أسعار جارية		أسعار ثابتة		أسعار جارية		البيان
ثابتة	جارية	ثابتة	جارية	ثابتة	جارية	ثابتة	جارية	
١٢	٧	١٢	١٢	١٨	١٢	الناتج المحلي الاجمالي		
٣٠,٧	١٦,٧	٢٧,٦	٢٧,٦	٣٩	٢٧,٨	ناتج القطاعات السلعية		
٨٨,٢	٤٧,٥	٧٣,٥	٧٣,٥	٧٤	٦٠,٢	الناتج الصناعي		

المصدر: الجدولان (١-٤) و (٥-١)

ويلاحظ بشكل عام تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي على مستوى الاقتصاد والقطاعات السلعية بالاسعار الجارية والثابتة معا، وبالاسعار الجارية للناتج الصناعي فقط، حيث ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الصناعي بالاسعار الثابتة من ٧٤ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٨٢ في المائة في عام ١٩٨٥. كما يلاحظ أن مساهمة هذا القطاع في الناتج اكبر من مساهنته في الانتاج بالاسعار الثابتة والجارية الامر الذي يعود الى انخفاض نسبة مستلزمات الانتاج في هذا القطاع الى الانتاج سواء على مستوى الاقتصاد الوطني او على مستوى القطاعات السلعية او القطاع الصناعي.

تجدر الاشارة الى ان انتاج النفط في الجمهورية العربية السورية قد انخفض من ١٠٦٣٥ الف م^٣ في عام ١٩٧٥ الى ٩١٩٨ ألف م^٣ في عام ١٩٨٠ و ٩٢٣٦ ألف م^٣ في عام ١٩٨٥ (الجدول رقم ١-٢) الا انه وبسبب الاكتشافات النفطية الجديدة من قبل شركة الفرات للنفط (شركة مشتركة سورية امريكية)، فقد ارتفع انتاج النفط الى حوالي ١٥ مليون متر مكعب في عام ١٩٨٨.

كما تطور انتاج الفوسفات السوري من ٨٥٧ ألف طن في عام ١٩٧٥ الى ١٢٢٤ ألف طن في عام ١٩٨٥ ووصل الى حوالي ٢ مليون طن في عام ١٩٨٧.

كذلك تطور انتاج الملح من ٣٢ ألف طن في عام ١٩٧٥ الى ١٠٤ ألف طن في عام ١٩٨٥. ويشكل الملح المنجمي حوالي ٦٠ في المائة من هذه الكمية في حين تشكل الملاحات السطحية نسبة الى ٤٠ في المائة الباقية. كما تطور انتاج الحجر الاسفلتي من ١٩ ألف طن في عام ١٩٧٥ الى ١٤٦ ألف طن في عام ١٩٨٥ يضاف الى ذلك حوالي ١٠٠ ألف طن من الرخام.

من ناحية أخرى ارتفعت نسبة الاستهلاك المحلي من النفط الخام السوري المنتج من ١٥٣٥ ألف طن في عام ١٩٧٥ الى ٢٠٠٨ ألف طن في عام ١٩٨٠ و ٤٩٢٦ ألف طن في عام ١٩٨٥، وذلك بسبب تشغيل مصفاة بانياس الجديدة بمزيج ٥٠ في المائة نفط سوري ثقيل و ٥٠ في المائة نفط خفيف مستورد. ومع دخول الابار الجديدة مرحلة الاستثمار التجاري في عام ١٩٨٦، استطاعت الصناعة النفطية في سورية تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط الخفيف كما بدأ باستثمار الغاز في توليد الطاقة وفي تشغيل معمل سماد اليوريا بعد تحويله من استخدام الغاز الى استخدام النصف الاول من عام ١٩٨٨.

اما بالنسبة للفوسفات فان الاستهلاك المحلي محدد بطاقة معمل السماد الفوسفاتي والبالغة ٤٥٠ ألف طن سعاد سنويًا، الا انه وبسبب وجود مشاكل فنية وتصميمية في هذا المعمل تحول دون الوصول الى طاقته العقدية حيث لم يستطع هذا المعمل الوصول الى انتاج اكبر من ٢٠٠ ألف فان القسم الاعظم من الفوسفات السوري يذهب للتصدير، وبسبب عدم ارتفاع نسبة تركيزه فان اسواق تصديره محدودة. أما الملح فيذهب كليا للاستهلاك المحلي المنزلي والصناعي، اما الاسفلت فان تصديره محدود للغاية على الرغم من انه امكن تصدير ٦٠ ألف طن منه في عام ١٩٨٥.

كما بدأ الرخام يتوجه شيئاً فشيئاً نحو التصدير حيث أمكن تصدير ٣١ ألف طن منه في عام ١٩٨٥.
وتجرى حالياً أعمال تحريرات وتنقيب واسعة عن عدد من الثروات المعدنية الأخرى.

العمال

ارتفع عدد المشتغلين في قطاع الصناعات الاستخراجية من ٩٢٥٧ مشتغل في عام ١٩٧٥ إلى ١٤٣٠٢ مشتغل في عام ١٩٨٠ وانخفض إلى ١٣٠٤٢ مشتغل في عام ١٩٨٤^(١). أما بالنسبة للمشتغلين في قطاع الصناعات الاستخراجية - القطاع العام - فقد ارتفع عددهم من ٦٧٠٨ مشتغل في عام ١٩٧٥ إلى ١١٥٩٨ مشتغل في عام ١٩٨٠ و ١٣٠٥٩ مشتغل في عام ١٩٨٥ وذلك بوسطي معدل قدره ٦٩ في المائة سنوياً (الجدول ٣-٢).

اما انتاجية العمل خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ فقد تطورت على النحو التالي:

الجدول رقم (١٠)
انتاجية العمل خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٤)

البيان	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
عدد المشتغلين (مشتغل)	٩٢٥٧	١٤٣٠٢	١٣٠٤٨
الناتج بالاسعار الثابتة (مليون ل.س)	٧٠٦	٦١٥٤	٧٢٨٧
الناتج بالاسعار الجارية (مليون ل.س)	٢٤١٧	٦١٥٤	٦٠٤٣
الانتاجية بالاسعار الثابتة (الف ل.س)	٧٥٨	٤٣٠	٥٥٨
الانتاجية بالاسعار الجارية (الف ل.س)	٢٦١	٤٣٠	٥٤٠

ويلاحظ أن الانتاجية انخفضت بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ بالاسعار الثابتة والجارية بسبب تراجع كميات النفط المستخرجة اعتباراً من عام ١٩٧٦ وصعوبة تسويق الفوسفات السوري في تلك الفترة، ثم ارتفعت خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٠ بالاسعار الثابتة والجارية نسبياً إلا أنها لم تصل إلى المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٨٤. وقد لعب انخفاض عدد المشتغلين في القطاع بين ١٩٨٤-١٩٨٠ دوراً في زيادة الانتاجية.

اما كتلة الأجور ومتطلباتها الأخرى في قطاع الصناعات الاستخراجية فقد ارتفعت من حوالي ٥٥ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ إلى ٣٦٢ مليون ل.س في عام ١٩٨٠، و ٤٤٨ مليون ل.س في عام ١٩٨٤ بوسطي

معدل قدره نحو ٢٦٢ في المائة سنويًا^(١).

كما تطور وسطي أجر المشغل في القطاع من ٥٩٢٠ ل.س في عام ١٩٧٥ إلى ٢٥٣١١ ل.س في عام ١٩٨٠ و ٣٤٣١٩ ل.س في عام ١٩٨٤ بوسطي معدل قدره نحو ٢١٦ في المائة سنويًا بالأسعار الجارية.

الاستثمارات

- نمت الاستثمارات في قطاع الصناعات الاستخراجية - القطاع العام - بوسطي معدل بلغ نحو ٧٨ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥ حيث ارتفعت من حوالي ٢٧٩ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ إلى ٦٠٣ مليون في عام ١٩٨٠ و ٥٨٨ مليون ل.س في عام ١٩٨٥، مع الاشارة إلى أن استثمارات القطاع وصلت في عام ١٩٨٣ إلى ١٥٧ مليار ل.س ثم تراجعت في السنين التاليتين. وتشكل الاستثمارات في النفط نسبة تتراوح بين ٥٧ في المائة في عام ١٩٧٥ و ٩٨٥ في المائة في عام ١٩٨٣ و ٩٥ في المائة في عام ١٩٨٥ في حين تراوحت الاستثمارات في الفوسفات والملح بين ١٢ في المائة في عام ١٩٧٥ و ١ في المائة في عام ١٩٨٣ و ٤ في المائة في عام ١٩٨٥. وقياساً إلى مجمل تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية في القطاع الصناعي (الاستخراجي والتحويلي والكهرباء والمياه) فإن حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من هذه الاستثمارات قد ازدادت من ١١٩ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم انخفضت إلى ١٢٦ في المائة في عام ١٩٨٥. ويعود ارتفاع استثمارات هذا القطاع في عام ١٩٨٣ إلى تنفيذ مشاريع جديدة أهمها مشروع تطوير الحقول الغازية في الجبيسة ومعالجة الغاز ونقله إلى حصن لاستخدامه في معمل سمارد اليوريا. وباعتبار أن هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية التي توفر فائضاً متاحاً للتنمية فإن مساهمة التمويل المحلي في هذه الاستثمارات تراوحت بين ٨٠ في المائة و ٩٣ في المائة. ويوضح الجدول رقم (١١) الاستثمارات الفعلية في قطاع الصناعات الاستخراجية - القطاع العام - خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥.

جيم - دور الصناعة التحويلية واتجاهاتها

١- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

سبق الاشارة إلى أن قطاع الصناعات التحويلية قد نما خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥ بوسطي معدل سنوي قدره ١٦٦ في المائة بالأسعار الجارية في حين تشير أرقام الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة إلى أنه تراجع خلال الفترة ذاتها تراجعاً واضحاً بمعدل ٢١ في المائة سنويًا.

(١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية - الكتاب الاحصائي السنوي للصناعة العربية ١٩٨٧ المجلد

آ - ب.

الجدول رقم (١١)
الاستثمارات الفعلية في قطاع الصناعات الاستخراجية

١٩٧٥-١٩٨٥ بأسعار الجارية

الوحدة: بلاط الدبرات السورية

المقدمة	المقدمة	المقدمة	المقدمة	المقدمة	المقدمة	المقدمة
نفط خام	فوسفات وملح	اسفلت	بردنج	النحاس	الزنك	الرصاص
٣٤٤٠٦٤	٣٤٣٤٠٣	٥٣٣٤٠٣	٥٣٣٤٠٣	١٠٤٩٨٣٦	٩٨٦٧	٩٧٨٠
٦٢٧	٦٢٧	٦٢٧	٦٢٧	٩٧٨٠	٩٧٨٠	٩٧٨٠
٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	١٠٤٦٥٠٥	١٠٤٦٥٠٥	١٠٤٦٥٠٥
٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٩٥٧٣٣٣	٩٥٧٣٣٣	٩٥٧٣٣٣
١٧٨٢٣	١٧٨٢٣	١٧٨٢٣	١٧٨٢٣	٥٥٧٣٣٣	٥٥٧٣٣٣	٥٥٧٣٣٣
١٢	١٢	١٢	١٢	٥٧٣٣٣	٥٧٣٣٣	٥٧٣٣٣
٣٣٥٠١	٣٣٥٠١	٣٣٥٠١	٣٣٥٠١	١٣٥١	١٣٥١	١٣٥١
١٠٣٣	١٠٣٣	١٠٣٣	١٠٣٣	٦٢٠	٦٢٠	٦٢٠
٤٠٣	٤٠٣	٤٠٣	٤٠٣	١١١٥	١١١٥	١١١٥
٦	٦	٦	٦	٥٧٣٣	٥٧٣٣	٥٧٣٣
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٥٧٤٣٣٣	١٥٧٤٣٣٣	١٥٧٤٣٣٣
٣٧٨٥٨٧	٣٧٨٥٨٧	٣٧٨٥٨٧	٣٧٨٥٨٧	٦٧٨٥٧	٦٧٨٥٧	٦٧٨٥٧
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: هيئة تخطيط الدولة - تقارير تتبع تنفيذ خطط السنوات المذكورة.

ولاشك ان التراجع الكبير في قيمة الناتج قد تم في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠. وتشير الارقام الى ان الناتج المحلي لهذا القطاع قد نما خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ بوسطي سنوي قدره ٥٪ في المائة وانه تراجع خلال الفترة ذاتها بالاسعار الثابتة بمعدل وسطي قدره ٣٪ في المائة سنوياً، وعلى الرغم من المعدل المرتفع في نمو الناتج خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ والذى يبلغ ٥٪ في المائة بالاسعار الجارية والذى جاء في معظمها بسبب رفع اسعار ومنتجات هذا القطاع فان الاسعار الثابتة تشير الى استمرار التراجع في قيمة الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع بمعدل وسطي ٣٪ في المائة سنوياً (الجدول رقم ٥-١).

ان التباين الشديد في تقييم اداء هذا القطاع خلال الفترة المدروسة بين الاسعار الجارية والاسعار الثابتة يطرح وبحدة مسألة التسعير في هذا القطاع والتي تعتبر من المشاكل الهامة التي يواجهها. ومعاناة هذا القطاع من مسألة التسعير تأتي من طرفين، الاول ارتفاع قيمة المستلزمات الداخلية في الانتاج كالمواد الاولية الزراعية والوقود وغيرها والطرف الثاني عدم عكس هذه الزيادات على قيمة انتاج السلع التي تستخدم هذه المستلزمات الامر الذى يؤدى الى اظهار الناتج في عدد من الصناعات بشكل سلبي مما يزيد من صعوبة تقييم اداء هذا القطاع ودوره. الا ان قطاع الصناعات التحويلية وان كان قد عانى ويعانى من مسألة التسعير كثيرا الا انه ليس القطاع الوحيد من قطاعات الاقتصاد السوري الذى يعاني من هذه المشكلة، فهناك قطاعات اخرى تعانى بهذا الشكل او ذاك من هذه المسألة مثل الكهرباء والوقود والمياه، واذا كان بعض الاقتصاديين يرى اجراء التعديلات او التصحيحات على الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع بحيث تأخذ بعين الاعتبار مسألة التسعير الا انه وبسبب كون هذه المسألة، كما ذكرنا، تشمل عدة قطاعات انتاجية وخدمية يستفيد منها قطاع الصناعات التحويلية بالذات كالطاقة والمياه و(تسعير) قوة العمل من خلال الرواتب والاجور، فان اجراء التعديلات على الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع لن تؤدي الغاية المرجوه منها مالم يشمل التعديل كافة القطاعات الخرى التي تعانى من هذه المشكلة. ولعل معالجة البيانات المتوفرة بصورةها الحالية اقرب الى الواقع بافتراض ان هذا الخلل في التسعير سوف يكون بحدوده الدنيا في اطار الاقتصاد ككل.

تؤكد البيانات المتوفرة انه رغم الجهد الذى بذلت لتنمية قطاع الصناعات التحويلية والأهمية الكبيرة التي اولتها بعض الخطط الخمسية لهذا القطاع والتي جاءت في بعضها على حساب القطاع الزراعي، فان هذا القطاع لم يستطع تحقيق الاهداف التي حدتها له الخطط الخمسية المتعاقبة وبشكل خاص الخططة الخمسية الرابعة والخامسة اللتان تغطيان الفترة ١٩٨٥-١٩٧٦.

فقد سبقت الاشارة الى ان مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي قد تعرضت خلال الفترة المدروسة الى جملة تقلبات وهي في النتيجة لم تزداد الا بنسبة ضئيلة جدا. فحسب الاسعار الجارية انخفضت مساهمة هذا القطاع في التركيب الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي من ٧٪ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٪ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم ارتفعت في السنوات اللاحقة لتصل الى ٨٪ في المائة في عام ١٩٨٥، اي ان هذا القطاع لم يستطع خلال فترة عشر سنوات ان يزيد من مساهمته في الناتج بأكثر من ١٪ في المائة وضمن فترة محدودة جاءت بعد تراجع كبير. وتزداد الصورة وضوحا عند مقارنة ماسبق ذكره بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ التي تبين انخفاض مساهمة هذا القطاع في تركيب الناتج المحلي الاجمالي من ٦٪ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٪ في المائة في عام ١٩٨٥ و ٢٪ في المائة في عام ١٩٨٣ و ٣٪ في المائة في عام ١٩٨٥.

لقد مر هذا القطاع بمرحلتين تغطي الاولى فترة الخطة الخمسية الرابعة ١٩٧٦-١٩٨٠ وتغطي الثانية فترة الخطة الخمسية الخامسة ١٩٨٠-١٩٨١. وقد كانت الفترة الاولى فترة اقامة مشاريع جديدة واعادة بناء وتشغيل المنشآت الصناعية التي دمرت كلها او جزئيا في حرب تشرين ١٩٧٣. وقد تم ذلك بمساهمة كبيرة من المعونات العربية التي انفقت في التوسيع الكبير في اقامة هذه المشاريع التي لم يستطع قسم لا يستها منها دخول مرحلة التشغيل في فترة هذه الخطة وانتقل بذلك الى الخطة الخمسية الخامسة، يضاف الى ذلك ان عددا من المشاريع التي اقيمت ودخلت مرحلة التشغيل خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة لم يتم تشغيلها بشكل اقتصادي وبكامل طاقتها التعاقدية كما انها لم تستطع ان توءمن الريوية المتوقعة لاسباب عديدة فنية واقتصادية.

اما المرحلة الثانية وهي مرحلة الخطة الخمسية الخامسة فقد شهد قطاع الصناعات التحويلية فيها انجاز عدد من المشاريع الكبيرة والهامة مثل السماد والفوسفاتي والورق والاسمنت ودخولها مرحلة التشغيل الفعلي. الا ان نتائج السياسة التنموية في السنوات السابقة وبشكل خاص ما يتعلق منها بالقطاع الصناعي اخذت تبرز بشكل واضح وتمثل باقامة عدد من المشاريع تعتمد اعتمادا كليا على المواد الاولية المستوردة ولا يتوفّر لبعضها الشروط الاقتصادية التي تساعده على المنافسة في الاسواق الخارجية اضافة الى تدني نسب الاستفادة من طاقة عدد من المشاريع لاسباب فنية او تصميمية مما جعل الانتاج الصناعي محدود النمو. وقد زاد من حدة المسألة تراجع موارد القطر من القطع الاجنبي نتيجة انخفاض المعونات العربية واحتلال ميزان النفع وانخفاض اسعاره وانخفاض القدرة التصديرية للاقتصاد السوري.

ولاشك اننا من خلال دراسة واقع وتطور الفروع الصناعية الرئيسية سوف نقف على صورة اوضح لواقع هذا القطاع ومشاكله.

٢ - اتجاهات الناتج الصناعي حسب الفروع الصناعية

ارتفعت قيمة الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية من ٥٣٧٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى ٣١٢٢٣ مليون في عام ١٩٨٥ وذلك بوسطي معدل نمو سنوي بلغ ١٩,٢ في المائة بالاسعار الجارية. وهذا المعدل يفوق معدل نمو الانتاج المحلي الاجمالي على مستوى الاقتصاد الوطني الذي كان خلال الفترة ذاتها ١٦,٣ في المائة بالاسعار الجارية (الجدول رقم ٨٢).

وقد ارتفعت مساهمة انتاج الصناعات التحويلية في الانتاج الاجمالي بالاسعار الجارية من ١٧,٥ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ١٩ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٢٢,٥ في المائة في عام ١٩٨٥ حيث شهدت هذه الفترة تبدلا كبيرا في التركيب الهيكلي للانتاج في هذا القطاع (الجدول رقم ٩٢) يتمثل بما يلي:

١ - تراجع مساهمة نشاط صناعة المنسوجات والملابس والاحذية والجلود من ٤٣ في المائة من الانتاج في عام ١٩٧٥ حيث كان يحتل المرتبة الاولى الى ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٠ و ١٧٦ في المائة في عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية حيث احتل المرتبة الثالثة.

٢ - تراجع مساهمة نشاط الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ الذي كان يحتل المرتبة الثانية من ٤٤ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ١٧٦ في المائة في عام ١٩٨٥ مع محافظته على المرتبة الثانية.

٣ - الزيادة الكبيرة في مساهمة نشاط الصناعات الكيميائية والمنتجات البترولية الذي كان يحتل المرتبة الثالثة من ٤٩ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٠ وحوالي ٤١ في المائة عام ١٩٨٥ ليحتل المرتبة الاولى من حيث المساهمة في الانتاج بالاسعار الجارية.

٤ - زيادة مساهمة نشاط المنتجات المنجمية غير المعدنية من ٣٤ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٧٧ في المائة في عام ١٩٨٥ .

٥ - تراجع مساهمة صناعة الموبيليا والاثاث من ٥٨ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤ في المائة في عام ١٩٨٥ بعد ان ارتفعت في عام ١٩٨٠ الى ٣٧ في المائة.

ويعزى ارتفاع نمو الانتاج في نشاط الصناعات الكيميائية الى تطور انتاج صناعة تكرير النفط حيث تم توسيع مصفاة حمص بعد الاضرار التي لحقت بها خلال حرب تشرين ١٩٧٣ وتشغيل مصفاة بانياس اضافية الى ارتفاع اسعار المشتقات النفطية في معظم سنوات الفترة المدروسة وانتاج الدواء. اما اسباب تراجع نشاطي الصناعات الغذائية والمنسوجات فتعود الى مسألة تسعير مدخلات ومخربات هذين النشطتين. ويوضح الجدول رقم (١٢) تطور انتاج الصناعات التحويلية - القطاع العام - بالاسعار الجارية خلال الفترة المدروسة.

٦ - المواد الغذائية والمشروبات والتبغ

تطور انتاج نشاط صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ من ١٣١٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى ٣٨٥٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ و ٥٥٠٩ في عام ١٩٨٥ حققا وسطي معدل نمو قدره ٤٥ في المائة سنويا بالاسعار الجارية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ .

الوحدة: بآلاف الدلارات السورية

الصناعات	القيمة المئوية		القيمة المئوية		القيمة المئوية		القيمة المئوية		القيمة المئوية		القيمة المئوية	
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٤	١٩٨٥	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٨٠
١- المصانع الغذائية والمشروبات والتبغ	٦٤٠	٣٠٩٦	٤٠٠٧	١٥	٣٣٠	٣٣٠	١٧	١٧	١٢	٣٣١٥٣	٣٣٧٧	١٠٠
٢- صناعة المنسوجات والملابس والاحداث	٣٠٤	١٩٩٠	٤٣٩٥	٣	٣٣٣٩	٤١٦٧	١٧	١٧	١٣	٣٣١٥٣	٣٣٧٧	١٠٠
٣- صناعة الخشب والمobilia والادوات	٣٠	-	-	٤	١٠٤٤	٣٢٣٥	٣٣	٣٣	٣	٣٣١٥٣	٣٣٧٧	١٠٠
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر	١٧	-	-	٦	٦٦	٦٦	١	١	١	٣٣١٥٣	٣٣٧٧	١٠٠
٥- المصانع الكيميائية والمنتجات البترولية	٣٣٢	١٦	٣٤٩	٣	٣٣٦٤	٣٥	٣٥	٣٤	٣	٣٣١٥٣	٣٣٧٧	١٠٠
٦- منتجات منجمية غير معدنية	١٦	٦	١٥٦	٦	٣٣٦٤	٣٦	٣٦	٣٦	٣	٣٣١٥٣	٣٣٧٧	١٠٠
٧- منتجات معدنية اساسية	٨٠	٤	٣٣٤	٢	٣٣٩	١	١	٣٣٩	١	٣٣١٥٣	٣٣٧٧	١٠٠
٨- منتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات	٣١٣	١٠	٧٣٩	٨	٧٨٠	٥	١٠١٥	٥	٥	٣٣١٥٣	٣٣٧٧	١٠٠
٩- منتجات متعددة	-	-	-	٥	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٣٦٢٨	١٠٠	١١٠٣	١٠٠	٣٠٣٧	٣٣١٥٣	١٠٠	٣٣٧٧	١٠٠	٣٣١٥٣	٣٣٧٧	١٠٠

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الاقتصادية للاعلام المذكورة عد ١٩٧٥/١٩٧٥.

مبنية تحطيم الدولار - تقدير الخطة الخمسية الرابعة - ص ١٣٧ لعام ١٩٧٥.

وقد شهدت الفترة المدروسة توسيعاً واضحاً في صناعة الخبز وارتفاع طاقة طحن الحبوب ومضاعفة انتاج المشروبات نتيجة التوسيع في صناعة البيرة والمشروبات الأخرى والتبع اضافة الى ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية. وعلى الرغم من كل ذلك فان مساهمة هذا النشاط في الانتاج الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية قد تراجع من ٤٤% في عام ١٩٧٥ الى ٦٧% في المائة في عام ١٩٨٥ (الجدول رقم ٩-٢).

كما تطورت مساهمة القطاع العام في انتاج هذا النشاط بالاسعار الجارية من ٤٦% في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٦٩% في المائة في عام ١٩٨٥ بعد ان انخفضت الى ٣٩% في المائة في عام ١٩٨٠. اما بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي لهذا النشاط فقد انخفض من ٢١٩ مليون في عام ١٩٧٥ الى ٢١٥ مليون في عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية في حين كان سالباً في عام ١٩٨٣ بحدود ٢٧٥ مليون ليرة سورية. كما تجدر الاشارة الى ان هذا النشاط قد حقق خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ وسطي معدل نمو سنوي مقدر بـ ٢٦.٧% في المائة سنوياً بالاسعار الجارية، الا ان انه تراجع بشكل واضح في السنوات التالية. وينطبق نفس الشيء تقريباً لدى اعتماد الاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ في التحليل والتي تبين التراجع الكبير في ناتج هذا النشاط في فترة الخطة الخمسية الخامسة من ٧١٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ الى ٢١٤ مليون في عام ١٩٨٥. وتعود اسباب ذلك الى ان مستلزمات انتاج هذا النشاط قد نمت بمعدلات تفوق وسطي معدلات الانتاج حيث كانت منتجات هذا النشاط الأساسية الدقيق، الخبز، السكر، تباع باسعار اقل بكثير من اسعار الكلفة لاسباب اجتماعية اضافة الى تدني نسبة الارتفاع من الطاقات المتاحة لعدد من المعامل بسبب عدم كفاية الانتاج الزراعي والحيواني الذي مايزال يتاثر بهطول الامطار لسد حاجة هذه المعامل.

ب -

صناعة المنسوجات والملابس والاحذية والجلود

تطورت قيمة الانتاج الاجمالي لهذا النشاط من ٢٣١٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى ٤٠٨٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ و ٥٥٠٩ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ بوسطي معدل نمو مقداره ٩% في المائة بالاسعار الجارية للفترة ١٩٧٥-١٩٨٥. اما خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ فقد بلغ وسطي معدل النمو السنوي بالاسعار الجارية ١٢% في المائة.

وقد شهدت الفترة المدروسة اقامة عدد من مشاريع الغزل والنسيج في كل من ادلب وجبلة ودير الزور والحسكة واللاذقية اضافة للملابس الجاهزة وتجدد العديد من الاقسام والخطوط في المعامل القديمة اضافة الى اقامة ٤ معامل للاحذية ومدابغ للجلود. كما شهدت تراجعاً واضحاً في مساهمة هذا النشاط في انتاج الصناعات التحويلية (الجدول رقم ٩-٢). في بينما كان يحتل هذا النشاط المرتبة الاولى في عام ١٩٧٥ ويساهم بـ ٤٣% في المائة من انتاج هذا القطاع تراجع الى المرتبة الثانية في عام ١٩٨٠ ويساهم بـ ٢٦% في المائة واستمر في التراجع الى ان احتل المرتبة الثالثة في عام ١٩٨٥ مساهماً بنسبة ١٧.٦% في المائة من انتاج القطاع.

وقد تطورت مساهمة القطاع العام في الانتاج الاجمالي لهذا النشاط بالاسعار الجارية من ٤٥ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٨ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٤١ في المائة في عام ١٩٨٥. ويحترك القطاع العام صناعة حلج القطن والغزل القطني والسجاد الالي في حين يشتراك مع القطاع الخاص وبمساهمة ضئيلة في الصناعات الأخرى.

اما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي لهذا النشاط فيلاحظ انه قد ارتفع من ١٠١١ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى ١٨٣٧ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ محققا وسطي معدل نمو سنوي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٧٥ بحدود ١٢.٧ في المائة سنويا بالاسعار الجارية. الا انه تراجع خلال فترة الخطة الخمسية الخامسة تراجعا واضحا حيث بلغ ٩٧٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٤ و ١٢٤٩ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥. اما بالنسبة للاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فان ناتج هذا النشاط قد حقق وسطي معدل نمو خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٧٥ بحدود ٣ في المائة وتراجع خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ سنويا بمعدل وسطي بلغ ٢.٦ في المائة.

وتتجدر الاشارة الى ان مساهمة هذا النشاط في الناتج الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية قد ارتفع من ٧٤ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ١٠٠ في المائة في عام ١٩٨٠ (بعد تقلص عجز الصناعات الكيميائية) ثم انخفض الى ٢٢ في المائة بسبب عدم وجود ناتج سلبي في اي من الانشطة في ذلك العام. اما بالاسعار الثابتة فيلاحظ ان هذا النشاط هو النشاط الايجابي الاساسي الذي كان يطفيء الناتج السلبي لانشطة قطاع الصناعات التحويلية الاخرى (الجدول رقم ١١-٢).

كما يلاحظ بشكل عام ان تراجع هذا النشاط التقليدي الاساسي في الصناعة السورية يأتي أساسا من سياسة تعزيز مدخلاته، وهي القطن، بأسعار لاتناسب مع اسعار منتجاته الوسيطة والنهائية التي ينتجهما القطاع العام اضافة الى ارتفاع قيم مستلزمات الانتاج المستوردة وتدني قيمة اسعار التصدير بسبب اعتماد السعر الرسمي للقطع العاجبي. هذا من ناحية اما من الناحية الاخرى فان تأخر دخول بعض المشاريع الجديدة في التشغيل ووجود عدد من الاشكالات الفنية في بعضها تحول دون الوصول الى طاقاتها العقدية ونقص اليد العاملة ودورانها الشديد بشكل عام قد ادى الى تدني انتاج هذا النشاط. وينطبق نفس الشيء على معامل الاخذية الالية الاربعة التي اقامها القطاع العام.

ج - صناعة الخشب والمobilia والاثاث

ارتفعت قيمة الانتاج الاجمالي لهذا النشاط من ٣١١ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى ١١٥٨ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ و ١٢٨١ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥، وذلك بوسطي معدل نمو ١٥.٢ في المائة سنويا بالاسعار الجارية. اما خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٧٥ فقد حقق هذا النشاط وسطي معدل نمو قدره ٣٠ في المائة سنويا. (جدول رقم ٩-٢).

كما ازدادت مساهمته في الانتاج الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية بالاسعار الجارية من ٥٨ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم انخفضت خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة الى ٤ في المائة في عام ١٩٨٥.

وينحصر هذا النشاط بشكل اساسي في القطاع الخاص حيث تقتصر مساهمة القطاع العام على شركتين لانتاج الخشب المعاكس واللاتية في اللاذقية ودمشق. وقد انخفضت مساهمة القطاع العام في انتاج هذا النشاط من ٦٤ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤ في المائة في عام ١٩٨٠ وارتفعت قليلاً في عام ١٩٨٥ الى ٨٤ في المائة. وتقوم هاتان الشركاتان بتزويد السوق المحلية بما فيها القطاع الخاص بالمواد التي تنتجهما.

وقد تطورت مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية من ١٦ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٩ في المائة في عام ١٩٨٠ حيث بلغت ٥٣٠ مليون ليرة سورية بالاسعار الجارية الا انها انخفضت في عام ١٩٨٥ الى ٣٤٨ مليون ليرة سورية. اما بالاسعار الثابتة فان مساهمة هذا النشاط في الناتج ارتفعت ١١ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٩ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم انخفضت الى ٨ في المائة في عام ١٩٨٥.

ويعتمد هذا النشاط بصورة اساسية على المواد الاولية المستوردة من قبل القطاع العام والتي يتم توزيعها على القطاع الخاص الذي يملك بدوره حرية تحديد اسعار منتجاته النهائية.

د - صناعة الورق والطباعة والنشر

ارتفعت قيمة انتاج هذا النشاط من ٦٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى ١٥٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ و ٥٠٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ بوسطي معدل نمو سنوي قدره ٢٢٪ في المائة. اما خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ فقد بلغ ١٨٪ في المائة بالاسعار الجارية (الجدول رقم ٩-٢).

ويشمل هذا النشاط على تصنيع الورق والكرتون والورق الصحي وطباعة الكتب والصحف والمجلات. وعلى الرغم من دخول القطاع العام هذا النشاط بشكل فعال من خلال تجديد وتوسيع معمل الورق الصحي في دمشق واقامة معمل الورق في دير الزور ودور الطباعة العامة واستمرار تشغيل معمل الكرتون في شركة زجاج دمشق الا ان مساهمته ما زالت دون مستوى مساهمة القطاع الخاص. وتشير البيانات الى ان انتاج القطاع العام في هذا النشاط قد ازداد من ٢٦٪ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٩٪ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم عاد الى الانخفاض الى ٣٣٪ في المائة في عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية.

ويلاحظ ان مساهمة هذا النشاط في ناتج قطاع الصناعات التحويلية خلال مراحل الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ كانت تقريباً بحدود ٢ في المائة بالاسعار الجارية و ١ في المائة تقريباً بالاسعار عام ١٩٨٠ الثابتة.

وقد تأثر انتاج هذا النشاط بشكل عام ومساهمة القطاع العام فيه بشكل خاص بالمشاكل الفنية التي يعاني منها معمل الورق بدير الزور الذي لم يستطع العمل على القش المحلي وإنما على العجينة المستوردة وبأقل من ثلث طاقته الإنتاجية. ولقد لعبت أزمة القطع الأجنبي التي برزت بعد عام ١٩٨٢ دورا واضحا في انتاج هذا النشاط سواء في تأمين المواد الأولية الازمة لمعامل الورق والكرتون والورق الصحي أو في تأمين المواد الجاهزة لصناعة الطباعة.

ع - الصناعات الكيميائية والمنتجات البترولية

شهدت الفترة المدروسة تطويرا كبيرا في انتاج نشاط الصناعات الكيميائية والمنتجات البترولية. فقد ارتفعت قيمة انتاج هذا النشاط من ٥٠٤ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ إلى ٤٤٠٧ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ و ١٢٧٥٤ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ بوسطي معدل نمو سنوي قدره ٣٨ في المائة بالاسعار الجارية للفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ .

وقد تم خلال هذه الفترة تجديد وتوسيع مصفاة حمص واصمام مصفاة بانياس ومعامل الاسمندة الفوسفاتية والازوتية اضافة الى معمل الاطارات الامر الذي ادى الى ارتفاع مساهمة القطاع العام في انتاج هذا النشاط بالاسعار الجارية من ٨٦ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٩٢ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٩٤ في المائة في عام ١٩٨٥ .

ان النمو الكبير في انتاج هذا النشاط جعله يحتل المرتبة الاولى من حيث المساهمة في انتاج قطاع الصناعات التحويلية حيث ارتفعت مساهمتها من ٤٩ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٥ (الجدول رقم ٩٢).

وعلى الرغم من التطور الكبير في انتاج هذا النشاط الا ان الناتج المحلي الاجمالي له لم يوازن هذا التطور، فقد كان سالبا في عام ١٩٧٥ حيث بلغ - ٣٩٧ مليون ليرة سورية واستمر في التراجع الى ان بلغ - ٢٠٩٨ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ ثم تحول خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة الى الموجب حيث بلغ ١٦٩٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ . ولاشك ان تشغيل مصفاة بانياس ورفع اسعار المحروقات قد لعب دورا اساسيا في هذا التحول. اما بالنسبة للاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فان الناتج المحلي لهذا النشاط ظل سلبيا حيث ارتفع من - ٤٣٧ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى - ٢٠٩٨ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ و - ٣٠٩٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ ويمكن ارجاع سبب تراجع الناتج المحلي الاجمالي لهذا النشاط الى مايلي:

- (١) تحديد قيمة انتاج النهائي للأسمندة والمشتقات النفطية بأقل من كلفتها
- (٢) زيادة قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة
- (٣) ارتفاع تكاليف التشغيل وتدني نسبة الاستفادة من الطاقات

- (٤) وجود مشاكل فنية في عدد من المنشآت الصناعية الجديدة / الورق، الأسمدة، الإطارات، تحول دون الوصول إلى الطاقات العقدية
- (٥) النقص في مستلزمات الانتاج المستوردة

ن - صناعة المنتجات المنجمية غير المعدنية

يضم هذا النشاط صناعة الأسمنت والزجاج والخزف. وقد ارتفعت قيمة انتاج هذا النشاط من ٢٣١ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ إلى ٦٤٣ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ و ٢٤٠٩ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية بوسطي معدل نمو سنوي مقدر بـ ٢٦٪ في المائة للفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ و ٢٢٪ في المائة للفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ (الجدول رقم ٩-٢).

وقد شهدت الفترة المدروسة توسيعاً في صناعة الأسمنت والاترنيت والبورسلان والأدوات الصحية والزجاج والخزف، سواءً في إقامة المصانع الجديدة أو من خلال تطوير وتجديد القائم منها. وقد تطورت مساهمة القطاع العام في انتاج هذا النشاط بالاسعار الجارية من ٦٪ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٧٤٪ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم انخفضت إلى ٤٧٪ في المائة في عام ١٩٨٥. كما تطورت مساهمة انتاج هذا النشاط في الانتاج الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية بالاسعار الجارية من ٣٪ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٧٪ في المائة في عام ١٩٨٥ بعد أن بلغت ٨٪ في المائة في عام ١٩٨٤ حيث يأتي في المرتبة الرابعة بعد الصناعات الكيميائية والغذائية والمنسوجات.

لقد كان تطور الناتج المحلي لهذا النشاط خلال الفترة المدروسة يتم بصورة مطردة حيث ارتفع من ٧١ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ إلى ٢١٣ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ ووصل في عام ١٩٨٤ إلى ١١٢٩ مليون ليرة سورية، إلا أنه انخفض في عام ١٩٨٥ إلى ١٠٦٦ مليون ليرة سورية. ومع ذلك فقد بلغ وسطي معدل نموه خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ حوالي ٣٪ في المائة بالاسعار الجارية (جدول رقم ١٠-٢) مقابل ١٤٪ في المائة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. كما ارتفعت مساهمته في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية بالاسعار الثابتة من ٥٪ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ١٩٪ في المائة في عام ١٩٨٤ و ١٧٪ في المائة في عام ١٩٨٥. أما بالاسعار الجارية فقد ارتفعت مساهمته من ٨٪ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ١٢٪ في المائة في عام ١٩٨٠ وكانت قيمته في عام ١٩٨٥ أكبر من رقم تناصف ناتج هذا القطاع بين قيم مكوناته السلبية والإيجابية ٦٥٣ مليون ليرة سورية مقابل ٢١١ مليون لكراميك القطاع (الجدول رقم ١١-٢).

عاني هذا القطاع خلال الفترة المدروسة وخاصة في سنوات الخطة الخمسية الخامسة من عدّة صعوبات حالت دون نموه بالشكل المطلوب، منها توقف فرن الزجاج القديم قبل بدء انتاج المعامل الجديدة في دمشق وحلب وارتفاع تكاليف مستلزمات انتاج الأسمنت من الطاقة دون عكسها بشكل مباشر على قيمة الانتاج النهائي، يضاف إلى ذلك قدم الآلات عدد من المعامل وتدني طاقاتها بالإضافة إلى وجود عدد من المشاكل الفنية في بعض المعامل الجديدة أدت إلى عدم الوصول إلى طاقاتها العقدية وارتفاع نسبة الهدر فيها.

يضم هذا النشاط صناعة القصبان الحديدية وصهر الخردة ومقاطع الالمنيوم والمحركات الكهربائية والانشاءات المعدنية.

وقد تطور انتاجه من ١٠٨ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ إلى ٢٣٤ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ و ٤٦٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ وذلك بوسطي معدل نمو سنوي مقداره ١٥٦ في المائة بالاسعار الجارية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ و ١٦٧ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠.

احتكر القطاع العام كامل هذه الصناعة خلال الفترة المدروسة باستثناء عام ١٩٨٥ حيث شكل نسبة ٩٣ في المائة. وقد شهدت الفترة المدروسة اقامة معمل مقاطع الالمنيوم وصهر الخردة واجهزه الطاقة الشمسية. ومع ذلك فان مساهمة هذا النشاط في الانتاج الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية قد انخفضت من ٢ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٨٠ و ١ في المائة في عام ١٩٨٤ ثم ١٥ في المائة في عام ١٩٨٥ (الجدول رقم ٩٢).

اما الناتج المحلي الاجمالي لهذا النشاط فقد نما من ٢٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ إلى ١٥٧ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ بوسطي معدل نمو ٢٠٢ في المائة سنويا بالاسعار الجارية و ١٣٣ في المائة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ (الجدول رقم ١٠-٢ و ١١-٢). وقد ارتفعت مساهمة هذا النشاط في الناتج الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية من ٢ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٤ في المائة في عام ١٩٨٠ وعاد الى ٢ في المائة في عام ١٩٨٥ بعد ان انخفض خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة الى ١ في المائة بالاسعار الجارية. اما بالاسعار الثابتة فقد نمت مساهمة هذا النشاط من ٢ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٤ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٦ في المائة في عام ١٩٨٣ وبلغت ٥٨ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٤ حيث كان الناتج على مستوى القطاع سالبا - ٣٢٧ مليون ليرة سورية وارتفعت في عام ١٩٨٥ إلى ١٦٤ مليون ليرة سورية في حين كانت قيمة ناتج القطاع ٢١١ مليون ليرة سورية.

يعتمد هذا النشاط بشكل رئيسي في انتاجه على المستلزمات المستوردة على الرغم من الجهود المبذولة من اجل جمع الخردة المحلية التي لا تسد طاقة المعمل الامر الذي يتطلب كميات من الخردة المستوردة. وقد لعبت ازمة القطع الاجنبي دورا هاما في تراجع انتاج هذا النشاط من حيث تأمين مستلزمات انتاجه الاساسية. يضاف الى ما تقدم عدم توفر الخبرة الالازمة في صناعة الحديد والفولاذ وعدم تجاوز نسبة الاستفادة من هذه المعامل ٧٥ في المائة من الطاقة العقدية^(١).

(١) هيئة تخطيط الدولة - تحليل الواقع الاقتصادي الراهن ١٩٧٩-١٩٨٣ ص ١٤٣

تطور انتاج هذا النشاط من ٤٩٧ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى ١١٥٨ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ و ٢٣٨٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ وذلك بوسطي معدل نمو سنوي قدره ١٧ في المائة بالاسعار الجارية للفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ (الجدول رقم ٩-٢).

وقد شهدت الفترة المدروسة توسيعاً كبيراً في انتاج هذا النشاط حيث تم تشغيل معمل المصابيح الكهربائية ومعملى العلب المعدنية في دمشق وادلب كما تم تطوير صناعة البرادات والاقران وغيرها اضافة الى الجرارات الزراعية. وقد اتسمت الفترة المدروسة بتراجع مساهمة القطاع العام في انتاج هذا النشاط من ٥٣ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٥ على الرغم من ارتفاعه الكبير في عام ١٩٨٥ الى ٦٣ في المائة وذلك بسبب السماح للقطاع الخاص بانتاج البرادات والاقران والغسالات بانواعها والعديد من الالات والادوات المعدنية اضافة الى التوسع الكبير في ورشات صيانة واصلاح وسائل النقل حيث وصل عددها في عام ١٩٨٥ الى اكثر من ١٨ ضعفاً مما كان مخطططاً له في الخطة الخمسية الخامسة في حين لم يتحقق القطاع العام سوى ٣٢٨ في المائة من هدفه للعام المذكور^(١).

وقد تبينت مساهمة هذا النشاط في الانتاج الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة المدروسة حيث انخفضت من ٩٢ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم وصلت في عام ١٩٨٣ الى ١١٤ في المائة لتعود الى ٦٧ في المائة في عام ١٩٨٥. اما مساهمة النشاط في الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع فقد ارتفعت بالاسعار الجارية من ٢ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٠ ووصلت الى ٢٩ في المائة في عام ١٩٨٣ الا انها انخفضت الى ١٩ في المائة (الجدول رقم ١٠-٢) في عام ١٩٨٥، كما ارتفعت مساهمتها بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ من ١٣ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٠ وكان ناتجها في عام ١٩٨٥ حوالي ٦٧٨ مليون ليرة سورية مقابل ٢١١ مليون ليرة سورية في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع بعد تزيل القيم السلبية للنتائج في الصناعات الكيميائية والغذائية (الجدول رقم ١١-٢).

لقد عانى القطاع العام خلال السنوات الاخيرة من الخطة الخمسية الخامسة من قلة المواد الاولية المستوردة التي تشكل نسبة كبيرة من قيمة الانتاج مما اضطره الى تخفيض انتاجه وبشكل خاص البرادات والتلفزيونات والانشاءات المعدنية والمصابيح الكهربائية في حين استطاعت شركة جرارات الفرات زيادة نسبة التصنيع المحلي لاجزاء الجرار وتجاوز الانتاج المحدد لها في الخطة الخمسية الخامسة(٢).

(١) المرجع السابق من ٣٨

(٢) المرجع السابق من ٣٩

ارتفع انتاج هذا النشاط من ٤٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ إلى ٨٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠ و ٤٢١ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية وذلك بوسطي معدل نمو قدره ٢٦,٥% في المائة سنوياً للفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ و ١٤,٩% في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ (الجدول ٩-٢).

ويعتبر القطاع الخاص مسيطرًا بشكل شبه كامل على هذا النشاط حيث تقتصر مساهمة القطاع العام على معمل اقلام الحبر الجاف ومعمل الاطراف الصناعية. ويلاحظ ان مساهمة هذا النشاط في انتاج قطاع الصناعات التحويلية قد انخفضت من ٧,٠% في المائة عام ١٩٧٥ إلى ٥,٥% في عام ١٩٨٠ وارتفعت خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة إلى ٣% في المائة في عام ١٩٨٣ لتعود الى ٣% في المائة في عام ١٩٨٥.

اما مساهمة هذا النشاط من الناتج المحلي للقطاع الصناعات التحويلية فقد ارتفعت بالاسعار الثابتة من ١% في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٢% في المائة في عام ١٩٨٠ حيث بلغ ناتجه حوالي ٩٧ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥ مقابل ٢١١ مليون ليرة سورية من ناتج قطاع الصناعات التحويلية. اما بالنسبة للاسعار الجارية فقد حافظ النشاط على نسبة ٢% في المائة تقريباً خلال الفترة المدروسة مع ارتفاع مساهمته الى ٧% في المائة في عام ١٩٨٣ (الجدولان ١٠-٢ و ١١-٢).

ولاشك ان نمو هذا النشاط الذي يستثمر به القطاع الخاص قد تأثر بشكل واضح بالوضع الاقتصادي العام الذي ساد خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة وبشكل خاص بعد عام ١٩٨٢ حيث تركزت جهود القطاع الخاص على النشاطات الصناعية وغير الصناعية الأخرى.

٣- العمالة في الصناعات التحويلية

تطور عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية من ١٧٦٧٤٧ مشتغل في عام ١٩٧٥ إلى ٢١٨٤٤٧ مشتغل في عام ١٩٨٠ و ٤٢٣٢٥٦ مشتغل في عام ١٩٨٥ وذلك بوسطي معدل نمو ٣,٨% في المائة سنوياً (الجدول ١٢-٢) وقد تميزت حركة القوى العاملة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ بما يلي:

ا - تراجع عدد العاملين في صناعة المنسوجات والملابس والاحذية من ٤٦٦٧٧ مشتغل في عام ١٩٧٥ إلى ٣٩٦٤٩ مشتغل في عام ١٩٨٥ وترابع مساهمة هذا النشاط الصناعي التقليدي في الجمهورية العربية السورية في اجمالي العمالة من ٤٣,٨% في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٢٧% في المائة في عام ١٩٨٥.

ب - على الرغم من ازدياد عدد العاملين في الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ من ٣٩٦٤٩ مشتغل في عام ١٩٧٥ الى ٧٢٢٣٦ مشتغل في عام ١٩٨٥ الا ان مساهمة هذا النشاط في اجمالي العاملين في هذا القطاع انخفضت من ٣٠% في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٢٨% في المائة في عام ١٩٨٥.

جـ - ازدياد عدد المشغلين في صناعة المنتجات المنجمية غير المعدنية/الاسمنت والزجاج والخزف/ من ٩٢٠٩ مشغل يشكلون نسبة ٥٢ في المائة من مجموع العمالة في القطاع الى ٣٠٠٨٧ مشغل في عام ١٩٨٥ يشكلون نسبة ١١,٧ في المائة.

دـ - ازدياد عدد المشغلين في الصناعات الكيميائية والمنتجات البترولية من ٩٢٦٧ مشغل في عام ١٩٧٥ يشكلون نسبة ٥٢ في المائة من مجموع العمالة في القطاع الى ٢٠٧٩٧ مشغل في عام ١٩٨٥ يشكلون نسبة ٨ في المائة.

ولقد اتسمت الفترة المدروسة بشكل خاص حتى عام ١٩٨٢ بحركة سريعة في دوران اليد العاملة اتسمت داخلياً بالانتقال من القطاع العام الى القطاع الخاص وضمن القطاع العام من القطاعات والأنشطة ذات الأجر والمزايا الأقل الى القطاعات والأنشطة ذات الأجر والمزايا أعلى حيث كان قطاع البناء والتشييد هو المستقطب لفترة طويلة، وعلى المستوى الإجمالي من داخل القطر الى الأقطار العربية في الخليج العربي.

١ - العمالة في القطاع العام

ارتفع عدد العاملين في القطاع العام للصناعات التحويلية من ٦٣١٥٨ مشغل في عام ١٩٧٥ الى ٧٩٦٩٥ مشغل في عام ١٩٨٠ و ١٠٣٤٤ مشغل في عام ١٩٨٥ وذلك بوسطي معدل نمو مقداره ٥ في المائة سنوياً. وقد ارتفعت مساهمة القطاع العام في مجموع العمالة في قطاع الصناعات التحويلية من ٣٥,٧ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٦,٤ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٤٢,٣ في المائة في عام ١٩٨٥ وذلك نتيجة تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية الكبيرة نسبياً في القطر والتي تحتاج الى اعداد كبيرة من اليد العاملة.

ويبيّن الجدول رقم (١٣) تطور العمالة في قطاع الصناعات التحويلية - القطاع العام - خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥ حسب الانشطة الصناعية الرئيسية.

يتبيّن من الجدول المشار اليه ان نشاط صناعة المنسوجات والملابس والاحذية والجلود يستأثر بالمرتبة الاولى من حيث المساهمة بعدد المشغلين في قطاع الصناعات التحويلية - القطاع العام - حيث ارتفع عدد العاملين في هذا النشاط من ٣٠٨٩٦ عامل في عام ١٩٧٥ الى ٣٥٣٩٢ في عام ١٩٨٥ وذلك على الرغم من تراجع مساهمته في إجمالي العاملين في القطاع من ٤٩ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٤ في المائة في عام ١٩٨٥ حيث عانى هذا النشاط خلال هذه الفترة من دوران سريع للقوى العاملة اضافة الى تسرب اعداد كبيرة من العاملين فيه بسبب صعوبة العمل فيه وتدني اجره نسبياً الى القطاعات الأخرى او الى القطاع الخاص بحثاً عن ظروف وأجور أفضل.

ويأتي نشاط الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ في المرتبة الثانية حيث ارتفع عدد العاملين فيه من ١٧٨٨٤ عامل في عام ١٩٧٥ الى ٣٠٣٨٤ عامل في عام ١٩٨٥ وارتفعت مساهمته في إجمالي

عدد العاملين في القطاع من ٢٨٣ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٢٩٣ في المائة في عام ١٩٨٥ بعد أن وصلت في عام ١٩٨٤ إلى ٣٢٨ في المائة. ولاشك أن تشغيل معامل السكر الجديدة وكذلك المطاحن والمخابز ومعامل الكونسرونة كانت السبب الرئيسي وراء زيادة عدد العاملين في هذا النشاط أما التراجع في عام ١٩٨٥ فيعود إلى ايقاف عدد من معامل السكر إضافة إلى وقف التعبيين في الدولة.

ويحتل نشاط الصناعات الكيميائية والمنتجات البترولية المرتبة الثالثة حيث ارتفع عدد العاملين فيه من ٥٦٧٨ عامل في عام ١٩٧٥ إلى ١٤٧٠٨ عامل في عام ١٩٨٥ وارتفعت مساهمته من ٩ في المائة إلى ١٤٢ في المائة في عام ١٩٨٥. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة تشغيل المشاريع الجديدة مثل مصفاة بانياس ومعامل الاسمنت والاطارات. ويأتي نشاط الصناعات المنجمية غير المعدنية في المرتبة الرابعة حيث ارتفع عدد العاملين فيه من ٤٥٣٢ عامل في عام ١٩٧٥ إلى ١٢٥٢٥ عامل في عام ١٩٨٥. وارتفعت بذلك مساهمته في إجمالي العاملين في هذا القطاع من ٧٢ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ١٢ في المائة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥، بعد أن وصل في عام ١٩٨٣ إلى ١٤ في المائة. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة تشغيل معامل الاسمنت الجديدة وكذلك معامل الزجاج والخزف. كما تأثر هذا النشاط بظاهرة تسرب العاملين فيه دون القدرة على تعويضهم بسبب وقف التعبيين في العامين الأخيرين من الخطة الخمسية الخامسة.

ويأتي نشاط صناعة المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الآلات في المرتبة الخامسة حيث ارتفع عدد العاملين في هذا النشاط من ٢٤٩٧ عامل في عام ١٩٧٥ إلى ٦٣٢٣ عامل في عام ١٩٨٥ وارتفعت مساهمته في إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية من ٤ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٦ في المائة في عام ١٩٨٥ وذلك بسبب اقامة المعامل الجديدة للمحولات والكابلات والمصابيح الزجاجية وتطوير شركة بردى.

ويلاحظ بشكل عام ان عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية - القطاع العام - قد ازداد بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥. الا ان بعض نشاطات هذا القطاع عانت من مشكلة نقص الايدي العاملة وتسربها إلى القطاعات الأخرى او القطاع الخاص او إلى خارج الجمهورية العربية السورية بهدف الحصول على أجور أفضل، واعتبارا من عام ١٩٨٤ وبسبب سياسة الدولة الرامية إلى ضغط الانفاق والاستفادة من الطاقات والامكانيات القائمة تم تقييد حركة التعبيين في الدولة والقطاع العام. وكان لهذه الاجراءات نتائج سلبية في بعض الانشطة مثل قطاع الغزل والنسيج الذي عانى من نزيف كبير في الخبرات العاملة فيه.

ب - الأجور

ازدادت كتلة الأجور في قطاع الصناعات التحويلية من ٦٤٢ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ إلى ١٨٨٩ مليون ل.س في عام ١٩٨٠ و ٢٩٥٨ مليون ل.س في عام ١٩٨٤ وذلك بوسطي معدل بلغ نحو ١٨٥ في المائة سنويا.

ويتبين من الجدول رقم (١٤) توزع الأجور بين ١٩٧٥-١٩٨٤ حسب الانشطة الصناعية الرئيسية حيث لا تتوفر البيانات عن عام ١٩٨٥.

الجدول رقم (١٣)
العماله في قطاع المنشآت التعليمية - القطاع العام -
خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠)

الوحدة : عام

المنشآت المستوية	العدد المتوسط	النسبة المعد		النسبة المتوسطة المستوية	النسبة المعد	النسبة المتوسطة المستوية	النسبة المعد	النسبة المتوسطة المستوية
		١٩٧٥	١٩٧٦					
١- المصانعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٣٣٧٣٨	٣٨	٣٩	٣٦٦١٧	٣٩	٣٦٦١٧	٣٩	٣٣٧٣٨
٢- صناعة الملابس والاحتياجات والجلود	٣٣٠٤٣	٣٤	٣٤	٣٣٠٦١	٣٤	٣٣٠٦١	٣٤	٣٣٠٤٣
٣- صناعة الخشب والموبيليا والإدارات	١١٩٣	١	١	١١٣٩	١	١١٣٩	١	١١٩٣
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر	٦٣٧	٥٠	٤١٨	٦٧٥	٦٣٧	٦٧٥	٦٣٧	٦٣٧
٥- المصانعات الكيميائية والمنتجات البترولية	١٠٩٧٥	٩	٩	٣٩٣٣	١٣	٣٩٣٣	١٣	١٣٠٣٧
٦- منتجات متجمبة غير معدنية	٥٣٣	٥	٥	١١٧٢	١٣	١١٧٢	١٣	٣٣٣٣
٧- منتجات معدنية أساسية	٦٠٦	١	١	١٦٣٣	٥	١٦٣٣	٥	٦٧٣
٨- المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الآلات	٤٣٩١٣	٤	٤	٤٩١٣	٦	٤٩١٣	٦	٦٣٦
٩- منتجات متعددة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٣١٥٨	١٠٠	٩٦٧٦٧	١٠٠	٩٦٧٦٩٥	١٠٠	٩٦٧٦٨٧	١٠٠
الإجمالي	١٣٣٦٤	١٠٠	١٣٣٦٣	١٠٠	١٣٣٦٣	١٠٠	١٣٣٦٣	١٠٠

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية للاعلام المنشآت
عام ١٩٧٧

الجدول رقم (١٤)
الاجور في قطاع المصانع التحويلية
المصانع
الوحدة: بلاط الديرات السورية

				السنوات	
				١٩٧٥	١٩٨٠
		١٩٨٣	١٩٨٤		
٨٩٥٠٠	٧٦٥٩٠٠	٥٠١٤٠٠	١٧٦٧٠٠	١-	المصانعات الغذائية والمشروبات والتبغ
٧٦٩٩٠٠	٧١١٠٠	٥٥٧٦٠٠	٦٨٧١٠٠	٢-	صناعة المنتسوجات والملابس والأحذية والجلود
١٣٠٣٠	٩٣٠٠	٧١٧٠٠	٣٨٦٠٠	٣-	صناعة الخشب والمobilia والإثاث
٤٥٨٠٠	٤٩٥٠٠	٣٣٠٠	٤٣٠٠	٤-	صناعة الورق والطباعة والنشر
٣٩٨٨٠٠	٣٤٩٩٠٠	٣٤٠٣٠٠	٤٨١٠٠	٥-	المصانعات الكيميائية والمنتجات البترولية
٤٦٩٩٠٠	٣٤١٣٠٠	٥٠١٦٠	٤٣٤٠	٦-	منتجات منجمية غير معدنية
٣٨٥٠٠	٣٧٠٠	١٦٠٠	٤٧٠	٧-	منتجات معدنية أساسية
٣٣٣٣٠	٣٣٨٥٠	١٦٤٦٠	٣٨٤٠	٨-	المنتجات المعدنية الممنوعة وصناعة الالات
٩٣٠	١٣٠	٩١٠	١٩٠	٩-	منتجات متتنوعة
				٦٤٣٣٠	المجموع
		٣٩٥٧٠	٣٤٤٨٠	٣٨٨٨٧٩٠	الإجمالي
		٣٣٣٣٠	٣٣٨٥٠	٣٦٤٦٠	الإجمالي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية - الكتاب الاحصائي السنوي للصناعة العربية، ١٩٨٧ ص ٥٧١

ويتبين من الجدول رقم (١٥) أن وسطي الاجور في قطاع الصناعات التحويلية قد ارتفع من ٣٦٣٣ ل.س في عام ١٩٧٥ إلى ٨٤٤٧ ل.س في عام ١٩٨٠ و ١٢٠٧٣ ل.س في عام ١٩٨٤ . ولو احتسبنا وسطي الاجر السنوى للعاملين في الانشطة الصناعية الرئيسية لوجدنا تباينا واضحا بين اجور هذه النشاطات.

الجدول رقم (١٥)

**وسطي الاجر السنوى للعاملين في انشطة الصناعات الرئيسية
للاعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٤**

الوحدة: بالليرات السورية

	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٧٥	النـاطـ
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٣١٤١	١١١٤٦	٣٥٧٧	
صناعة المنسوجات والملابس والاحذية والجلود	٦٠٢٢	٣٧٠٦		١٢١٧٩
الصناعات الكيميائية والمنتجات البترولية	٢٠٨٢٤	١٥٤١٣	٢١٩٠	
منتجات منجمية غير معدنية	١٥٦٣٠	١٣٥٦٦	٤٦٠٤	
المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات	١٤١٤٦	٧٦٥٢	٢٨٧٢	
وسطي اجر القطاع	١٢٠٧٣	٨٤٤٧	٣٦٣٣	

ويلاحظ أن وسطي اجر صناعة المنسوجات والملابس والاحذية والجلود والمنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات ظل حتى عام ١٩٨٤ دون وسطي اجر القطاع . ونظرا لكون هذه الاجور تمثل الاجور المدفوعة في القطاع العام والخاص فإنه لابد من التدقق في هذه الارقام باعتبار أن الاجور في القطاع الخاص لها خصوصيتها سواء من حيث الاعلان عن حقيقتها أو عن عدد المشغلين الفعليين في المنشآت الخاصة المصرح بهم . وعليه فإنه لابد من معالجة موضوع الاجور من خلال البيانات المتوفرة عن القطاع العام والتي لا مجال للتشكك في صحتها .

ج - الاجور في القطاع العام

تطورت كتلة الاجور في قطاع الصناعات التحويلية - القطاع العام - من ٣٣٨٥ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ إلى ١٠٨٢ مليون ل.س في عام ١٩٨٠ و ٢٣٠٦ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ وذلك بوسطي معدل نحو ٢١

في المائة سنوياً. وتضم كتلة الاجور المقطوعة والتعويض العائلي وحواجز الانتاج والمكافات والترفيعات الدورية والعمل الاضافي ومساهمة المنشأة في التأمينات الاجتماعية وأية تعويضات أخرى.

كما تطور وسطي الاجر مع متمماته والتعويضات الأخرى في قطاع الصناعات التحويلية - القطاع العام - من ٥٣٦٠ ل.س في عام ١٩٧٥ الى ١٣٥٧٧ ل.س في عام ١٩٨٠ و ٢٠١٤٠ ل.س في عام ١٩٨٤ و ٢٢٢٥٠ ل.س في عام ١٩٨٥. ويلاحظ لأول وهلة ان وسطي الاجر في القطاع العام يزيد باكثر من ٥٠ في المائة عن وسطي الاجر لمجموع القطاع العام والخاص الامر الذي يؤكد الشكوك في دقة ارقام القطاع الخاص من جهة واعتماده على العمالة الرخيصة من النساء والاحداث من جهة أخرى.

ويبيّن الجدول رقم (١٦) تطور وسطي الاجر في قطاع الصناعات التحويلية - القطاع العام - خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ حسب الانشطة الصناعية الرئيسية.

انتاجية العمل

د -

ارتفع وسطي انتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية من ٧٧٦٨ ل.س في عام ١٩٧٥ الى ٢٤٨٨٩ ل.س في عام ١٩٨٥ بوسطي معدل ١٢ر٣ في المائة سنوياً بالاسعار الجارية، في حين انخفض باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة من ١٢٤٦٤ ل.س الى ٨٢٣ ل.س بتراجع وسطي بلغ ٢٤ في المائة سنوياً. (الجدول ١٤-٢).

تطرح انتاجية العمل مسألة تسuir الانتاج بشكل حاد. ففي الصناعات التي تسرع قيمة منتجاتها باسعار ادارية دون كلفتها ودون تعويض هذه الخسارة يكون ناتجها الاجمالي سالباً، الامر الذي يوؤثر على انتاجية الجهات الأخرى ضمن النشاط الواحد وعلى مستوى القطاع ذاته، وهذا ما نلمسه من الجدول (١٤-٢) حيث تختلف انتاجية لكل نشاط عن وسطي انتاجية بسبب الناتج السلبي للصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية حتى عام ١٩٨٢ بالاسعار الجارية، وحتى الان بالاسعار الثابتة نتيجة تسuir المشتقات النفطية والاسمندة والاطارات باسعار أقل من كلفتها من ناحية وجود المشاكل الفنية التي حالت دون الاستفادة من كامل طاقة هذه المعامل - الاسمندة والاطارات - من ناحية أخرى. وينطبق نفس الشيء في عام ١٩٨٣ بالنسبة للصناعات الغذائية نتيجة دعم اسعار الطحين والخبز والسكر.

وخلال السنوات الاخيرة تمت اعادة النظر في تسuir العديد من المنتجات الصناعية ورفعت اسعارها وقد شملت عملية الرفع كافة المواد تقريباً بما فيها المواد المقننة. الا ان نسبة رفع اسعار المواد الأخرى غير المقننة، سواء الغذائية أو الاستهلاكية الأخرى، كانت اكبر من ذلك بكثير، الامر الذي انعكس بدوره على انتاجية هذه الانشطة في الفترة التي تلت عام ١٩٨٠.

وتتركز انتاجية العمل العالية في نشاط الصناعات الكيماوية والمنتجات النفطية، وذلك بسبب رفع اسعار المشتقات النفطية وتحسين الوضع الفني والانتاجي لمعامل تكرير النفط.

الجدول رقم (١٦)
وخط الاجر في قطاع المساعات التحويلية - القطاع العام -

الوحدة: بلاف المغيرات السوية
بالمضار الجارية

	الصناعة	النسبة المئوية			
		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٨
١	المناجات المغذائية والمشروبات والشيب	٩٥	٩٠٩	٩٣٢	٩٦١*
٢	صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	٩٩	٩٤٠	٩٧٣	٩٣٩
٣	صناعة الخشب والموبيليا والإطارات	٥٥٥	٥٥٥	٥٣٢	٥٣٣
٤	صناعة الورق والمطباعة والنشر	٥٥٥	٥٥٥	٥٧١	٥٧١
٥	الصناعات الكيميائية والمنتجات البترولية	٥٥٥	٥٥٥	٥٣٣	٥٣٣
٦	المنتجات منجمية غير معدنية	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
٧	منتجات معدنية أساسية	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
٨	المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
٩	منتجات متعددة	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
	المجموع	٥٣٦٠	٥٣٥٠	٣٣٥٠	٣٣٥٠
		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

-٨٠-

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية للمساعات التحويلية بعد تقسيمها إلى الأجر على عدد العاملين في القطاع العام المناعي.

* - الاسترجاع يسبب ايقاف تشغيل (٤) محامل للاسر.

كما تتركز انتاجية العمل المرفقة في المنتجات المعدنية الاساسية بسبب كثافة رأس المال في هذه الصناعات.

٤- حجم المنشآت الصناعية

ارتفع عدد المنشآت الصناعية في الجمهورية العربية السورية من ٣٦٠١٨ منشأة في عام ١٩٧٥ الى ٥٦٢٨٢ منشأة في عام ١٩٨٤^(١). ويتراوح وسطي عدد المشغليين في المنشآة الواحدة من ٥-٤ عمال. وهذا يعود الى ارتفاع عدد منشآت القطاع الخاص التي تتصرف باستخدام اعداد قليلة من اليد العاملة. أما منشآت القطاع العام والتي يقل عددها عن ٢٠٠ منشأة ففيها تتركز القوى العاملة الاساسية والاعداد الكبيرة من العاملين.

ويوضح الجدول رقم (١٧) تطور عدد المنشآت الصناعية حسب الاشطة للفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ حيث يبين ان صناعة المنسوجات والملابس والاحذية والجلود تشكل نسبة ٢٧ في المائة من مجموع المنشآت الصناعية وتحتل المرتبة الاولى نظراً لانخراط رأس المال الذي تحتاجه هذه الصناعة من ناحية وانتشارها من ناحية اخرى. كما تتحل صناعة المنتجات المعدنية وصناعة الالات المرتبة الثانية حيث تشكل نسبة ٢٢.٥ في المائة وتتركز هذه الصناعة في صيانة واصلاح وسائل النقل، في حين تتحل صناعة الموبيليا والخشب والاثاث المرتبة الثالثة حيث تشكل نسبة ١٩ في المائة من مجموع المنشآت، وتاتي صناعة الاغذية والمشروبات في المرتبة الرابعة حيث تساهم بنسبة ١٢ في المائة. ويلاحظ ان عدد المنشآت الصناعية يتركز في الصناعات التي لا تحتاج الى رأس مال كبير كما أنها تقترب من الورش الحرافية اكثر من المنشآت الصناعية، وهذه الصفة هي الغالبة على المنشآت الصناعية الخاصة في سوريا مع استثناءات قليلة.

اما بالنسبة للقطاع العام الصناعي فان وسطي عدد المشغليين في المنشآة الواحدة يختلف حسب طبيعة كل نشاط.

ففي الصناعات الغذائية يبلغ وسطي عدد العاملين في المنشآة ٣٤٦ عامل وفي صناعة السكر ٣٣٠ عامل في حين يبلغ في الصناعات الهندسية ٦٧٨ عامل والصناعات الكيميائية ٨٥٢ عامل وصناعة الاسمنت ١١٠٠ عامل والصناعات التسييجية ١١٥٤ عامل و ٣٠٠ في مصافي تكرير النفط.

اما وسطي رأس المال المستثمر في منشأة القطاع العام الصناعي فيبلغ ٤٤ مليون ل.س في الصناعات الغذائية و ١٤٢ مليون ل.س في الصناعات الهندسية و ١٥٠ مليون ل.س في الصناعات التسييجية و ١٥٧ مليون ل.س في صناعة السكر و ١٧٩ مليون ل.س في الصناعات الكيميائية و ٣١٨ مليون ل.س في صناعة الاسمنت ومواد البناء.

(١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية - الكتاب الاحصائي السنوي للصناعة العربية ١٩٨٧

الجدول رقم (١٧)

قطاع المصانع التحويلية

عدد المنشآت في قطاع المصانع التحويلية

الصناعات	المعدّ النسبيّة المئويّة							
١- المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	٦٧٣٥	٦٧٣٨	٧٣٤٨	٧٨١	٧٩٨٩	٥٧٠٧	٤٢١	٣٧٧١
٢- صناعة المنسوجات والملابس والأدبية والجلود	٣٦١٣	٣٦٩٥	٤٦١١	٥٣٥	٥٣٧٤	٤٢٧٣	١٩	١٩٨٣
٣- صناعة الخشب والموبيليا والإماث	٥٧٧٠	٥٧٧٦	٧٣٩٧	٧٦٧	٧٦١٦	٣٠	-	-
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر	٤٣٧٩	٤٣٧٩	٦١٥٩	٦١	٦١٥٣	١٠٠٩٣	١٩	١٩٧٠
٥- المصانع الكيميائية والمنتجات البترولية	١٠٦٨	١٠٦٨	٣٦٤٣	٣	٣٦٤٣	٣٢	٣٨	١٩٧٠
٦- منتجات منجمية غير معدنية	١٦٣٨	١٦٣٨	٣٧٨٣	٦٣	٦٣٦٩	٦٣٦٩	٣٦١١	٣٧٧٠
٧- منتجات معدنية أساسية	١	١	-	٤	١	-	-	١٩٨٣
٨- المنتجات المعدنية المنمعة وصناعة الالات	٥١٣٩	٥١٣٩	٣٤٢	٣٧	١١٧٣	١١٧٣	٢٣٥	٣٧٧٠
٩- منتجات متعددة	١٠٠٤	١٠٠٤	١٥٣٢	٢٣	١٥٣٢	٢٣	٢٣	١٠٠
المجموع	٣٦١٨	٤٣٦٩	٥٣٧٠	١٠٠	٥٦٦٢	٦٣٦٢	١٠٠	٣٦١٨

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية - الكتاب الاحصائي للصناعة العربية ١٩٨٧_١٩٨٨

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية المنفذة لغاية عام ١٩٨٧ بحدود ٢٢٦٠٥ منشأة عدد عمالها ٨٧٧٦٧ عامل ومجموع رأس مالها ٤١٣٧٨٥٢ ألف ل.س اي بمعدل ٤ عمال لكل منشأة ووسطي رأس مال ١٨٣ ألف ل.س، كما بلغ عدد المنشآت الحرافية الصناعية المسجلة لغاية ١٩٨٧ بحدود ٦٢٢١٩ منشأة يعمل فيها ١٢٦٥٦٦ عامل ومجموع رأس مالها ١٢٥٣٨١٢ ألف ل.س اي بمعدل وسطي ٢ عامل لكل منشأة ووسطي رأس مال ٢٠ ألف ل.س^(١). ويتبين عدد العمال ورأس المال في المنشآت الصناعية الخاصة حسب طبيعة الصناعة (الجدول رقم ١٨)، حيث يلاحظ ان منشآت القطاع الخاص الصناعي تتصنف بالإضافة الى تدني عدد العاملين فيها بتدني وسطي رأس المال المستثمر فيها حيث يبلغ مستوى الاعلى في الصناعات الكيميائية ٣٧٣ ألف ل.س وادناه في الصناعات التنسجية ٧٩ ألف ل.س.

الجدول رقم (١٨)

عدد العمال ورأس المال في المنشآت الصناعية الخاصة

الصناعة	عدد المنشآت	وسطي رأس المال	وسطي عدد العمال
		الف.ل.س	
الصناعات الهندسية	٧٢٧٤	١٩٤	٥
الصناعات التنسجية	٨٥٥٤	٧٩	٢
الصناعات الكيميائية	٣٠٩٧	٣٧٣	٤
الصناعات الغذائية	٣٧٠٠	٢٤٢	٤

٥- الاستثمارات

ازدادت الاستثمارات (مجمل تكوين رأس المال الثابت) في قطاع الصناعة والتعدين (الصناعة الاستخراجية والتحويلية والكهرباء والمياه) من ٢٣٤٩ مليون ل.س بالاسعار الجارية في عام ١٩٧٥ الى ٤٠٤٨ مليون ل.س في عام ١٩٨٠، ووصلت في عام ١٩٨٣ الى ٥٠٣٣ مليون ل.س الا انها تراجعت بعد ذلك الى ٤٣٢٨ مليون ل.س في عام ١٩٨٥. وقد بلغ وسطي معدل النمو السنوي للاستثمارات خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٥ بحدود ٣٦% في المائة بالاسعار الجارية مقابل تراجع بنسبة ١% في المائة سنويا بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. ويتبين من الجدولان (٦-١) و (٧-١) ان نصيب قطاع الصناعة والتعدين من مجمل الاستثمارات قد تراجع بشكل كبير سواه بالاسعار الجارية او الثابتة، فقد انخفضت حصته من الاستثمارات بالاسعار الجارية من ٤٦% في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٢% في المائة في عام ١٩٨٥ وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ من ٤٦% في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٢% في المائة في عام ١٩٨٥. ويلاحظ ان هذا التراجع قد بدأ في

(١) وزارة الصناعة - المنشآت الصناعية المرخصة والمنفذة في القطاع الخاص الصناعي ١٩٨٧

واخر الخطة الخمسية الرابعة وبالتحديد منذ عام ١٩٨٠. وكان هذا التراجع لصالح قطاع الزراعة والبناء والتشييد والخدمات.

اما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد بلغ مجموع الاستثمارات الفعلية فيه خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ حوالى ١٩٥١٦ مليون ل.س منها ١٦٧٣٥ مليون ل.س استثمارات القطاع العام اي حوالى ٨٦ في المائة والباقي استثمارات القطاع الخاص والتعاوني والمشترك، ويشير تقرير تحليل الوضع الاقتصادي الراهن لقطاع الصناعات التحويلية، الى ان مجموع التمويل الخارجي خلال الفترة المدروسة بلغ حوالى ٣٦ مليار ليرة سورية حسب السعر الرسمي للقطع الانجبي، منها حوالى ٣٥ مليار قروض و ٩٣ مليون ل.س تسهيلات و ١٣ مليون ل.س هبات، وتشكل بمجموعها حوالى ١٩ في المائة من مجموع الاستثمارات في القطاع خلال الفترة المدروسة^(١). والباقي وهو الاساس تم تمويله محليا من خلال فوائض المؤسسات الاقتصادية الصناعية او بقروض صندوق الدين العام. ويلاحظ ان الاستثمارات الفعلية في قطاع الصناعات التحويلية قد مرت بمرحلتين، الاولى تغطي تقريراً سنتين الخطة الخمسية الرابعة ١٩٧٦-١٩٨٠ والثانية تغطي سنوات الخطة الخمسية الخامسة ١٩٨٠-١٩٨١. وفي المرحلة الاولى، حيث كان قطاع الصناعات التحويلية ما يزال يحظى بالاهتمام الاساسي، نجد ان الاستثمارات المنفذة خلال هذه الفترة تشكل ٥٧ في المائة من مجموع الاستثمارات المنفذة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٥. وتبرز الصورة بشكل اوضح في استثمارات القطاع العام حيث بلغ مجموع استثماراته في الفترة الاولى ٨٩٨١ مليون ل.س وفي المرحلة الثانية ٦١٤٧ مليون ل.س اي حوالى ٦٧ في المائة من استثمارات الخطة الخمسية الرابعة. واذا كان من الممكن تبرير هذا التراجع بانجاز المشاريع المباشر بها في الخطة الماضية وصعوبة تأمين القطع الانجبي في تنفيذ المشاريع الجديدة فان النقطة الام في هذا الموضوع هي تراجع الاممية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية. وهو ما سوف يتبلور في الخطة الخمسية السادسة.

يتبع من الجدول ١٢-٢ ان الاستثمارات الفعلية السنوية لقطاع الصناعات التحويلية (القطاع العام) قد انخفضت من ١٦٠٨ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ الى ١٤٧٦ في عام ١٩٨٠ الى ٧٨٢ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية. ولاشك بأن الاوضاع الاقتصادية التي سادت بعد عام ١٩٨٢ قد لعبت الدور الاساسي وراء تراجع الاستثمارات في هذا القطاع سواء لصالح العام او الخاص.

وبسبب عدم توفر البيانات المناسبة حول استثمارات القطاع الخاص بشكل دقيق فسوف تتم دراسة الاستثمارات في القطاع العام فقط (الجدول رقم ١٩).

(١) هيئة تخطيط الدولة - تحليل الوضع الاقتصادي الراهن لقطاع الصناعات التحويلية ١٩٨٣-٧٩

الجزء الثاني، ص ٣٧

شهد هذا النشاط تطويراً ملحوظاً خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ حيث ارتفعت حصته من استثمارات القطاع من ١١ في المائة في عام ١٩٧٥، حوالي ١٨٠ مليون ل.س إلى ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٠ حوالي ٣٨٠ مليون ل.س. وقد تم خلال هذه الفترة انجاز العديد من مشاريع هذا النشاط مثل معمل المياه المعدنية والasherbia الغازية في بقين ودربيكيش ومعمل الخميرة في حمص ومعمل السكر في الرقة ومسكناً ومعمل المعكرونة في درعاً والبيرة في دمشق.

اما خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ فيلاحظ بدء تراجع استثمارات هذا النشاط عما وصل اليه في عام ١٩٨٣؛ فبينما كان يتأثر بنسبة ٤٤ في المائة من الاستثمارات السنوية للقطاع في ذلك العام انخفضت حصته الى ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٥، وقد شكل الانفاق على المطاحن والمخابز القسم الاكبر من هذا الانفاق كما انحصر الانفاق في المشاريع المنقولة من الخطة الخمسية الرابعة والاستبدال والتجديـد؛ أما المشاريع الجديدة فلم ينفق عليها الا جزءاً بسيطاً^(١).

ب - صناعة المنسوجات والملابس والاحذية والجلود

تراجع استثمارات العامة في هذا النشاط تراجعاً كبيراً بين ١٩٧٥-١٩٨٥. فقد انخفضت استثمارات هذا النشاط من ٣٢٩ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ إلى ٩٨ مليون ل.س في عام ١٩٨٠ بعد ان ارتفعت في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ إلى ٤٦٦ و ٤٤٤ مليون ل.س على التوالي، كما انخفضت حصة هذا النشاط من اجمالي استثمارات القطاع العام في هذه الصناعات من ٢٠ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٧ في المائة في عام ١٩٨٠.

وقد تم خلال الخطة الخمسية الرابعة توسيع عدد من شركات الغزل والنسيج وتشغيل معامل الالبسة الداخلية والجاهزة والسجاد والاحذية والصوف وغزل جبلة. اما خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ فقد سجلت الاستثمارات الفعلية تراجعاً واضحاً من ١٤٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨١ إلى ٢١ مليون ل.س في عام ١٩٨٥، علماً بأنها وصلت في عام ١٩٨٢ إلى ١٦٦ مليون ل.س؛ الا انها سرعان ما انخفضت في العام التالي حيث لم يتم تنفيذ اي مشروع من المشاريع الجديدة التي ادرجت في الخطة وانحصر الاستثمار بشكل رئيسي في مشاريع الاستبدال والتجديـد واستكمال المشاريع المنقولة من الخطة الخمسية الرابعة (غزل ادلب ودير الزور ونسيج اللاذقية وتطوير عدد من شركات الغزل والنسيج الأخرى).

(١) هيئة تخطيط الدولة - تقييم الخطة الخمسية الخامسة للصناعات التحويلية، صفحة ٦٤.

الاعمال الفعلية في قطاع المعمات التحويلية - القطاع العام -
بالممارسة الجارية (١٩)

الجدول رقم (١٩) تطبيقات المنشآت الخالية من الاستهارات الجلدية بالجامعة الأمريكية

الوحدة: مليون ليرة سورية

المقدمة: هيئية تنظيم الدولة - تقديم الخطط الخمسية الرابعة. ١٩٧٩-١٩٨٥ - تحديد الموضع الاقتصادي للراهن ١٩٨٥-١٩٩٣ - تخطيط الدولة - تقييم الخطط السنوية للعلوم المذكورة.

ج - صناعة الخشب والموبيليا والأثاث

ان فعالية القطاع العام محدودة في هذا النشاط حيث توجد شركتان فقط لانتاج الخشب المعاكس واللاتية في اللاذقية ودمشق.

وقد انخفضت الاستثمارات في هذا النشاط من ٢٣ مليون ليرة سورية في عام ١٩٧٥ الى ١٤ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٠. وتم خلال سنوات الخطة الخمسية الرابعة تطوير هاتين الشركتين. اما خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة ١٩٨٥-١٩٨١ فيلاحظ تراجع استثمارات هذا النشاط بشكل كبير وخاصة بعد عام ١٩٨٢ حيث بلغ ٧٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٥.

د - صناعة الورق والطباعة والنشر

تراجع استثمارات هذا النشاط من ١٣٩ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ الى ٢٥ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ وانخفضت وبالتالي حصته من اجمالي استثمارات القطاع من ٩ في المائة الى ٣ في المائة. وخلال سنوات الخطة الخمسية الرابعة تم تطوير شركة الصناعات التحويلية التي تنتج المحارم الورقية والفوط الصحية والبدء باقامة معمل الورق في دير الزور الذي لم ينجز الا في الخطة الخمسية الخامسة.

ع - الصناعات الكيميائية والمنتجات البترولية

استأثر هذا النشاط بالحصة الأكبر من استثمارات القطاع العام رغم تراجع حصته في الاستثمارات من ٥٢١ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ تشكل حوالي ٣٣ في المائة من مجموع الاستثمارات الى ٤٣٦ مليون ل.س في عام ١٩٨٠ تشكل نسبة ٣٠ في المائة وقد تركزت الاستثمارات في هذا النشاط على اعادة تشغيل مصفاة حمص واقامة مصفاة بانياس الجديدة كما تركزت على اقامة معامل سماد اليوريا امونيا والسماد الفوسفاتي والاطارات والمدابغ. وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ ارتفعت حصة النشاط من اجمالي استثمارات القطاع من ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤٤ في المائة في عام ١٩٨٥. وقد تركز الانفاق خلال هذه الفترة على استكمال المشاريع المنقلولة من الخطة الخمسية الرابعة التي واجهت الكثير من المشاكل والصعوبات الفنية والعقدية. كذلك لم يتم تنفيذ اي من المشاريع الجديدة وانما تم التعاقد على تحويل معمل امونيا يوريا للعمل على الغاز الطبيعي بدلاً من النفط.

ت - الصناعات المنجمية غير المعدنية

جاء هذا النشاط في المرتبة الثالثة من حيث حصته من استثمارات القطاع بعد الصناعات

الكييمائية والمواد الغذائية. وقد ارتفعت حصتها خلال الخطة الخمسية الرابعة من ١٣ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٠ حيث تم إنجاز معمل الأدوات الصحية ومعامل الأسمنت في عدرا والمسلمية وحماء واتابيب الاترنيت ومعامل الزجاج إضافة لتوسيع معمل البورسلان. وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ تراجعت حصة هذا النشاط من ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٠ في المائة في عام ١٩٨٥. وقد تم خلال هذه الفترة استكمال المشاريع المنقولة واجراء بعض التعديلات في التجهيزات والالات الموردة لمعامل الأسمنت. كما تم البدء باقامة مشروع الورشة المركزية لتصنيع قطع التبديل لمعامل الأسمنت.

٥- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية

تركز الإنفاق الاستثماري على هذا النشاط خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٥ حيث بلغ ٣٥٣ مليون ل.س على مشروع صهر الخردة في حماه ومقاطع الألミニوم في اللاذقية. وقد شكلت استثمارات هذا النشاط حوالي ٧ في المائة في عام ١٩٧٥ وارتفعت إلى ٩ في المائة في عام ١٩٨٠ الا انها تراجعت خلال فترة الخطة الخمسية الخامسة الى اقل من ١ في المائة وقد تم خلال هذه الفترة تطوير معمل الألミニوم والعمل على حل الاشكالات الفنية في معمل الانابيب المعدنية اما بالنسبة للمشاريع الجديدة فقد اقتصرت على دراسة تطوير المعامل القائمة فقط.

٦- المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة الالات

ارتفعت حصة هذا النشاط من استثمارات القطاع من اقل من ١ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ١٠ في المائة في عام ١٩٨٣؛ الا انها انخفضت في السنتين التاليتين الى ٢ في المائة. وقد تم خلال هذه الفترة تطوير شركة الانشاءات المعدنية والصناعات الالكترونية والبطاريات السائلة والمحركات الكهربائية وشركة الفرات للجرارات.

في ضوء ما سبق عرضه يتبيّن لنا ان استثمارات قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ قد تركزت بشكل اساسي وبالدرجة الأولى على الصناعات الكييمائية حيث تم توسيع مصفاة حمص واقامة مصفاة بانياس اضافة الى اقامة عدد من المشاريع الكبيرة مثل معمل الورق وسماد اليوريا امونيا وسماد الفوسفات ومعمل الاطارات، في حين جاء نشاط الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ في المرتبة الثانية حيث تم التركيز على اقامة معامل السكر الخامسة والمطاحن والمخابز، وجاء في المرتبة الثالثة نشاط صناعة المنتجات المنجمية غير المعدنية، الخرف والزجاج والأسمنت، حيث تمت اقامة عدد من معامل الأسمنت في حماه وحلب وعدرا وطرطوس اضافة الى زجاج دمشق وحلب، اما في المرتبة الرابعة فقد جاءت صناعة المنسوجات والملابس والاحذية والجلود حيث اقيمت معامل الغزل والنسيج في الحسكة ودير الزور واللاذقية وحلب وجبلة اضافة الى معامل الالبسة الداخلية الظاهرة. وجاء في المرتبة الخامسة من حيث التوزيع نشاط صناعة المنتجات المصنعة وصناعة الالات الذي لم يستطع ان يأخذ ابعاده بسبب اعتماده الى حد كبير على مستلزمات الانتاج المستوردة،

كما يلاحظ ان القسم الاكبر من الاستثمارات قد انفق خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠، اما في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ فقد تركز الانفاق على استكمال المشاريع المنقولة ومشاريع الاستبدال والتجديد. وكان الانفاق على المشاريع الجديدة في حدوده الدنيا حيث اقتصر الامر على المشاريع ذات التمويل الخارجي، وباعتبار ان تأمين هذا التمويل ليس سهلاً ويحتاج الى فترة طويلة نسبياً للدراسة فان الاستثمارات في السنوات التي تلت عام ١٩٨٢ كانت بشكل عام في تراجع كبير.

دال - التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية

ارتفعت قيمة صادرات قطاع الصناعة التحويلية من حوالي ٩٠٠ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ الى ٢٧٣٠ مليون ل.س في عام ١٩٨٠ و ٣٠٨١ مليون ل.س بالاسعار الجارية في عام ١٩٨٥. وذلك بوسطي معدل نحو ١٣ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥. اما خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ فقد بلغ وسطي المعدل نحو ٢٤ سنوياً (الجدول ١٧-٢).

وتشكل صادرات الصناعة التحويلية نسبة متزايدة من اجمالي الصادرات السورية حيث ارتفعت هذه النسبة بالاسعار الجارية من ٢٦,٢ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٠ ووصلت الى ٤٨ في المائة في عام ١٩٨٥، ويتبين من تركيب الصادرات الصناعية التحويلية السورية خلال الفترة المدروسة مايلي:

- ١- تراجع مساهمة الصادرات من المنسوجات والملابس والاحذية والجلود من ٧٢ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٥.
- ٢- تراجع مساهمة الصادرات من الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ من ١٥ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣ في المائة في عام ١٩٨٥.
- ٣- ازدياد مساهمة الصادرات من الصناعات الكيمياوية والمنتجات البترولية من ٦ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٦٠ في المائة في عام ١٩٨٥.
- ٤- تراجع مساهمة صادرات المنتجات المعدنية وصناعة الالات من ٥ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢ في المائة في عام ١٩٨٥.

وهكذا نجد ان الصادرات السورية التقليدية من المنسوجات والصناعات الغذائية قد تراجعت بشكل كبير ولصالح الصادرات من الصناعات الكيمياوية والمنتجات البترولية التي تضاعفت مساهمتها ١٠ مرات خلال الفترة المدروسة والتي تضم المشتقات النفطية وبشكل خاص الوقود والنفط والبنزين، وذلك بعد تطوير وتوسيع مصفاة حمص وتشغيل مصفاة بانياس.

وعلى الرغم من ازدياد نسبة الصادرات التحويلية الى المستوردة التحويلية من ١٦,٢ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٠,٧ في المائة في عام ١٩٨٥ الا أن العجز بين قيمة الصادرات السورية من الصناعات التحويلية الى قيمة المستوردةات من هذه الصناعات قد ارتفع من ٤٦٥٢ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ الى

٩٢٩٠ مليون ل.س في عام ١٩٨٠، ثم تراجع العجز بعد ذلك إلى أن وصل ٦٩٥٦ مليون ل.س في عام ١٩٨٥.

اما الواردات من الصناعات التحويلية فقد ارتفعت قيمتها بالاسعار الجارية من حوالي ٥٥٢ مليون ل.س في عام ١٩٧٥ الى ١٢٠٢٠ ل.س في عام ١٩٨٠ وترجع خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة الى ١٠٠٣٧ مليون ل.س في عام ١٩٨٥ (الجدول ١٦٢).

كما تراجعت نسبة الواردات من الصناعات التحويلية الى اجمالي الواردات من السلع خلال الفترة المدروسة من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٤ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٥٨٤ في المائة في عام ١٩٨٤ ثم ارتفعت في عام ١٩٨٥ الى ٦٤ في المائة. ويشير تركيب الواردات من الصناعات التحويلية الى ما يلي:

- ١- احتكار الصناعات المعدنية المصنعة وصناعة الالات المرتبة الاولى من حيث المساهمة في واردات الصناعات التحويلية حيث كانت في عام ١٩٧٥ بحدود ٣٦ في المائة ووصلت في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ الى ٣٨ في المائة وانخفضت في عام ١٩٨٥ الى ٣٥ في المائة.
- ٢- احتلال الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية المرتبة الثانية حيث ارتفعت نسبة مساهمتها من ٢١ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٠ وانخفضت الى ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٥. وذلك بسبب الحاجة الى استيراد المشتقات النفطية (المازوت والغاز) اضافة الى الاسمنت والاطارات والادوية.

من ناحية اخرى بلغت نسبة الواردات الصناعية التحويلية الى مجموع قيمة الانتاج الصناعي التحويلي في عام ١٩٧٥ حوالي ٤٩٦ في المائة وارتفعت في عام ١٩٨٠ الى ٧٦٢ في المائة وبسبب الحد من الاستيراد خلال فترة الخطة الخمسية الخامسة وبشكل خاص بعد عام ١٩٨٢. فقد انخفضت هذه النسبة الى دون ما كانت عليه في عام ١٩٧٥ حيث بلغت ٤٧٣ في المائة. واذا ما انتقلت الى نسبة الواردات الصناعية الى مجموع الانتاج الصناعي والواردات الصناعية للتعرف على نسبة الاعتماد على الاستيراد في سد الحاجة للسوق الداخلي والتصدير نجد ان هذه النسبة قد ارتفعت من ٣٢ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٣ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم عاودت الانخفاض الى ٣٢ في المائة في عام ١٩٨٥. ولابد من الاشارة هنا الى أن المؤشر الاخير وبشكل خاص خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ لا يعكس بشكل دقيق حقيقة الامور بسبب تقييد الاستيراد من ناحية وجود ظاهرة الاستيراد غير النظامي /التهريب/، الامر الذي لا بد من اخذه بعين الاعتبار لدى دراسة هذا الجانب.

هاء - التطورات الاخيرة والمشاريع الرئيسية التي أقيمت خلال السنوات الخمس الاخيرة:
شهدت الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ انجاز العديد من المشاريع الصناعية الهامة ودخولها مرحلة التشغيل وكان معظمها منقولاً من الخطة الخمسية الرابعة حيث تأخر انجازه أو تشغيله لأسباب عديدة.

الجدول رقم (٢٠)
 بعض موعشرات التجارة الخارجية
للم المنتجات الصناعية

الوحدة: مليون ل.س

الموسم	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥
الصادرات الصناعية	٣٠٨١	٢٧٣٠	٩٠٠
الصادرات	٦٤٢٧	٨٢٧٣	٣٤٤١
الصادرات الصناعية كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات	٤٨	٢٣	٢٦,٢
الواردات الصناعية	١٠٠٣٧	١٢٠٢٠	٥٥٥٢
الواردات	١٠٠٧٠	١٦١٦٥	٦١٧٣
الواردات الصناعية كنسبة مئوية من اجمالي الواردات	٦٤,٥	٧٤,٤	٩٠
عجز تجارة المنتجات الصناعية	٦٩٥٦	٩٢٩٠	٤٦٥٢
الواردات الصناعية كنسبة مئوية من الانتاج الصناعي	٤٧,٣	٧٦,٢	٤٩,٦
الواردات الصناعية كنسبة مئوية من (الانتاج الصناعي + الواردات الصناعية)	٣٢	٤٣,٢	٣٣,٢

المصدر: الجداول (١-١) و (٩-١) و (١٠-١) و (١٦-٢) و (١٧-٢).

في مجال الصناعات الغذائية

تم انجاز ثلاثة معامل للكونسرونة في ادلب والميادين والحسكة لحفظ الخضار والفواكه واربعة معامل للسكر في مسكنة والرقة ودير الزور وتل سلحب ومعملين للخميرة في دمشق وحلب.

وفي مجال الصناعات النسيجية

تم انجاز ثلاثة معامل للغزل في دير الزور والحسكة وادلب ومعمل للنسيج في اللاذقية وآخر للصوف المشط في حلب.

وفي مجال الصناعات الكيميائية

تم انجاز مصفاة التكرير في بانياس ومعمل الورق في دير الزور ومعمل الاطارات في حماه ومعمل الاسمنت الفوسفاتية والبيوريا امونيا في حمص.

وفي مجال صناعة الاسمنت

تم انجاز ٣ معامل للأسمنت في حلب وطرطوس وعdera.

وفي مجال الصناعات الهندسية

تم انجاز معمل الكابلات في حلب.

ويوضح الجدول ١٨٢ مزيداً من المعلومات حول أهم هذه المعامل التي دخلت مرحلة التشغيل خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠.

وتجدر الاشارة الى ان قسماً هاماً من هذه المشاريع واجه، وبعضه مايزال يواجه، مشاكل عديدة تحول دون تحقيق طاقاته العقدية. فقد تم ايقاف تشغيل معامل السكر في الرقة ودير الزور وعدراً ومسكنة بسبب ارتفاع تكاليف تشغيلها وعدم توفير الشوندر اللازم لها. كما واجهت معامل الغزل الجديدة في الحسكة ودير الزور مشاكل فنية ونقصاً في اليد العاملة وقطع الغيار جعلت انتاجها دون الطاقات العقدية. وينطبق نفس الشيء على معمل السماد الفوسفاتي والبيوريا والورق حيث حالت المشاكل الفنية والتصميمية دون الوصول الى طاقاتها العقدية مما اوقع هذه المعامل في اوضاع مالية صعبة نتيجة تدني نسبة الاستفادة من طاقاتها. كما أن اعتماد عدد من هذه المشاريع بشكل كبير على مستلزمات الانتاج المستوردة مثل الاطارات والكابلات جعل أزمة القطع الاجنبي سبباً في عدم تشغيلها بالشكل المطلوب. ان تجربة هذه المعامل تحتاج الى دراسة متنامية لتفحصها وتقييمها تمهد لاستخلاص الدروس الالزامية من هذه التجربة من ناحية ووضع الاسس العملية لتجاوز مشاكل هذه المعامل المتعددة الجوانب من ناحية أخرى. وتطرح تجربة هذه المعامل بشكل جاد مسألة اختيار التكنولوجيا للمنشآت الصناعية والموهّلات الفنية للجهات الموردة للتجهيزات والضمانات العقدية لتنفيذ هذه المشاريع على أكمل وجه، يضمن ذلك بل وربما قبل كل شيء تأمين العنصر البشري الموعّل لمتابعة مراحل هذه المشاريع منذ بدايتها وحتى تشغيلها بما في ذلك الابدي العاملة الالزامية وبشكل خاص في المناطق الزراعية التي تم اقتراح توطين بعض المشاريع فيها لأسباب اجتماعية.

أما بالنسبة للمشاريع قيد التنفيذ خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ فبالنظر لتركيز الخطة الخمسية الخامسة على الاستفادة من الطاقات القائمة من ناحية، والحد من الاستثمارات الجديدة وبشكل خاص مايحتاج منها إلى قطع أجنبي ولم يتم تأمين تمويل له من القروض أو التسهيلات من ناحية أخرى، فان الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ لم تشهد في إطار الصناعات التحويلية وجود مشاريع كبيرة جديدة تحت التنفيذ، اذ اقتصر الامر على استبدال وتجديد عدد من الخطوط والاقسام الانتاجية في المعامل الصناعية والبدء بتنفيذ معمل الادوية البشرية في حلب وورشة قطع الغيار ومشروع المذيبات في شركة زيوت حلب ويوضح الجدول ١٩-٢ بعض المعلومات عن هذه المشاريع.

الفصل الثالث

استراتيجيات وخطط التنمية الصناعية والسياسات والمؤسسات

الف - استراتيجيات وخطط التنمية الصناعية

نفذت الجمهورية العربية السورية حتى عام ١٩٨٥ خمس خطط خمسية غطت الخطة الاولى منها الفترة ١٩٦٥-١٩٦١، وغطت الخطة الخامسة ١٩٨٥-١٩٨١. وحتى الخطة الخمسية الرابعة لم تكن الخطة تتضمن تحديداً واضحاً لاستراتيجية التنمية الصناعية المتبعة وإنما كانت ترد بصورة اهداف عامة. واعتباراً من الخطة الخمسية الرابعة ١٩٨٠-١٩٧٦ أخذت الخطة الخمسية تتضمن فقرات خاصة بالاستراتيجية المزعمع اتباعها على الصعيدين الإجمالي والقطاعي. ومن أجل توضيح ملامح هذه الاستراتيجية لابد من استعراض ماتتضمنه هذه الاستراتيجيات في الخطة الخمسية الرابعة والخامسة والسادسة.

١- اهداف واستراتيجية التصنيع في الخطة الخمسية الرابعة ١٩٨٠-١٩٧٦

تضمنت الخطة الخمسية الرابعة مجموعة من الاهداف العامة يمكن تلخيص اهم ما يتعلق بالقطاع الصناعي منها بما يلي^(١):

* تحسين بنية الاقتصاد الوطني باتجاه اقامة اقتصاد زراعي - صناعي متتطور يشكل اساساً قوياً لتنمية ذاتية مستقرة.

* تحقيق التوزيع الجغرافي الامثل للمشروعات بين مختلف مناطق القطر بحيث توفر من فرص العمل الملائمة للقوى العاملة الريفية، وتحسين ظروف الريف المعيشية، وتوفير الخدمات الأساسية لهم.

* العمل على الاستثمار الكامل للثروات (الموارد) الطبيعية والزراعية والمعدنية والمحافظة عليها وتنميتها.

* تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والكسائية الرئيسية، والسعى لتحقيق نسب متزايدة من الاكتفاء الذاتي من بقية السلع.

* العمل على انتاج جميع وسائل الانتاج الزراعي محلياً والاتجاه نحو التصنيع المحلي لوسائل الانتاج الأخرى.

كما تضمنت الاهداف العامة لقطاع الصناعة والتعدين ما يلي^(٢):

(١) هيئة تخطيط الدولة - الخطة الخمسية الرابعة، ص ٣، دمشق ١٩٧٦

(٢) المرجع نفسه من ١٣

- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط لالنتاج قدره ٤٥% في المائة تحقيق الانسجام والتكميل مع اهداف خطة الانتاج في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، بما يكفل تأمين مستلزمات الزراعة من الاسمدة المختلفة (الازوتية والفوسفاتية) و معظم الالات الزراعية الملائمة.
- تصنيع المواد الخام الممكن انتاجها بصورة اقتصادية في القطر من أجل تأمين المواد الالزامه للاستهلاك المحلي وتصدير الفائض مصنعا.
- تلبية حاجات السوق المحلية من مواد الاستهلاك النهائي الاساسية، على أساس الزيادات السكانية وارتفاع متواضع دخل الفرد والتبدل في اذواق المستهلكين.
- تأمين سلع ومنتجات محلية تحل بصورة اقتصادية محل السلع والمنتجات المستوردة.
- المساهمة في تغيير بنية الصادرات السلعية عن طريق زيادة الصادرات الصناعية التي تتلائم مع الاسواق العربية والاسواق الخارجية من حيث الجودة والمواصفات والتوعيات.
- الانطلاق من وحدة السوق العربية والعمل على عدم المزاحمة مع الصناعات العربية الأخرى وذلك بهدف تحقيق التكامل العربي قدر الامكان.
- تصنيع المواد التي تدخل في نطاق استراتيجية الخطط الامنية والدفاعية.

اما استراتيجية قطاع الصناعة والطاقة والوقود في الخطة الخمسية الرابعة فقد تضمنت ما يلي^(١):

- (١) تطوير الصناعات الاولية والخامسة المتوفرة في القطر، بحيث يتم سد حاجة السوق المحلية من المنتجات المصنعة وتصدير الفائض منها بشكل مصنع ما أمكن.
- (ب) الاستغلال الأمثل للطاقات الانتاجية القائمة بما يساهم في زيادة الانتاج وتخفيف التكاليف.
- (ج) الاستفادة المثلث من اليد العاملة المتوفرة والقضاء على البطالة المقنعة والعمل على عدم تركيز الصناعات في المناطق الصناعية التقليدية.
- (د) نشر الصناعات بشكل عقلاني.
- (هـ) ادخال التقنية العالية في المشاريع الصناعية الجديدة وتحديث الاصول الثابتة في المؤسسات القائمة.

يلاحظ من استعراض الاهداف والاستراتيجية الصناعية في الخطة الخمسية الرابعة ان هذه الخطة لم تحدد استراتيجية واحدة ومحضة للتنمية الصناعية، بل جمعت عددا من استراتيجيات التصنيع في آن واحد: استراتيجية بدائل الواردات، واستراتيجية الصناعات التصديرية، واستراتيجية تصنيع وسائل الانتاج واستراتيجية استثمار الثروات الوطنية.

(١) المرجع السابق، ص ١٧.

تضمنت الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨٠-١٩٨٥) استراتيجية عامة للاقتصاد الوطني لعام ٢٠٠٠ واستراتيجيات قطاعية، ومن أهم ماجاء في الاستراتيجية العامة^(١):

- * الانطلاق من المهام الاقتصادية والإدارية والمحاسبية المطلوبة في المرحلة القادمة لا يمكن الوصول إليها بالحلول الجزئية بل أنها تحتاج إلى تطبيق مفهوم التخطيط الشامل، بحيث تتناول المتغيرات الجمالية والجزئية، وينسحب هذا إلى كل من قطاعات ووحدات الاقتصاد الوطني، كما يتم استخدام جداول المدخلات والمخرجات والموازين السلعية والبشرية وموازين الطاقة والتكنولوجيا.
- * التأكيد على اعتماد نتائج الدراسات الاقتصادية ضمن النشاط الواحد وبين النشاطات في تحديد أفضلية تنفيذ مشروع على آخر ضمن القطاع الواحد، مع ضرورة تحقيق التكامل والانسجام في التنفيذ بين مكونات المشروع الواحد (عناصر بشرية، مواد أولية، آليات وتجهيزات ...الخ).
- * مراعاة مبدأ التكامل الاقتصادي العربي في التخطيط القطري للاقتصاد الوطني واعطاء الأولوية في الخطط لاستكمال بناء القاعدة المادية للاشتراكية في القطر وتدعم مسيرة القطر الوحدوية عن طريق تشجيع المشاريع الاستثمارية العربية.
- * تحقيق مستوى تشغيل أمثل للقطاعات القائمة والجديدة سواء برفع نسبة الاستفادة من الطاقات أو زيادة عدد الورديات العاملة أو تقليل نسبة الهدر في مستلزمات الانتاج.
- * بناء الطاقات الجديدة على أساس انتقائي واقتصادي لمزيج من المشروعات الأجلة والعاجلة المردود، التي تتسم بكثافة رأس المال وكثافة العمل، والمشروعات الأقل اعتماداً على الاستيراد في مكونات الاستهلاك والاستهلاك الوسيط.
- * إعادة بناء الانتاج وتوزيع مكوناته بين التصدير والاستخدامات المحلية بما يمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن والقدرة على التصدير وبما يدعم القدرة على انتاج وسائل الانتاج والتحرر من التبعية الاقتصادية الخارجية.
- * تعبئة الحدود القصوى المتاحة من الموارد المالية لتمويل التنمية وتقريب الفجوة بين الإنفاق العام والموارد المحلية وتحسين المطرح الضريبي.
- * إعادة بناء الهياكل والنظم الإدارية في أجهزة الدولة والقطاع العام من أجل رفع كفاءة إدارة الاقتصاد بقطاعاته السلعية والخدمية.

اما استراتيجية قطاعات الصناعات التحويلية، فقد تضمنت ما يلي:

اعادة بنونة القطاع من خلال اقامة وتنشيط الصناعات التي تتسم بقدرتها على تحفيز التنمية الصناعية بحيث تحل مكاناً رئيسياً في القطاع وذلك بما ينسجم مع منطقاته.

(١) هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية الخامسة، ص٥، دمشق ١٩٨١.

- الانتفاع الامثل من الطاقات الانتاجية بما يكفل رفع الانتاجية وزيادة الانتاج وذلك باقل التكاليف.
- اقامة المشاريع المكملة للصناعات القائمة في الاتجاهين الخلفي والامامي.
- اقامة القاعدة المادية والبشرية للتطور الصناعي.
- تصنيع المواد الخام المحلية في حال ثبوت الجدوى الاقتصادية بما يلبي احتياجات الاستهلاك النهائي وزيادة الصادرات وتنويعها والحد من اقامة الصناعات التي تعتمد على استيراد مستلزمات الانتاج من المواد الاولية والمواد الوسيطة الا في حالات تقرر كل منها على حدة.
- رسم اطار لدور القطاع الخاص في التنمية الصناعية وتشجيعه ليرافق ويكمel القطاع العام في اداء رسالته التنمية.
- ارساء قواعد نمط منتجات مستقل يرسم أساسا بدلالة الاحتياجات الاساسية وتتوفر الموارد المحلية الطبيعية والبشرية.
- تطوير تقنيات الانتاج المستوردة واجراء البحوث والاختبارات لابتكار التقنيات التي تتسم بملاءمتها للتوفيق النسبي لعوامل الانتاج.

ويلاحظ ان استراتيجية قطاع الصناعات التحويلية في الخطة الخمسية الخامسة قد تضمنت العديد من الدروس المستفادة من تقييم الخطة الخمسية الرابعة لهذا القطاع في محاولة لتجنب المشاكل والمعوقات التي رافقت او واجهت عملية التنمية الصناعية خلال سنوات الخطة السابقة، مثل دراسات الجدوى، وتكامل القطاع، والمواد الاولية المحلية، ودور القطاع الخاص واختيار التكنولوجيا.

الا انها ظلت تجمع بين عدد من استراتيجيات التنمية الصناعية التي سبق الاشارة اليها، وهذا يعني عدم التوصل الى تبني استراتيجية واحدة للتنمية الصناعية تتناسب مع امكانيات القطر وموارده وتركيز حولها جهوده وقدراته خلال هذه الخطة او تلك.

أهداف واستراتيجية الخطة الخمسية السادسة ١٩٨٦-١٩٩٠

-٣-

لم يتم حتى نهاية عام ١٩٨٨ اصدار الخطة الخمسية السادسة في الجمهورية العربية السورية بشكل رسمي رغم مرور ثلاثة اعوام من عمر هذه الخطة. ويجري العمل حاليا على تنفيذ هذه الخطة من خلال الخطط السنوية؛ حيث مازال الخطط السادس «مشروع» يعمل به دون اصداره رسمي. وقد تكون الظروف الاقتصادية الحالية احد اهم الاسباب وراء هذا التأخير. وباعتبار ان الخطة الخمسية الخامسة قد تعاشر تنفيذ ما جاء فيها بسبب الظروف الاقتصادية التي نشأت بعد عام ١٩٨٢؛ فان قسما كبيرا مما جاء في تلك الخطة قد تضمنه مشروع الخطة الخمسية السادسة سواء بالنسبة للاستراتيجية او للمشاريع.

استهدف مشروع الخطة الخمسية السادسة زيادة الناتج المحلي في قطاع الصناعات التحويلية بمعدل ٦٠% في المائة سنويا مقابل ٤٧% في المائة للناتج المحلي الكلي. وهذا يعني الرغبة في زيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من ١٥% في المائة في سنة الاساس ١٩٨٥ الى ١٦% في المائة في سنة الهدف ١٩٩٠.

تتضمن الاستراتيجية العامة ما يلي:

- الاستمرار في دعم مسيرة القطاع العام الاقتصادي في القطر وتأمين مستلزمات نموه المادية والبشرية والمالية، ومراجعة قوانينه وأنظمته حيثما تدعو الحاجة ليضطلع بدوره القيادي والريادي على الوجه الأكمل.
- إعادة بناء الانتاج وتوزيع مكوناته بين التصدير والاستخدامات المحلية بما يمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن ويؤمن القدرة على التصدير.
- إقامة صناعات تصديرية وصناعات بديلة للمستوردة، وذلك كلما توفرت في القطر المزية المطلقة أو النسبية لعوامل الانتاج.
- رفع نسبة الاستفادة من الطاقات الانتاجية.
- التنسيق بين مساهمات كل من القطاعات العام والتعاوني والمشتركة والخاص لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس تكاملية وغير تنافسي.

كما تضمنت الأهداف العامة لقطاع الصناعات التحويلية:

- زيادة الانتاج وتنويعه وتحسين مواصفاته.
- تعزيز دور القطاع العام الصناعي ودعم استمراره في قيادة هذا القطاع.
- تشجيع عمل القطاع المشترك والتعاوني والخاص في المجالات الانتاجية ضمن اطار خطة الاقتصاد الوطنية على أساس تكاملية وليس تنافسياً.
- استغلال الطاقات المتاحة ورفع نسبة الاستفادة منها.
- اعتماد معايير للاستخدام تربط مابين عدد المشتغلين الفعلي واحتياجات العملية الانتاجية في المنشآت الصناعية القائمة والجديدة.
- التوجّه نحو إقامة الصناعات المترابطة خلفياً وأمامياً مع الصناعات والنشاطات المنتجة القائمة حالياً بهدف التكامل وتأمين المواد ومستلزمات الانتاج محلياً للصناعات القائمة والتي تستورد حالياً وذلك على أساس معايير الجدوى الاقتصادية.
- التركيز على تصنيع المواد الاولية المحلية.
- توسيع قاعدة الصناعات الغذائية وتنويعها، خاصة التي تعتمد على المواد الاولية الزراعية المحلية.
- تطوير وتوسيع صناعة المواد الاولية الالازمة للبناء والتشييد وتنويعها.
- التوجّه نحو تصنيع وسائل الانتاج.
- انتاج سلع ذات مواصفات عالمية بقصد التصدير واستهلاك الفائض منها محلياً.

كما تضمنت الأهداف المحددة للقطاع في مشروع الخطة تسريع نمو نشاط الصناعات الغذائية والكيميكالية ورفع مساهمتها في إجمالي الناتج الصناعي بحيث يحتل المرتبة الأولى في التركيب الهيكلي. كما تضمنت الخطة توجهاً مماثلاً نحو نشاط المنتجات المصنعة والالات الذي سوف يتولى تصنيع بدائل السلع الرأسمالية المستوردة. كما تضمنت الأهداف المحددة زيادة وسطي انتاج المشتغل في قطاع

الصناعات التحويلية من حوالي ٤١ ألف ل.س في سنة الأساس الى ٥١ ألف ل.س في سنة الهدف.

اما من حيث الاستثمارات فقد خصص قطاع الصناعات التحويلية ١٠٠٤ مليون ل.س تشكل ٩٪ في المائة من مجموع استثمارات الخطة. وقد جاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الرابعة من حيث توزيع الاستثمارات وذلك بعد قطاع الخدمات (٢٥٪ في المائة) والزراعة (١٩٪ في المائة) والكهرباء والمياه (١٥٪ في المائة) في حين جاء قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الخامسة (٦٪ في المائة) ثم قطاع الصناعات الاستخراجية (٨٪ في المائة).

وقد تم تقدير مساهمة القطاع الخاص من اجل الاستثمارات المشار اليها في قطاع الصناعات التحويلية بـ ٣٥٠ مليون ل.س خلال الفترة ذاتها. وفي مجال القوى العاملة تضمن مشروع الخطة تأمين فرص عمل ٥٩ ألف مشغل منهم ٢١ ألف في القطاع العام، بحيث لن ينمو عدد المشغلي في هذا القطاع باكثر من ٤٪ في المائة وهو عدد المشغلي الذين سوف يعملون في المشاريع التي يجري استكمالها وادخالها في مرحلة التشغيل خلال سنوات الخطة.

لاشك ان رغبة المخطط في التصدي للصعوبات والنوافذ الاساسية التي تعيق عملية التنمية يجعله يجمع في خطة واحدة وفي قطاع واحد عدة استراتيجيات دفعه واحدة، تقديرنا منه انه بهذا الجمع يمكن توفير مستلزمات الانطلاق في التنمية بشكل اسرع وأفضل. الا ان الشيء الهام في هذا الموضوع هو ان هذه الاستراتيجيات لم تدرس الدراسة الكافية في ضوء الظروف والامكانيات المتاحة ولم تأت نتيجة لهذه الدراسة بل جاءت وعمل بعضها بشكل ادى الى نتائج لا تسجم على الانطلاق مع ما كان يؤمن به من اى يعلق عليها، ونشير هنا بشكل خاص الى استراتيجية بدائل الواردات التي كان من نتائجها اقامة مشاريع تعتمد كلياً على المواد الاولية المستوردة التي تحكم في معظمها الشركات التي تنتج المنتجات النهائية وتتلاعب بأسعارها كما تريده، وكانت النتيجة استمرار الحاجة المتزايدة للقطع الاجنبي وشراء المستلزمات بأسعار تفوق اسعار المنتج النهائي في عديد من الحالات. وهذه حالة لا ينفرد بها قطر بحد ذاته، وإنما تكاد تكون ظاهرة عامة ولعبة بين الدول الصناعية والبلدان النامية.

أخيراً لابد من القول ان المسألة الاساسية لا تتوقف فقط على اختبار هذه الاستراتيجية او تلك او اعتماد هذه الاستراتيجية كمحور اساسي واعتماد غيرها كمحاور ثانوية، وإنما تتوقف على نتائج تنفيذ هذه الخطط والاستراتيجيات على ارض الواقع وما افرزته وتفرزه من وقائع وظواهر جديدة ومدى انسجامها وملائمتها مع تلك الخطط والاستراتيجيات...

باء - السياسات والحوافز المقدمة للصناعة

تم خلال السنوات الاخيرة منح القطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي تسهيلات واعفاءات جديدة، وذلك في اطار الاستفادة من امكانيات المستثمرين العرب والاجانب في التنمية، وبشكل خاص في المجال الزراعي والصناعي والسياحي. وقبل التعرض لهذه الاعفاءات لابد اولاً من الاشارة الى الاتفاقيات

العربية والاجنبية التي عقدها الجمهورية العربية السورية في هذا المجال..

الاتفاقيات

-١-

صدقت الجمهورية العربية السورية بمراسيم وقوانين على عدد من الاتفاقيات المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك على المستوى العربي أو على المستوى الثنائي الاجنبي نبين فيما يلي اهمها:

- آ- قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ٤٦٦ الموعرخ في ٢٩/٨/١٩٧١ و الخاص باتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وذلك بالمرسوم التشريعي رقم ٥٠ لعام ١٩٧١.
- ب- قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ٤٦٥ الموعرخ في ٢٩/٨/١٩٧٠ والخاص باتفاقية روعوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية، وذلك بالمرسوم التشريعي رقم ٥٩ لعام ١٩٧١.
- ج- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى عن طريق التوفيق والتحكيم، وذلك بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٨ لعام ١٩٧٤.
- د- الاتفاقية الموحدة لاستثمار روعوس الاموال العربية في الدول العربية، وذلك بالقانون رقم ٢٧ لعام ١٩٨٦.
- هـ- اتفاقية ضمان الاستثمار الامريكية في الجمهورية العربية السورية بالمرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ١٩٧٧.
- و- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد السويسري بالمرسوم التشريعي رقم ٢٤ لعام ١٩٧٨.
- ز- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين الجمهورية العربية السورية وفرنسا بالمرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ١٩٧٨.
- ي- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين الجمهورية العربية السورية والمانيا الغربية بالمرسوم التشريعي رقم ٣٤ لعام ١٩٧٨.

المرسوم رقم ١٠ لعام ١٩٨٦

-٢-

اما على صعيد تشجيع روعوس الاموال الخاصة المحلية والعربية فقد صدر المرسوم التشريعي رقم ١٠ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٦ الذي أجاز تأسيس شركات مساهمة مغلقة سورية في مجال القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يساهم فيها القطاع العام بنسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة من رأس مالها وتتمتع بالمزايا والاعفاءات التالية:

لاتسرى على هذه الشركة الاحكام والقيود الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بشركات القطاع العام مهما بلغت نسبة مساهمة الدولة وجهات القطاع العام فيها (المادة ٧)، كما للشركة استثناء من أحكام وقف ومنع وحصر وتقييد الاستيراد ومن أحكام أنظمة القطع والاستيراد المباشر من بلد المنشأ، أن تستورد وبصورة مباشرة مستفيدة من أحكام المادة العاشرة من هذا المرسوم التشريعي مايلي (المادة ٨).

- جميع احتياجات مشاريعها ومنتجاتها من آلات وآليات ومعدات وسيارات العمل غير السياحية والتجهيزات وغيرها من المواد الالزمة لإقامة مشاريعها.
- بـ - جميع المواد الالزمة لتشغيل منشاتها تعفى مستوررات الشركات المشار إليها في الفقرة آ السابقة من كافة الضرائب والرسوم المالية والبلدية وغيرها شريطة عدم ادخالها الى السوق المحلية بقصد بيعها.

كما نصت المادة التاسعة من المرسوم المذكور على اعفاء أسهم الشركة وأموالها وارباحها وتوزيعاتها وكافة اوجه نشاطاتها في مجال عملها من جميع الضرائب والرسوم صهباً كان نوعها وطبيعتها وذلك للسنوات السبع الاولى من تاريخ أول موازنة رابحة، كما تستفيد من هذا الاعفاء كل منشأة تحدثها الشركة للسنوات السبع الاولى من أول موازنة رابحة لهذه المنشأة المستحدثة.

ويحق للشركة حسب المادة العاشرة استثناء من انظمة القطع أن تفتح حساباً بالنقد الاجنبي لدى المصرف التجارى السوري يقيد في الجانب الدائن منه سبعون بالمائة من حصيلة العملات الاجنبية الناتجة عن عمليات الشركة وخدماتها ويقيد في الجانب المدين من الحساب المذكور المبالغ الالزمة المستعملة من أجل تغطية احتياجات الشركة بالعملة الاجنبية.

كما استثنى الفقرة ب من المادة ١٣ الشركة من أحكام القانون رقم ١٣٤ لعام ١٩٥٨ والمرسوم التشريعي رقم ٤٩ لعام ١٩٦٢ وتعديلاته، ونصت على ان يضع مجلس الادارة نظام العاملين وسائر الأنظمة المتعلقة بعمل الشركة التي تصدر بقرار من مجلس الوزراء.

وتجدر الاشارة الى ان الاسهم التي تفيض عن مساهمة القطاع العام تطرح على الاكتتاب العام ويجوز لجهة القطاع العام المتخصصة ان تغطي الاسهم التي لم يتم الاكتتاب فيها (المادة ٣) كما حدد الحد الأقصى لملكية المساهم الواحد بنسبة ٥ في المائة من أسهم رأس مال الشركة (المادة ٥).

وفي اطار هذا المرسوم تم تأسيس ١٣ شركة مشتركة تعمل في اطار الزراعة والصناعات الزراعية. وتضم النشاطات التي يشملها المرسوم رقم (١٠) اقامة المجمعات الزراعية الصناعية لانتاج الاعلاف وتصنيعها وتربية الابقار وانتاج الحليب ومشتقاته وتصنيع اللحوم والاعلاف وتصنيع الزيوت والمبيدات الحشرية والادوية البيطرية ومعدات الرى المتغيرة.

٣- نشاطات القطاع الصناعي الخاص والمشتركة

تضمن قرار وزير الصناعة رقم ٤٣٤٢ المؤرخ في ١٩٨٨/١٢/٣ تحديد الصناعات الاساسية المحصور الترخيص باقامتها واستثمارها بالقطاع العام الصناعي وكذلك الصناعات المتاحة للقطاعين العام والمشترك. وساعد ذلك فان الانشطة الصناعية متاحة للترخيص للقطاع الخاص والقطاعات الأخرى وتقدم التسهيلات والحماية الالزمة لها. وقد حددت هذه الصناعات بقرار وزير الصناعة رقم ٤٣٤١ المؤرخ في ١٩٨٩/١٢ والمتضمن تصنيف النشاط الصناعي في الجمهورية العربية السورية لاغراض التنظيم والترخيص

والمسح الصناعي ودعم سائر الانشطة الصناعية وتشجيعها وتوجيهها الوجهة الاقتصادية المتفقة وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حدد القرار ٤٣٤٢ الصناعات المحصورة بالقطاع العام بما يلي:

السكر والخميرة ورب البندورة - عصر واستخلاص زيت بذر القطن - تعبئة المياه المعدنية - صناعة البيرة الكحولية - الاسمنت والبورسلان والسراميك والادوات الصحية - الزجاج (عدا المصابيح والمحدب للسيارات والمقوى والمقس والسادة والملون والتوارير) - الورق وعجينة الورق - أقلام الحبر الجاف - الصناعات النقطية والغاز الطبيعي والبتروكيمياويات - الاحدية على الخطوط الالية الدباغة - الثقب وال الحديد والصلب - الالمنيوم - الكابلات - الجرارات والحدادات وسائل النقل الالية - اجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية - اسطوانات الغاز فوق ١٢ كغ - محولات القدرة الكهربائية المتوسطة والعالية ومحولات النيون - المراجل البخارية فوق ١ طن - الغزول القطنية والصوفية والممزوجة والخيوط الصناعية والتركيبية - الموكيت - السجاد الصوفي الالي - التبغ - حلج الاقطان وكبسها.

أما الصناعات المتاحة للقطاعين العام والمشترك فهي:

- صناعة الاطارات، الاسمدة بانواعها، التلفزيون والراديو وأجهزة التسجيل، المحركات الكهربائية.

كما سمح القرار للقطاع الخاص بصناعة الحليب البقرى وتصنيع مشتقاته شريطة تأمين الابقار وكذلك تصنيع الكحول والانابيب المعدنية، وغزل العوادم والمنسوجات القطنية شريطة عدم الاعتماد على القطاع العام في تأمين المواد الاولية. وفيما عدا هذه الصناعات فكل الانشطة متاحة للترخيص الصناعي للقطاع الخاص الذى سمح له باقامة معامل لصناعات كانت محصورة سابقا بالقطاع العام مثل مطاحن الحبوب، والبرادات، والالبسة، والمنظفات والكونسرونة والمنظفات وأقلام الرصاص وغيرها...

٤- اعفاءات وامتيازات المؤسسات الصناعية

تضمن المرسوم التشريعى رقم ١٩٥٢ لعام ١٩٥٢ منح المؤسسات الصناعية الاعفاءات من الرسم الجمركية للالات والادوات والاجهزة ومواد البناء المعدة للانشاء التي تستوردها المؤسسات الصناعية لحاجة مشروعها الصناعي. كما تعفى هذه المؤسسات من ضريبة ريع العقارات لمدة ست سنوات عما تملكه وتشغله من معامل وأبنية وآلات كما تعفى من ضريبة الدخل عن المبالغ الاحتياطية التي تخصص من الارباح للتتوسيع. وتعفى من ضريبة التمتع لمدة ست سنوات من تاريخ البدء باستثمارها، كما تعفى من ضريبة الدخل لمدة ثلاثة سنوات اعتبارا من تاريخ البدء باستثمارها.

٥- المواد المسموح باستيرادها من قبل القطاع الخاص وتسديد قيمتها من القطع الناجم عن تصدير منتجات الجمهورية العربية السورية

٦- بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٧٩١ لعام ١٩٨٣ ورقم ١٤٧٤ لعام ١٩٨٥ تم السماح ل أصحاب

المنشآت الصناعية والحرفية وما شابهها من القطاع الخاص بالاحتفاظ بنسبة ٥٠ في المائة من حصيلة صادراتهم بالعملات الأجنبية وتسجل هذه المبالغ في حساب خاص تحت اسم (حساب قطع التصدير) ويستعمل في تسديد قيمة مستوررات صاحب الحساب من المواد الأولية وقطع التبديل والالات الازمة لانتاجه حصرًا.

ب - صدر قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٧٥ المؤرخ في ١١/٣/١٩٨٧ والقاضي بالسماح للمصدرين من القطاع الخاص بالاحتفاظ بنسبة لا تتجاوز ٥٠ في المائة من حصيلة قيمة صادراتهم من المصنوعات السورية المنشأ بالعملات الأجنبية الحرة المسددة بموجب تعهدات التصدير المنظمة من قبلهم بالذات وتسجيله في حساب خاص لدى المصرف التجارى السورى تحت اسم (حساب قطع التصدير) لاستعماله في تسديد قيمة مستورراتهم من الالات الصناعية وقطع التبديل والمواد المتعلقة بالانتاج الصناعي وذلك بموجب اعتمادات مستندية أو بموجب وثائق برسم التحصيل، وكذلك القرار رقم ٢٥٧ لعام ١٩٨٧ الخاص بأصحاب المنشآت الصناعية للمستحضرات الدوائية من القطاع الخاص.

ج - بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٧ صدر عن رئاسة مجلس الوزراء القرار رقم ٥٩٥، القاضي بالسماح للمصدرين من القطاع الخاص الذين يصدرون المنتجات الصناعية والزراعية التي تحدد بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالاحتفاظ بنسبة لا تتجاوز ٧٥ في المائة من حصيلة قيمة هذه الصادرات بالعملات الأجنبية الحرة المسددة بموجب تعهدات التصدير المنظمة من قبلهم بالذات لاستيراد مواد ومنتجات تحدد بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

د - بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٧٩ المؤرخ في ٣٠/٤/١٩٨٧ تم تحديد المواد ومنتجاتها الجمهورية العربية السورية المنشأ التي يمكن للمصدرين السوريين تصديرها والاحتفاظ بنسبة ٧٥ في المائة من حصيلة صادراتهم بالقطع الحر لاستيراد مواد ومنتجات محددة بالقوائم المرفقة بهذا القرار.

تشجيع المغتربين

٦

وفي اطار العمل من أجل جذب رؤوس أموال المغتربين ورعايا الدول العربية صدر المرسوم التشريعي رقم ٣٤٨ لعام ١٩٦٩ الذي تضمن منح عدد من الضمانات والميزات لرؤوس أموال المغتربين والرعايا العرب التي تستثمر في مشاريع التنمية في الجمهورية العربية السورية حيث نص هذا المرسوم على:-

- السماح بتحويل نصف الارباح الناتجة عن استثمار تلك الاموال الى الخارج.
- السماح بعد انقضاء خمس سنوات على اقامته المشروع بتحويل قيمته الصافية الى الخارج. ويتم هذا التحويل بنسبة قدرها ٢٥ في المائة سنويًا وبنفس العملة التي ورد بها رأس المال أو بعملة أخرى توافق عليها لجنة ادارة مكتب القطع.

- السماح باعادة المال في حالة تعذر استثماره لصعوبات عملية وبنفس الشكل الذي ورد به في أي وقت بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وروده.
- امكانية اعطاء رأس المال المستثمر ميزات اضافية وفقا لشروط محددة تصدر بمراسيم خاصة بناء

على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك في ضوء طبيعة المشاريع المراد اقامتها وأهميتها.

كما صدر بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٨ قرار يتضمن استثناء مستوررات المستفيدين من المرسوم ٣٤٨٠ من أحكام منع ووقف الاستيراد.

تسهيلات اضافية للمستثمرين في المناطق الحرة

٧

تضمن قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٨١٧ المועرخ في ١٩٨٧/١٠/٢٨ منح تسهيلات اضافية للمستثمرين في المناطق الحرة منها:

- منح شهادة المنشأ السوري للمنتجات المصنعة في المناطق الحرة السورية والتي يجري تصديرها لغير دول اتفاقات المدفوعات من غرف الصناعة وعلى أن تصادق عليها وزارة الصناعة.
- يتم منح شهادة منشأ منطقة حرة سورية للمنتجات المصنعة أو المحولة في المناطق الحرة السورية من قبل ادارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة وعلى مسؤوليتها وبغض النظر عن نسبة التكلفة المحلية بهذه المنتجات.
- السماح للقطاع العام والخاص بالاستيراد من منتجات المنشآت الصناعية المقامة في المناطق الحرة السورية من المنتجات المسموح باستيرادها وذلك وفق انظمة التجارة الخارجية والقطع (وعن طريق المناقصة العامة او استدرج العروض بالنسبة للقطاع العام).
- يتم منح اجازات الاستيراد بالمنتجات المصنعة في المناطق الحرة السورية مواعشة بالسماح بتخلصها بضائعها دون الحاجة للتقييد بشرط الاستيراد عن طريق مرافق الجمهورية العربية السورية.
- يسمح للمستثمرين الصناعيين في المناطق الحرة السورية بدخول وسائل النقل الازمة لمشاريعهم الصناعية، ماعدا السيارات السياحية، ادخالاً موقتاً وتحدد تلك الوسائل عدداً ونوعاً من قبل لجنة توليف بقرار من وزير الاقتصاد.

وتقدر الاشارة الى انه يوجد في الجمهورية العربية السورية خمس مناطق حرة في عدرا ومطبار دمشق الدولي وحلب وطرطوس واللاذقية. وتدير هذه المناطق وتشرف عليها المؤسسة العامة للمناطق الحرة التي أحدثت عام ١٩٧١. وهناك منطقة حرة صناعية سورية اردنية مشتركة تقع على الحدود بين البلدين.

جيم - المؤسسات الحكومية

يتوزع قطاع الصناعات التحويلية حسب أشكال الملكية الى اربعة قطاعات هي:

- ١- القطاع العام
- ٢- القطاع الخاص

- ٣- القطاع التعاوني
- ٤- القطاع المشترك

القطاع العام:

يضم قطاع الصناعات التحويلية (القطاع العام) عدداً من المؤسسات والشركات التي تخضع لعدد من الوزارات، حيث لا تشرف وزارة الصناعة وهي الجهة المخولة والموهبة على كافة هذه الشركات. فوزارة النفط والثروة المعدنية تشرف على مصفاتي النفط في حمص وبانياس ومعمل مزج الزيوت ومعمل إنتاج الجص، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تشرف على المؤسسة العامة للتبغ ومؤسسة حلنج وتسويق القطن وتشرف وزارة التموين على المؤسسة العامة للحبوب والمطاحن والشركة العامة للمخابز. وتشرف وزارة النقل على معمل العوارض والأعمدة البتونية وتشرف وزارة الكهرباء على معمل الأعمدة البتونية، وتشرف وزارة الدفاع على عدد من المعامل المدنية لإنتاج الأدوية والمصوّل والدم. وهكذا فإن قطاع الصناعة التحويلية في الجمهورية العربية السورية يفتقر إلى الادارة والاشراف الموحد.

تشرف وزارة الصناعة على الجهات التالية:

- أ- المؤسسة العامة للصناعات الغذائية وتضم ٢٣ شركة منها ٦ شركات للكونسرونة فيها معملان للعلب وثلاث شركات لالبان وثلاث شركات للزيوت والصابون وثلاث معامل للبسكويت والشوكولاتة وشركتين للبييرة وشركتين للعب ومعملين للمياه المعدنية والغازية وشركة للمعكرونة وشركة للبصل المحفوظ وشركة للفتق السوداني.
- ب- المؤسسة العامة للصناعات النسيجية: وتضم ٢٤ شركة منها ١٧ للفزل والنسيج وشركتين لالبسة الداخلية وشركتين لالبسة الجاهزة وشركة للسجاد وشركة للحرير الطبيعي وشركة لخيوط النايلون والجوارب.
- ج- المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية: وتضم ١٣ شركة للزجاج والخزف والمصابيح الزجاجية والدهانات، والأدوية، والمنتجات المطاطية والبلاستيكية، والمنظفات، والأسمنت (كالنترو، سمارد فوسفاتي، أمونيا يوريا) والاحذية والمدابغ والورق.
- د- الصناعات الهندسية: وتضم ١٢ شركة للحديد والمنتجات الفولاذية والصناعات الالكترونية والاخشاب وأقلام الرصاص والكريبيت والمحركات الكهربائية، والبطاريات السائلة، والصناعات المعدنية، والالمنيوم والانشاءات المعدنية، والصناعات التحويلية (المنديل والفوط الصحية) والكافلات.
- هـ- المؤسسة العامة للسكر: وتضم ٩ شركات منها ٧ لإنتاج السكر و ٢ لإنتاج الخميرة وتقسم المؤسسة إضافة لإنتاج السكر والخميرة بإنتاج الكحول والزيوت المهدورة والصابون.
- و- المؤسسة العامة للأسمنت ومواد البناء: وتضم ٩ شركات منها ٧ لإنتاج الاسمنت وواحدة لإنتاج البورسالن والأدوات الصحية وواحدة لإنتاج الاميانت (الايرنيت).

كما تشرف وزارة الصناعة على عدد من الشركات المشتركة مثل:

- أ- الفرات للجرارات السورية - اسبانية لإنتاج الجرارات الزراعية.

القطاع الخاص

تشرف وزارة الصناعة من خلال مديريات الصناعة في المحافظات على القطاع الخاص الصناعي ويتميز هذا القطاع بارتفاع عدد منشأته وانخفاض عدد العاملين في كل منشأة ومازالت الحدود بين الصناعة والحرفة بالنسبة للقطاع الخاص غير محددة بشكل نهائي وهناك محاولات جادة لاعادة تنظيم هذا القطاع بشقيه الحرفي والصناعي.

القطاع التعاوني

مايزال القطاع التعاوني الصناعي الانتاجي في بداياته. وتشرف وزارة الصناعة على هذا القطاع الذي لم يلق حتى الان الاهتمام اللازم من أجل تطويره والنهوض به والعمل على نشره وتعديمه كاطار لتجميع الصناعيين والحرفيين الصغار وتنظيمهم.

وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية الانتاجية ٦٥ جمعية تضم ٢٤٥٩ عضوا.

القطاع المشترك

هناك قسم من القطاع المشترك الصناعي يرتبط بوزير الصناعة ويدخل ضمن قطاع الصناعات التحويلية مثل: شركة الفرات للجرارات وشركة سيركوتيل. الا ان هناك عددا من الشركات المشتركة التي تمارس النشاط الصناعي ولاتدخل ضمن خطة وزارة الصناعة او الخطة العامة للدولة. فالشركة السورية السعودية للاستثمارات الصناعية والزراعية والتي لم تقم حتى الان بنشاط زراعي أقامت معملين في دمشق لانتاج الالبان ومشتقاتها وآخر لانتاج الاثاث والمفروشات الخشبية. كما تقوم شركة الاتحاد العربي للتنمية الزراعية بانتاج كونسرونة الفطر بنفس الاسلوب. كما ان الشركة السورية الاردنية للصناعة أقامت معملاً للموكيت الارضي في السويداء لا يختلف عن الشركات الاخرى، الامر الذي يقودنا الى الاستنتاج بأنه حتى الان لا توجد في الجمهورية العربية السورية جهة تشرف عملياً على القطاع المشترك، كما لم يدخل هذا القطاع عملياً في خطط التنمية ومازال هو والقطاع الخاص خارج حدود اهتمام المخططيين الفعلي..

الفصل الرابع

الموارد المتاحة للتنمية الصناعية

الف - الموارد الاولية

تتوالى الاكتشافات النفطية والغازية الجديدة في الجمهورية العربية السورية بشكل يثير التفاؤل، فقد ارتفع انتاج النفط الخام في عام ١٩٨٨ الى حوالي ١٥٥ مليون متر مكعب ويتوقع ان يصل في عام ١٩٩٠ الى اكثر من ٢١ مليون متر مكعب. ويتميز النفط الجديد المكتشف بأنه من النوع الخفيف بالمقارنة مع النفط القديم المستخرج من حقول السويدية. كما يتوقع ان يزداد الانتاج من الغاز، من ٦٠٠ مليون متر مكعب في عام ١٩٨٨ الى ٨٢ مليون متر مكعب في عام ١٩٨٩ وارتفاع اعمال دراسة وتطوير الحقول الغازية في السلسلة التدمرية مستمرة. وقد امكن حتى الان تحويل معمل سدام اليوريا امونيا من النفط الى الغاز واستخدام الغاز في توليد الطاقة الكهربائية في السويدية، كما يتم تطوير انتاج الفوسفات السورية، وهناك اتفاق طويل الاجل مع الاتحاد السوفيتي بهذا الخصوص. اما المعادن الاخرى فان عمليات التنقيب والنتائج الاولية لدراسة ماتزال غير مشجعة على الاستثمار الاقتصادي.

وفي مجال الزراعة، حيث ماتزال هناك امكانيات للاستفادة من الاراضي الزراعية، فقد تم اعطاء التسهيلات والمزايا للشركات المشتركة الزراعية الصناعية وتم احداث عدد منها وبدأت في العمل. كما يتم اعادة النظر باسعار المنتجات الزراعية الاساسية التي تتولى الدولة جمعها كالقطن والقمح والشعير والشوندر السكري والتبع من اجل تشجيع الفلاحين على زراعة هذه المنتجات وزيادة كمية الانتاج السنوي منها وذلك بغية تأمين المواد الاولية للصناعات المحلية من الغزل والطحين والزيوت والسكر. وتتركز الجهود الان على الصناعات التي تعتمد الى اقصى درجة ممكنة على المواد المحلية المتوفرة وذلك لتجنب سلبيات الاعتماد على المواد الاولية المستوردة في الصناعات القائمة. وفي هذا الاطار اخذت الصناعات الغذائية والنساجية تحظى بالاهتمام والانتشار.

باء - رأس المال

يشكل التمويل المشكلة الاساسية في التنمية الصناعية في الجمهورية العربية السورية، وخاصة تمويل الالات والمعدات والمواد الاولية ومستلزمات الانتاج المستوردة التي تحتاج الى قطع اجنبي. ولا تختلف الجمهورية العربية السورية في هذا المجال عن البلدان النامية الاخرى التي لا يتوفر لديها انتاج نفطي كبير تستطيع من خلاله تمويل مشاريعها التنموية. وقد بينا في الفصل الثاني كيف ان الاستثمارات الصناعية في الجمهورية العربية السورية قد تراجعت بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ بسبب نقص القطع الاجنبي وان مشاريع الخطة الخمسية السادسة الجديدة لم يبدأ تنفيذها بسبب ذلك. ان محدودية الصادرات السورية التي تتمثل بالنفط وبعض مشتقاته والفوسفات والقطن المغزول وبعض انواع الحبوب في الموسم الجيد لاتغطي حاجة القطر من اجل تأمين مستورداته الاساسية من الغذاء والدواء ومستلزمات الانتاج الضرورية. كما ان ضعف القدرة التصديرية للصناعة السورية بسبب تدني نسبة الانتفاع من طاقاتها القائمة وارتفاع تكاليف انتاجها لم تستطع ان توء من المزيد من القطع الاجنبي

لمستلزمات انتاجها فكيف بتأمين القطع الاجنبي اللازم للاستثمارات الجديدة. وفوق ذلك فان قسمما لا يستهان به من الصادرات السورية يذهب سدا للديون المترتبة على البلد. ان تراجع المساعدات العربية للجمهورية العربية السورية ساهم مع الاسباب التي سبق الاشارة اليها في تفاقم ازمة القطع الاجنبي. وانحصر تمويل المشاريع الصناعية الجديدة في تأمين التمويل الخارجي لها من خلال القروض والتسهيلات؛ وفيما عدا ذلك فان الانفاق الاستثماري من الموارد المحلية لم يتجاوز في احسن الاحوال اعمال الاستبدال والتجديد في بعض المنشآت الصناعية والتي تم قسم هام منها بالقروض والتسهيلات.

واما ضعف الموارد الذاتية من القطع الاجنبي وعدم قدرتها على تنفيذ الخطط القائمة، تم التوجّه الى توقيع عقود الخدمة مع الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط. وتم حتى الان تأسيس شركة سورية امريكية هي شركة الفرات للنفط من اجل استثمار نفط اليم. كما تم التوجّه نحو اعطاء المزيد من الاعفاءات والتسهيلات للقطاع المشترك للاستثمار في المجال الزراعي - الصناعي والسياحي والخدمي. وكذلك تم الغاء الحصر الممنوح على عدد من الصناعات التي كانت محصورة بالقطاع العام والسماح للقطاع الخاص باقامتها مع منحه المزيد من الحوافز والاعفاءات التي سبق الاشارة اليها في الفصل الثالث.

وهناك شبه اجماع بين الاقتصاديين في الجمهورية العربية السورية بأنه لو تم استخدام الاموال التي انهالت على البلد بعد حرب عام ١٩٧٣ بشكل عقلاني ومدروس في انتقاء وتنفيذ المشاريع التي نفذت في تلك الفترة، لما كانت هذه الازمة قائمة الان او انها في اسواء الامور لن تكون بهذه الحدة. وكما سبق الاشارة اليه فإن النفط الجديد المكتشف يشير التفاوئل مع مايرافقه من ارتفاع في اسعاره في الاسواق الدولية. وقد امكن حتى الان تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط الخام المنتج اعتبارا من عام ١٩٨٦ وتصدير الفائض الذي اخذ يتزايد، مع الاشارة الى ان حوالي نصف الانتاج الجديد من قبل عقود الخدمة يذهب لتسديد حصة هذه الشركات من الانتاج وتسدید الاستثمارات التي دفعتها في هذا المجال.

جيم - الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية في الجمهورية العربية السورية من اكبر الموارد المتاحة للتنمية الصناعية توفرها وبالاخص وسائل النقل والاتصالات الضرورية. لقد سبق الاشارة الى ان مجموع قوة العمل في الجمهورية العربية السورية بلغ في عام ١٩٨٤ ٢٣٥٢ (ألف نسمة) تشكل حوالي ٣٧ في المائة من القوة البشرية وحوالي ٤٥ في المائة من مجموع السكان في ذلك العام^(١).

وتتميز اليد العاملة في الجمهورية العربية السورية بالكافأة اضافة الى رخص اجرها نسبيا، الامر الذي يوفر واحدا من اهم الشروط الالازمة للتنمية الاقتصادية.

(١) المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٨ ص ٣٧٤.

وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ تم التوسيع الكبير في مجال التعليم والتعليم المهني في مختلف مراحله. فهناك ٧٦ مدرسة صناعية عدد شعبها ١٠٤٨ شعبة وعدد طلابها ٣٦٥٤٠ وعدد خريجيها في عام ١٩٨٧ بحدود ٧٤٨٧ طالب. وهناك ٨١ معهد تدريب عدد طلابها ٣٤٢٨١ طالب وعدد خريجيها ١١٦٧٨ خريج في عام ١٩٨٧. ومن بين معاهد التدريب المذكورة يوجد ٢٦ معهد صناعي عدد طلابها ٩٥٦٧ وعدد خريجيها ٢٨٤٨ خريج سنويًا يضاف إلى ذلك ٨٥ مدرسة ومركز تدريب مهني عدد طلابها ٢٥٢٨٨ طالب وعدد خريجيها ٧٧٧٠ طالب منها ٤ مراكز تدريب صناعي عدد طلابها ١٦٠٦ وعدد الخريجين سنويًا ١٤٢٩ متدربي. أما على المستوى الجامعي فهناك ٥ جامعات تحتوى على ٤٤ كلية عدد طلابها ١٣٨٧٤٣ طالب وتخرج سنويًا بحدود ١٢٠٣٨ خريج منهم^(١):

طبيب	١٧١٢
صيدلي	٢٩٨
مهندس	٢٩٤٧
علوم	١٢٩٧
اقتصاد	٩٨٤

ان توفر هذه الاعداد من الكوادر العلمية والفنية سنويًا مع ماتتصف به العمالة السورية من المهارة ورخص الاجور يوفر الارضية الازمة والمناسبة للتنمية الصناعية ومايتعلق منها بالموارد البشرية.

وتتجدر الاشارة الى انه وبسبب الوضاع الاقتصادية السائدة ونتيجة عدم التوسيع في اقامة المشاريع الجديدة ووقف التعيين في القطاع الحكومي مع مايتم اتخاذه من اجراءات في دول الخليج العربي من تقليص عدد العاملين فيها وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب الاعداد الجديدة في سوق العمل فقد بدأت ظاهرة البطالة تأخذ طابعا حادا وبشكل خاص بالنسبة للخريجين الجدد.

القيود ومستقبل التنمية الصناعية

تعتبر الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ من ادق الفترات التي مر بها القطاع العام الصناعي في الجمهورية العربية السورية وبشكل خاص الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ التي شهدت بروز العديد من المشاكل والصعوبات المختلفة التي اثرت على اداء هذا القطاع ودوره في التنمية الصناعية والاقتصادية بشكل عام.

لقد ادت المساعدات العربية التي منحت الجمهورية العربية السورية خلال الفترة التي تلت حرب تشرين ١٩٧٣ الى توسيع كبير في الانفاق الاستثماري على كافة القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها الصناعة. خلال هذه الفترة كان الهم الاساسي هو الاسراع في اقامة هذه المشاريع دون الاعتماد بالمستوى المطلوب على اقتصادية عدد من هذه المشاريع واهميتها وضرورتها. وقد تم ذلك في ظل عدم كفاية الخبرة المحلية في اساليب التعاقد والشراء الامر الذي ادى الى تأخر انجاز عدد من هذه المشاريع وتاخر تشغيل بعضها الاخر وبروز مشاكل فنية وتصميمية لدى عدد اخر منها. وجاءت فترة الثمانينيات تحمل انخفاض اسعار النفط في الاسواق الدولية مع ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج وتراجع حجم المساعدات العربية للجمهورية العربية السورية التي ظلت تعتبر لفترة من الزمن موردا اساسيا ثابتا من موارد القطر لتضع القطاع الصناعي في مواجهة صعبة بين ظروفه وامكانياته والمهام المطلوبة منه والامال التي كانت معقودة عليه. ومتزال هذه المواجهة قائمة حتى اليوم. وبديهي انه لا يمكن الحديث عن مهام ودور القطاع الصناعي بمعزل عن واقع هذا القطاع والمشاكل التي واجهته ومتزال تواجهه.

الف - المشاكل والصعوبات

من اهم المشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي ان لم يكن اهمها على الاطلاق انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الصناعية القائمة في عدد غير قليل من المنشآت الصناعية وفي مختلف الانشطة. واذا كانت الارقام والنسب الواردة ادنى تعتمد على ارقام ١٩٨٥ فانه لا يوجد تغير يذكر في السنوات اللاحقة. ففي مجال الغزول القطنية والذي يضم ١٢ شركة تبلغ نسبة الاستفادة من الطاقة ٥٢ في المائة وفي الغزول الصوفية حيث تعمل ٤ شركات ٥٥ في المائة وفي الغزول التركيبية حيث تعمل ٤ شركات ايضا فان نسبة الاستفادة من الطاقة لاتزيد عن ٣٧ في المائة وفي مجال الاقمشة القطنية حيث تعمل ٧ شركات تبلغ نسبة الانتفاع من الطاقة ٧٦ في المائة والاقمشة الصوفية ٦١ في المائة والاقمشة التركيبية ٦٧ في المائة.

وفي مجال الصناعات الكهربائية فان نسبة الاستفادة من الطاقة المتاحة لاتتجاوز ٢٤ في المائة في معمل الورق و ٢٧ في المائة في معامل المصابيح و ٣٨ في المائة في معمل الاطارات و ٤٩ في المائة في معامل الاسمنت و ٥٠ في المائة في معامل الزجاج. وفي مجال الصناعات الهندسية تبلغ نسبة الاستفادة من الطاقة القصوى المتاحة ٣٣ في المائة في الانابيب المعدنية و ٤٠ في المائة في الكابلات و ٤١ في المائة في الصناعات التحويلية (المحارم والفوتوط الصحية) و ٤٢ في المائة في البرادات و ٥٢ في المائة في الاخشاب و ٥٥ في المائة في معامل الحديد و ٦٢ في المائة في معمل المحركات.

وفي صناعة السكر تبلغ نسبة الانتفاع من الطاقة الفصوى المتأحة ٢٠ في المائة وفي صناعة الاسمنت ٨٨ في المائة وفي صناعة الالبان والكونسرونة والمياه المعدنية والغازية بحدود ٥٠ في المائة والزيوت النباتية ٦٨ في المائة والبصل ٧٠ في المائة.

ان تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الصناعية القائمة بكل ماتتضمنه من تجميد لروعوس اموال دفعت في معظمها بالقطع الاجنبي وفوات للربح من البيع في السوق المحلية او بالتصدير وكلاهما يعني توفير القطع الاجنبي اللازم لسد النقص في حاجة السوق المحلية نتيجة عدم الاستفادة من الطاقات او تأمين المزيد بنتيجة التصدير في مجال الفائض، تعتبر المسألة المركزية التي يجب التركيز عليها لدراسة وتحليل اوضاع القطاع الصناعي في الجمهورية العربية السورية. ومن خلالها يمكن ايجاد الحلول الازمة لتجاوز هذه المشكلة.

ان انخفاض نسب الانتفاع من الطاقات التي سبق ذكرها والتي تم احتسابها من تقارير تقييم الخطط السنوية والخمسية تعود الى مجموعة من الاسباب الذاتية والموضوعية التي وجدت واستمرت وتفاعلـت ضمن البيئة المحيطة بالقطاع الصناعي وداخلـه.

ويمكن ارجاع اهم اسباب انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات القائمة الى مايلي:

١- عدم كفاية المواد الاولية الزراعية الازمة لعدد من المصانع بالكميات المطلوبة؛ وتشير هنا الى معامل الكونسرونة ومعامل السكر حيث كان وضع عدد من هذه المشاريع في مناطق لا تستطيع تأمين الكميات الازمة لهذه المعامل سبباً رئيسياً في عدم الاستفادة من الطاقات القائمة لهذه المعامل. يضاف الى ذلك مسألة تسخير المنتج للغلال و مدى حفظه على تنفيذ الخطة الزراعية والالتزام بتسلیم محصوله الى القطاع العام. ونظراً لكون الزراعة في الجمهورية العربية السورية تعتمد بشكل اساسي على الامطار فان الانتاج الزراعي بدوره يتذبذب بين عام واخر حسب الظروف المناخية السائدة.

٢- وجود مشاكل فنية وتصميمية في عدد من المعامل، مثل السماد الفوسفاتي والبيوريا والورق وغزل جبلة وغيرها، تحول دون تشغيل هذه المعامل بطاقة العقدية، وذلك بسبب وجود خلل في تصميم خطوط واقسام الانتاج من قبل موردي هذه المعامل. ومتزال مشاكل هذه المعامل دون حل حتى الان وصلت في بعضها الى التحكيم الدولي. وتشير هذه النقطة مسألة الخبرة في التأكيد من اهلية بيوت الخبرة العالمية التي نفذت بعض هذه المشاريع. والخسارة هنا لا تتوقف فقط على تجميد الاستثمارات الكبيرة التي وظفت في هذه المشاريع ودفع ثمنقاتها الثابتة باستمرار، وانما ايضاً في فوات الربح نتيجة استيراد منتجات هذه المعامل من الاسواق الدولية لسد حاجة السوق المحلية وارتفاع فرصة التصدير لاسواق المجاورة.

٣- عدم توفر القطع الاجنبي، فقد سبق الاشارة الى اقامة عدد غير قليل من الصناعات التجميعية او صناعة اللمسات الاخيرة او تلك التي تحتاج الى نسبة كبيرة من مستلزمات انتاجها من الاسواق الخارجية مثل معامل البرادات واجهزـة التلفزيـون والـكـابلـات والـاطـارـات والنـايـلـون والـمحـارـم الـورـقـية وـغـيرـهـاـ. وحيث ان تكاليف انتاج هذه المنتجات كما دلت التجربـة هي في معظم الـوقـات اعلى من اسعار شـرـائـتهاـ جاهـزةـ لـكونـ المـوـادـ الاولـيةـ الـازـمةـ لـهـاـ عـلـىـ الـاـغـلـبـ مـحـتـكـرـةـ دـولـيـاـ وـلـاتـتوـفـرـ بدـائلـ محلـيةـ لـهـاـ،

وبسبب حجم السوق وطاقة هذه المعامل، فإن القدرة على التصدير والمنافسة ضعيفة للغاية. وعليه فإن الاستمرار في تشغيل هذه المعامل يعني اتفاق المزيد من القطع الاجنبي لتأمين مستلزمات انتاجه دون القدرة على تأمين جزء من هذا القطع عن طريق التصدير الامر الذي أدى في ظل ازمة القطع الاجنبي الى ايقاف عدد من المعامل والخطوط الانتاجية كلها او جزئياً حسب توفر القطع الاجنبي كما تم بالنسبة لمعامل تكرير السكر الخام المستوردة واجهزة التلفزيون والتاييلون وغيرها.

الا ان المسألة الاخطر في هذه النقطة هي عدم توفر القطع الاجنبي لتأمين قطع التبديل وجزء من مستلزمات الانتاج التي لابد من استيرادها، حيث لايمكن القول في بلد مثل الجمهورية العربية السورية ان تكون كافة مستلزمات الانتاج لایة صناعة متوفرة محلياً بالكامل. وقد ادى نقص القطع التبديلية وبعض مستلزمات الانتاج المستوردة نتيجة النقص في القطع الاجنبي الى المساهمة في تدني نسبة الانتفاع من الطاقات القائمة في عدد من المعامل في مختلف الصناعات القائمة.

لقد ادت الظروف التي سادت بعد عام ١٩٨٢ الى تركيز الجهد نحو البدائل المحلية الممكنة عوضاً عن الاستيراد، وبشكل خاص مايتعلق بقطع التبديل وبعض المواد الاولية. وامكن في بعض المجالات تحقيق نجاحات ملموسة في هذا الاتجاه؛ فعلى سبيل المثال تجاوزت نسبة التصنيع المحلي في الجرار السورى ٥٢ في المائة، كما امكنا تصنيع وتشغيل بعض خطوط الانتاج في الصناعات الغذائية وصيانة وتشغيل عدد من الالات في المعامل المتعددة فنياً كالاسمنت، والغزل، والزجاج والاسمنت.

٤- عانى قطاع الغزل والنسيج بشكل خاص من نقص الايدي العاملة. ويعود ذلك الى تدني اجره هذا القطاع قياساً الى القطاعات الأخرى، اضافة الى صعوبة العمل فيه، وخاصة في مجال الغزل والنسيج. كما ان احد اسباب هذا النقص يعود الى تسرب العاملين في صناعة النسيج والالبسة من القطاع العام الى القطاع الخاص بسبب فروق الاجور. الا ان المعاناة الكبيرة من نقص الايدي العاملة كانت في معامل الغزل التي اقيمت في مناطق ريفية بعيدة نسبياً لأسباب اجتماعية اكثر منها اقتصادية مثل الحسكة ودير الزور وجبلة؛ حيث واجهت هذه المعامل ومائتها مشكلة تأمين العمال الانتاجيين واستمرارهم في العمل واستقرارهم فيه، ذلك ان طبيعة هذه المناطق الزراعية تجعل في كثير من الاحيان العمل في المجال الصناعي فرصة للاستفادة من الوقت الضائع بين المواسم الزراعية الامر الذي ينعكس على استقرار عمال هذه المعامل وبالتالي انتاجهم. الا انه لابد من القول بان تحويل هذه المعامل وغيرها الى منطقة جذب لاعادة المهاجرين من هذه المناطق الى المدن والحد من الهجرة مستقبلاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحوافز التي تقدم في هذه المصانع بشكل عام، وهذا ينقلنا الى موضوع الحوافز المادية في قطاع الغزل والنسيج بشكل خاص والقطاع الصناعي بشكل عام ودوره في زيادة وتحسين الانتاج. فعلى الرغم من وجود انظمة للحوافز في معظم الشركات الصناعية الا ان ثبات سقوف هذه الحوافز عند حد معين وكذلك الارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة مع ثبات الاجور التي لم تعد تتناسب مع اسعار المواد والسلع الاستهلاكية الضرورية يضعف العلاقة مابين مصلحة العامل في زيادة الانتاج والعائد المادي له من هذه الزيادة. ومالم يتم ربط الاجر بالانتاج وبتكاليف المعيشة فإنه لايمكن الحديث عن استقرار الايدي العاملة في القطاع الصناعي وزيادة انتاجيتها وبالتالي زيادة الانتفاع من الطاقات الصناعية القائمة.

٥- حجم السوق السوري الصغير، فقد أقيمت عدة مصانع بطاقة السوق المحلية على الاستيعاب كمعامل الاخذية والزجاج والكابلات. الا انه وبسبب ارتفاع تكاليف انتاج هذه المنتجات وتسعيتها فان القدرة التنافسية على فتح الاسواق الخارجية للتصدير تبقى محدودة، خاصة في ظل الازدواجية والتنافسية التي تتسم بها الصناعات العربية المجاورة والتنافس الكبير الذى تلاقىه من منتجات الدول الأخرى التي تتبع اسلوب الانتاج الواسع الكبير.

باء - ادارة القطاع الصناعي

تلعب ادارة القطاع الصناعي الدور الاول والأساسي في نجاح هذا القطاع وتحقيق المهام والاهداف المحددة له. ولقد بات واضحاً ومحفوظاً ان القطاع الصناعي في الجمهورية العربية السورية يفتقر الى الادارة الاقتصادية التي من شأنها ان تدير هذا القطاع في مختلف مستوياته بشكل اقتصادي وعقلاني يتجاوز المشاكل والصعوبات التي تواجهه وتوجهه لاداء المهام المنوطه به بكفاءة وجدارة. ان تعدد جهات الاشراف والتوجيه والوصاية والمحاسبة، ابتداء من داخل المنشآة الصناعية وخارجها مروراً بالشركة والمؤسسة والوزارة وباقى الجهات الاشرافية والرقابية وال媿جهة، تزيد من التعقيدات الادارية التي يواجهها القطاع الصناعي وتضعف من قدرته وحركته على القيام بمسؤولياته. كما ان عدم التناسب والتوازن بين المسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتق القطاع الصناعي وبين الصالحيات والامكانيات الممنوحة له يجعل ادارة هذا القطاع في الواقع اقرب الى تسخير الامور منها الى الادارة الحقيقة. فعلى الرغم من وجود الانظمة والقوانين التي تعطي لادارة القطاع الصناعي شيئاً من حرية الحركة والمسؤولية فان الواقع غير ذلك نتيجة تعطيل هذه الانظمة بقرارات ادارية من الجهات الوصائية او لعدم قدرة هذه الادارات الذاتية على القيام بذلك نتيجة ضعف كفاءتها. ويستحيل تصور امكانية تجاوز المشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي دون اعادة النظر بادارة هذا القطاع، بدءاً من اختيارها واتمامها بالصالحيات الممنوحة لها والمهام المطلوبة منها ومحاسبتها على هذا الاساس. وتواءد تجربة السنوات الاخيرة ان ضعف ادارة القطاع الصناعي هي لب مشاكل هذا القطاع، ومن خلالها يجب الانطلاق نحو معالجة المشاكل والصعوبات الأخرى. ومن الصعب ان لم يكن من المستحيل تصور اية انجازات كبيرة في حل مشاكل القطاع الصناعي بدون تأمين الادارة الاقتصادية المناسبة له.

جيم - ظروف عمل القطاع الصناعي

يعيش القطاع الصناعي ظروفاً صعبة ومعقدة، فهو يعمل في ظل مشاكل وصعوبات عديدة جاء معظمها نتيجة اخطاء السياسة التنموية التي اتبعت بعد حرب تشرين ١٩٧٣. فقسم لا يستهان به من منشآت هذا القطاع يعمل بحوالي نصف طاقته الانتاجية، وهناك عدد من منشآته متوقف عن الانتاج كلياً او جزئياً الى جانب نقص قطع التبديل ومستلزمات الانتاج المستوردة ونقص الايدي العاملة وانخفاض انتاجيتها نتيجة تدني الاجور اضافة الى المشاكل الفنية والمشاكل الأخرى المتعلقة بتنوع الجهات الوصائية وتسعيتها منتجاته النهائية بما فيها صادراته، في ذات الوقت الذي يطالب فيه هذا القطاع بتجاوز مشاكله ومصاعبه دون تمكينه عملياً من ذلك.

وفي الوقت الذى تمنح فيه المزايا والتسهيلات والاعفاءات من العديد من القوانين والأنظمة للقطاع المشترك والقطاع الخاص يبقى القطاع العام الصناعي اسير الانظمة والقوانين النافذة دون ان يصل الى ماوصل اليه القطاع المشترك والخاص من اعفاءات ومزايا في مجالات عديدة كالاعفاء من الضائب والرسوم واحكام المنع والحصر وانظمة العمل والاستخدام والتتصير؛ وهذه جميعها تشكل احدى معوقات انطلاق القطاع العام وتطوره.

وتزداد ظروف القطاع العام صعوبة نتيجة تراجع الاستثمارات فيه، الامر الذى يعيقه عن التطور والتجديد في وقت اخذت فيه اقسام هامة من الالات والتجهيزات التي دخلت مرحلة التشغيل في السبعينيات تحتاج الى الاستبدال او التجديد.

واذا كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجمهورية العربية السورية تتطلب تركيز الجهود على الامكانيات والقدرات الذاتية المتاحة بشكل اساسي من اجل تجاوز هذه الظروف بنجاح فان اعادة النظر بالالية عمل القطاع الصناعي والأنظمة والقوانين التي تحكم عمله تعتبر من اهم ادوات تجاوز هذه الظروف بسبب امكانياته وطاقاته الكبيرة التي لم تستغل حتى الان بالشكل الامثل.

دال - الافق

من الصعب الحديث عن افاق تطور قطاع الصناعات التحويلية في الظروف السائدة حاليا. فحتى الان، وعلى الرغم من مرور اكثر من ثلاث سنوات من الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٦-١٩٩٠)، فان هذه الخطة لم تصدر ولم تعتمد رسميا حتى الان، حيث يستمر العمل بالخطة السنوية التي يتم وضعها وتنفيذها في ضوء ما يتم رصده من اعتمادات في الموازنة العامة للدولة حسب الامكانيات المتاحة. ويبدو ان الهدف من التأخير في اصدار الخطة الخمسية السادسة هو ضغط الانفاق وبالتالي الاقتصاد على تنفيذ المشاريع والاعمال التي يمكن ان تنفذ بمصادر محلية او تلك التي يتم تأمين تمويل خارجي لها (قرروض او تسهيلات). وقد بلغ مجموع الاستثمارات الفعلية المنفذة في قطاع الصناعات التحويلية (القطاع العام) لغاية عام ١٩٨٨ حوالي ١٥ مليار ليرة سورية تشكل حوالي ١٥ في المائة من مجموع استثمارات القطاع العام في مشروع الخطة الخمسية السادسة.

لقد بات واضحا ان قطاع الصناعات التحويلية قد انتقل الى درجة ادنى من حيث اولوية الاهتمام والتوجهات الاقتصادية العامة للدولة، وذلك بعد قطاعي الزراعة والكهرباء والمياه اضافة لقطاع الخدمات. وقد جاء هذا التوجه نتيجة تراجع الانتاج الزراعي وازمة الطاقة في السنوات الاخيرة. ومنذ الخطة الخمسية الخامسة وحتى الان يجري رفع هدف زيادة نسبة الانتفاع من الطاقات القائمة في القطاع العام الصناعي وذلك كبديل عن التوسيع في الاستثمار في هذا القطاع. الا ان الخطوات العملية التي تمت حتى الان في هذا المجال لم تستطع تحقيق هذا الهدف بالشكل المطلوب على الرغم من ضرورته واهميته ومايمكن ان يتحققه من وفورات ومزايا من خلال مضاعفة الانتاج القائم في عدد غير قليل من الصناعات القائمة حاليا. ولاشك ان مثل هذا الهدف سيكون من اهم الاهداف والمهام التي ستنتقل من الخطة الخمسية السادسة الى الخطة الخمسية السابعة. الا ان رفع هذا الهدف ينبغي الا يعني بالضرورة التوقف

عن اقامة المشاريع الجديدة، وخاصة تلك التي توءمن الترابط الامامي والخلفي مع المشاريع القائمة او تلك التي توءمن المردود السريع وبشكل خاص المشاريع التي يجب ان تستوعب الانتاج الزراعي والاستخراجي او التي توءمن مستلزمات انتاج هذه القطاعات، او تلك التي تساهم في سد حاجة الاستهلاك المحلي من الصناعات التحويلية، هذه الحاجة التي تزداد مع اردياد عدد السكان الذى يبلغ حوالي ٣٥٠ ألف نسمة سنويا في وقت تتقادم فيه الالات في المعامل القائمة وتزداد حاجتها يوميا الى الصيانة وقطع الغيار والاستبدال والتجديد.

ان نقص القطع الاجنبي نتيجة تراجع المساعدات العربية الى الجمهورية العربية السورية وضعطت القدرة التصديرية لمنتجاتها الزراعية والصناعية المحدودة والظروف الصعبة التي يعمل ضمنها القطاع العام الصناعي والمشاكل والصعوبات التي يواجهها، كل هذه الامور عززت التوجه نحو القطاع الخاص والمشترك لافساح المجال له للمساهمة في تجاوز الصعوبات الموجودة من خلال اعطائه الاعفاءات والتسهيلات لتحفيزه على وضع اسكتاناته واستثماراته في النشاطات الانتاجية دون النشاطات التجارية والهامشية الاخرى. واذا كانت عملية منح الاعفاءات والاستثناءات للقطاع الخاص والمشترك من اجل تشجيعهما على استثمار رؤوس الاموال الموجودة لديهما لها مبرراتها، فان عدم منح كل او بعض من هذه المزايا للقطاع العام الصناعي الذي تراكمت فيه خلال السنوات الطويلة الماضية ثروة وخبرة البلد سيزيد المشكلة تعقيدا وصعوبة، فلكل من هذه القطاعات الهامة توجهاتها ومنطلقاتها واهتماماتها. ومالم تتسم مراجعة شاملة لاسلوب ادارة وعمل القطاع العام الصناعي والانظمة والقوانين التي تحكمه فان ذلك سوف يعودى الى استمرار تعطيل طاقات هذا القطاع الكبير وعدم الخروج من المشاكل والصعوبات الراهنة.

الجدول رقم (١١)
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
١٩٧٥-١٩٧٦

بالملايين الجاريات

الوحدة: مليون ليرة سورية

الموسم	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٣	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥
الانتاج	٣٧٣٦	٣٠٦٩	٤١٥١	٦١٤٣	٦١٤٣	٦١٤٣	٦١٤٣	٦١٤٣	٦١٤٣	٦١٤٣	٦١٤٣	٦١٤٣
مستلزمات الانتاج	١٧٣٣	١٠٠٩٣	١٣٥٩	٣١٦٧	٣١٦٧	٣١٦٧	٣١٦٧	٣١٦٧	٣١٦٧	٣١٦٧	٣١٦٧	٣١٦٧
الناتج المحلي الإجمالي	٣٤٧٥	٣٠٥٩٧	٣٣٨٩	٣٨٩٧	٣٨٩٧	٣٨٩٧	٣٨٩٧	٣٨٩٧	٣٨٩٧	٣٨٩٧	٣٨٩٧	٣٨٩٧
الدخل القومي	١٩٠٣	٢٤٠٣٥	٢١١٩	٣٧٦١	٣٧٦١	٣٧٦١	٣٧٦١	٣٧٦١	٣٧٦١	٣٧٦١	٣٧٦١	٣٧٦١
الاستهلاك	١٨٠٣٧	٣٣٤٩	٣٣٤٩	٣٣٤٩	٣٣٤٩	٣٣٤٩	٣٣٤٩	٣٣٤٩	٣٣٤٩	٣٣٤٩	٣٣٤٩	٣٣٤٩
الإيجار	٣٣٤٣	٣٣٤٣	٣٣٤٣	٣٣٤٣	٣٣٤٣	٣٣٤٣	٣٣٤٣	٣٣٤٣	٣٣٤٣	٣٣٤٣	٣٣٤٣	٣٣٤٣
المستورادات	٣٣٣٦	٣٣٣٦	٣٣٣٦	٣٣٣٦	٣٣٣٦	٣٣٣٦	٣٣٣٦	٣٣٣٦	٣٣٣٦	٣٣٣٦	٣٣٣٦	٣٣٣٦
الصادرات	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجمعية الاقتصادية للعام المذكور.

جدول رقم (١-٣)
الإنتاج بسعر المنتج

الوحدة: مليون ليرة سورية
بالإعشار الجبارية

النقطة	القيمة المضوية			القيمة القوية			النسبة المئوية			القيمة القوية			النسبة المئوية			القيمة القوية			النسبة المئوية								
	١٩٧٥	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٣	١٩٨٤				
١- الزراعة	٤٤١٢	١٣٨٤	١٥	١٦	١٩٤٩	١٦	١٩٣٨	١٥	١٣٨٤	١٤	١٣٨٤	١٥	١٣٥٧	١٥	١٣٥٧	١٥	٣٦٥٢	٣٦٥٢	٣٦٥٢	٣٦٥٢	٣٦٥٢	٣٦٥٢	٣٦٥٢	٣٦٥٢			
٢- الصناعات التحويلية	-	٣١٥٤٨	٣٠٥٩٤	٣٠٥٩٤	٣١٥٤٨	٣٠٥٩٤	٣٠٥٩٤	٣٠٥٩٤	١٩	١٥٧٣	٢٠	١١٣٢	٢٣	٢١٢٣	٢٥	٢١٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣			
٣- الكهرباء والمياه	-	١٦٠٤	١٦٠٤	١٦٠٤	١٦٠٤	١٦٠٤	١٦٠٤	١٦٠٤	١	١٤٥٧	١	٦٠	١	١٩٧	١	١٩٧	١	١٩٧	١	١٩٧	١	١٩٧	١	١٩٧	١		
٤- البناء والتشييد	-	١٣٦٥٣	١٣٦٥٣	١٣٦٥٣	١٣٦٥٣	١٣٦٥٣	١٣٦٥٣	١٣٦٥٣	١١	٩٧١٧	٨	٣٦١	١٢	١٥١٥	١٠	١٥١٥	١١	١٥١٥	١٢	١٥١٥	١٢	١٥١٥	١٢	١٥١٥	١٢		
٥- التجارة	-	٣٠٩٤	٣٠٩٤	٣٠٩٤	٣٠٩٤	٣٠٩٤	٣٠٩٤	٣٠٩٤	١٧	١٤٣٤	١٧	٥١٦	١٧	٥١٧	١٥	٥١٧	١٦	٥١٧	١٧	٥١٧	١٧	٥١٧	١٧	٥١٧	١٧		
٦- النقل والمواصلات والمخازن	-	٥٥٣٨	٥٥٣٨	٥٥٣٨	٥٥٣٨	٥٥٣٨	٥٥٣٨	٥٥٣٨	٧	٥٦٣٥	٦	٣٠٩	٦	١٣١١١	٨	١٣١١١	٩	١٣١١١	٩	١٣١١١	٩	١٣١١١	٩	١٣١١١	٩		
٧- قطاع البضائع والتسيير والمعارض	-	٣٤٧٨	٣٤٧٨	٣٤٧٨	٣٤٧٨	٣٤٧٨	٣٤٧٨	٣٤٧٨	٥	١٥٧٣	٦	٣٠٩	٦	٣٠٩	٦	٣٠٩	٦	٣٠٩	٦	٣٠٩	٦	٣٠٩	٦	٣٠٩	٦		
٨- خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	-	٣٦٤٠	٣٦٤٠	٣٦٤٠	٣٦٤٠	٣٦٤٠	٣٦٤٠	٣٦٤٠	٣	٣٤٧٨	٣	٣٤٧٨	٣	٣٤٧٨	٣	٣٤٧٨	٣	٣٤٧٨	٣	٣٤٧٨	٣	٣٤٧٨	٣	٣٤٧٨	٣		
٩- خدمات: المجتمع والخدمات الشخصية	-	٣٦١٩	٣٦١٩	٣٦١٩	٣٦١٩	٣٦١٩	٣٦١٩	٣٦١٩	١	١٢١٩	١	٣٤٦	١	٣٣٠١	٢	٣٣٠١	٢	٣٣٠١	٢	٣٣٠١	٢	٣٣٠١	٢	٣٣٠١	٢		
١٠- التعليم	-	٤٥٠٦	٤٥٠٦	٤٥٠٦	٤٥٠٦	٤٥٠٦	٤٥٠٦	٤٥٠٦	٤	٣٤٧٨	٤	٥٦١	٤	٥٦١	٥	٥٦١	٥	٥٦١	٥	٥٦١	٥	٥٦١	٥	٥٦١	٥		
١١- الخدمات الصحية	-	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣	٥٢	٣	٥٢	٣	٥٢	٣	٥٢	٣	٥٢	٣	٥٢	٣	٥٢	٣	٥٢	٣		
١٢- الإدارة العامة والخدمات الحكومية الأخرى	-	١٠٥٦١	١٠٥٦١	١٠٥٦١	١٠٥٦١	١٠٥٦١	١٠٥٦١	١٠٥٦١	١١	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨	١٢٣٨			
١٣- خدمات أخرى	-	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	-	٦٢	٦٢	-	٤٦	-	٤٦	٤٦	-	٣٥	-	٣٥	-	٣٥	-	٣٥	-	٣٥	-
المجموع	٣٠٦٩	٨٣٩٤٧	١٠٠	١٠٠	١٣٣٨٤٦	١٠٠	١٣٣٨٤٦	١٠٠	١٣٨٥٥٠	١٠٠	١٣٨٥٩٥	١٠٠	١٣٨٥٩٥	١٠٠	١٣٨٥٥٠	١٠٠	٣٠٦٩	٣٠٦٩	٣٠٦٩	٣٠٦٩	٣٠٦٩	٣٠٦٩	٣٠٦٩	٣٠٦٩	٣٠٦٩	٣٠٦٩	

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الاقتصادية للأعوام المذكورة
* ضمن خدمات الإدارة العامة والخدمات الحكومية الأخرى

الإنتاج بسعر المنتج
جدول رقم (١-٣)

الموحدة: مليون ليرة سورية
١٩٨٠
بالأسعار المشابهة لعام

		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤	
		القيمة المضوية		القيمة المضوية		القيمة المضوية		القيمة المضوية		القيمة المضوية		القيمة المضوية		القيمة المضوية		القيمة المضوية		القيمة المضوية		القيمة المضوية	
١-	الزراعة	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
٢-	الصناعات الاستخراجية	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
٣-	الصناعات التحويلية	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
٤-	الكمباء والمبياه	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٥-	البناء والتثبيت	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
٦-	التجارة	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	٦٧١٧	
٧-	النقل والمواصلات والتخزين	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١	٣٣٣١
٨-	قطاع الرجال والتأمين والعقارات	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
٩-	خدمات: المجتمع والخدمات الشخصية	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	*١٧٩٣	
١٠-	التعليم	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	٦٥٧٥	
١١-	الخدمات المحيطة	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	٣٣٣٣	
١٢-	الادارة العامة والخدمات الحكومية الأخرى	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	٧٠٣٨	
١٣-	خدمات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٤-	المجموع	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	٥٩٠٥١	

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الاقتصادية لعام ١٩٨٠ المذكور
* ضمن خدمات الإدارة العامة والخدمات الحكومية الأخرى وحرفاً جمجمات المحكمة الإدارية

(٣-١) رقم العمل الجمالي
الاجمالي (١-٢)

الوحدة: مليون ليرة سورية
الرتبة: راتب اساسي

النسبة المئوية	القيمة						
١٩٧٥	١٦٨٣	١٩٨٣	١٦٧٠	١٩٨٣	١٦٧٠	١٩٧٥	١٦٧٠
١٠٠	٧٣٣٩١	١٠٠	٧٥٣٤٣	١٠٠	٨٣٣٥	١٠٠	٨٣٣٥
١٠٠	٥١١٧	١٠٠	٥١١٧	١٠٠	٥٠٩٧	١٠٠	٥٠٩٧

المجموع

١- الدوام	٣٧٠٦						
٢- المصانعات التحويلية	٢١٧						
٣- الكهرباء والمياه	١٣٧						
٤- البناء والتعمير	٩٦٣						
٥- التجارة	٣٠٦٣						
٦- النقل والمواصلات والمخازين	٣٤٠٧						
٧- قطاع الصالات والتأمين والمعابر	١٦٣١						
٨- خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	٣٧٩						
٩- التعليم	٥٣١						
١٠- الخدمات الصحية	٣٣						
١١- الأداء العامة والخدمات الحكومية الأخرى	٥٦١٣	١١- الأداء العامة والخدمات الحكومية الأخرى	٥٦١٣	١١- الأداء العامة والخدمات الحكومية الأخرى	٥٦١٣	١١- الأداء العامة والخدمات الحكومية الأخرى	٥٦١٣
١٢- خدمات أخرى	١٩						
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء							
(١) : ضمن خدمات الادارة							

الجدول رقم (١٠-١)
الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: ملليون ليره سوري
١٩٧٠ لعام
بالإطار الشابتي

القطاع	الع起义 النسبية المئوية				
	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
١- الزراعة	١٧٦٩	١٧٦٩	١٧٦٩	١٧٦٩	١٧٦٩
٢- الصناعات التحويلية	١٣٥٧	١٣٥٧	١٣٥٧	١٣٥٧	١٣٥٧
٣- الكهرباء والبياه	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٧
٤- البناء والتشييد	٣٦٣	٣٦٣	٣٦٣	٣٦٣	٣٦٣
٥- التجارة	٣٨٧٣١	٣٨٧٣١	٣٨٧٣١	٣٨٧٣١	٣٨٧٣١
٦- النقل والمواصلات والتخزين	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦
٧- قطاع المال والتأمين والمعارات	٣٧٧	٣٧٧	٣٧٧	٣٧٧	٣٧٧
٨- خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧
٩- التعليم	٣٧٨	٣٧٨	٣٧٨	٣٧٨	٣٧٨
- الخدمات الصحية	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
- администрации العامة وخدمات الحكومية الأخرى	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
- خدمات أخرى	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
١٠- المجموع	٣٩١٩٥	٣٩١٧٠	٣٩١٥٠	٣٩١٣٠	٣٩١١٠

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء،
(١) : ضمن خدمات الأدارة

الجدول رقم (١-٦)
الاستمار (مجل تكوين رأس المال الشاتب)

الوحدة: ملبعون ليرة سورينية

بالإعصار التجاريه

النسبة المئويه	المؤوية	القيمه القبيه	النسبة العقيمه	النسبة العقيمه	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٧٦	١٩٧٥
----------------	---------	---------------	----------------	----------------	------	------	------	------

القطط

١- الزراعة	٣٥٣	٥٥٥	٣	١٤٧٦	٩	٣٠٦	٣	١٣٦
٢- الصناعات الاستخراجيه	٣٣٣٩	٤٣٣	٦٣	٤٣٠٦	٣٩	٥٠٣٣	٣	٣٣٨
٣- الصناعات التحويليه	٣٣٣١	٤٣١	٦٤	٤٣٠٦	٣٩	٥٠٣٣	٣	٣٣٨
٤- الكهرباء والمياه	٣٣٣٦	٣٣٣	٦١	٣٣٣٦	٣٦	٣٠٣٦	٦	٣٣٦
٥- البناء والتشييد (دور السكن)	٣٣٣٩	٣٣٣	٦٥	٣٣٣٩	٣٦	٣٣٣٩	٦	٣٣٣٩
٦- التجاره *	٣٣٣١	٣٣٣	٦١	٣٣٣١	٣٦	٣٣٣١	٦	٣٣٣١
٧- النقل والمواصلات والتخزين	٣٣٣٥	٣٣٣	٦١	٣٣٣٥	٣٦	٣٣٣٥	٦	٣٣٣٥
٨- قطاع الرمال والستمرين والمعماريات	٣٣٣٨	٣٣٣	٦٣	٣٣٣٨	٣٦	٣٣٣٨	٦	٣٣٣٨
٩- الخدمات:	٣٣٣٩	٣٣٣	٦٩	٣٣٣٩	٣٦	٣٣٣٩	٦	٣٣٣٩
١٠- التعليم	٣٣٣٠	٣٣٣	٦٣	٣٣٣٠	٣٦	٣٣٣٠	٦	٣٣٣٠
١١- الخدمات الصحيه	٣٣٣٨	٣٣٣	٦٣	٣٣٣٨	٣٦	٣٣٣٨	٦	٣٣٣٨
١٢- الادارة الصاده والخدمات الحكوميه الأخرى	٣٣٣٦	٣٣٣	٦٣	٣٣٣٦	٣٦	٣٣٣٦	٦	٣٣٣٦
١٣- خدمات اخرى	٣٣٣٥	٣٣٣	٦٣	٣٣٣٥	٣٦	٣٣٣٥	٦	٣٣٣٥
المجموع	٣٣٣٥	٣٣٣	٦٣	٣٣٣٥	٣٦	٣٣٣٥	٦	٣٣٣٥
١٠٠	٣٣٣٥	٣٣٣	٦٣	٣٣٣٥	٣٦	٣٣٣٥	٦	٣٣٣٥

-٩٩-

المعدن: المكتبي المركبي للاصاه - المجموعه الاصلية للصومام المذكوره
(*) مع الخدمات

الاستهلاك (مجمل تكوين رأس المال الثابت) (١-٧)

الحمد لله رب العالمين : ملحوظة سعرية

١٩٨٠ : اعتماد ادوات انتشار

١٩٨٠ : اعتماد ادوات انتشار

النطاق	المشروعية	المشروعية	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	المشروعية	المشروعية	النطاق
١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤

المشروعية

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات المصرفية لعام ١٩٨٣

(*) : مجمـع الخدمـات

الجدول رقم (١-٨)
العمالات

الوحدة: ألف مشتغل

النقط	المؤوية	العدد	النسبة	العدد	النسبة	النقط
١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٤	

النقط
المؤوية

١- الزراعة	٨٩٥	٦٧٨	٣٢٨	٤٧١	٤٠٥	٢٥٠
٢- الصناعات الاستخراجية	١١٥	٦٣٠	٦٧٠	٧٧١	٨٠	٤٠٣
٣- الصناعات التحويلية	٣٠٦	١١١	١٥٣	١٥٣	١٥	٣٣٦
٤- الكهرباء والمياه	٩٥	٣٣	٥٥	٥١	٥٥	٣٩٥
٥- البناء والتشييد	١٣٣	٧	٣٨٧	٣٧	٦٣٧	٦٣٣
٦- التجارة	١٨٦	٣١٧	٦٠١	٦٠١	٣١٣	٥٣٣
٧- النقل والمواصلات والتخزين	٧٦	٤٢٤	٤٥٥	٤٦٤	٤٣٣	٤٧٥
٨- قطاع المال والتأمين والمعمار	٩٩	٦٠	٣١١	٦٠	٣١٣	٣١٣
٩- الخدمات:						
- التعليم						
- الخدمات الصحية						
- администрации						
- خدمات أخرى						

المجموع

١٠٠ ٣٣٤٦ ١٠٠ ٣٠٩٣٦ ١٠٠ ٣٣٩

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٨
المكتب المركزي للإحصاء - نتائج المدينة السكانية لاعوام ١٩٧٦ و ١٩٧٩

الجدول رقم (١-٩)
المستورادات حسب استخدام المواد

الوحدة: ملليون ليرة سورية
بالمعلم الجاربة

الفترة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
المستوية	القيمة النسبية				
مستهلكات الاستهلاك النهائي	١٧	٢٠٣٤	٣٧٠٧	١٥	١٧٦٨
منتجات وسيطة	٣٣٠.	١٠١٣٩	٦٢	١١٤٠	٦٩
أصول ثابتة (رأسمالية)	١٧٩٠.	٣٤٩٣	٢٢	٣٥٨	٣١٤٨
المجموع	٦١٧٣	١٦١٦٥	١٠٠	١٧٨٥٩	١٠٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٥٧٠	

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية للعام المذكورة

ملاحظة : لاتدخل أرقام السند وبلغى بنود الذهب في هذا التصنيف.

الجدول رقم (١٠-١)
المصادر حسب استخدام المواد

الوحدة: مليون ليرة سورية
بالأسعار الجارية²

النوع	القيمة النسبية الفعلية	النسبة الفعلية	النسبة المئوية المئوية						
منتجات الاستهلاك النهائي	٤٦٠	٧٣	١٠	٧٣	٨٣	٦	٦	٣٤٥	٣٤٥
منتجات وسطية	٩٣	٣٩٣	٩٠	٩٣	٦٤٩٦	٧٦٨٦	٩٣	٣١٥٩	٣١٥٩
أصول ثابتة (رأسمالية)	١	٧٨	١	٦٦	٨٩	٨٩	١	٣٧	٣٧
المجموع	١٠٠	٢٤٣٧	١٠٠	٨٦٧٣	٧٥٤٧	١٠٠	٧٣٧٥	١٠٠	١٦٣٧

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية للعام المذكورة
ملاحظة: لا تدخل ارقام الدقد وبعفه بنود الذهب في هذا التصنيف.

الجدول رقم (١١-١)
المادرات حسب طبيعة المواد

الوحدة: مليون ليرة سورية
بالأسعار الجارية

الفترة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
المؤوية	المؤوية	المؤوية	المؤوية	المؤوية	القيمة النسبية
المواد الخام	٣٠٥٥	٨٩	٦٩	٥٣١٠	٥٣٣٣
مواد نصف مصنعة	١٠٧	٣	٨	٦٢٧	٤٣٩
المواد المصنعة	٣٧٩	٨	٣٠	١٧١٠	١٦٩١
المجموع	٣٤٤١	١٠٠	٨٣٧٣	٧٥٣٧	٦٤٣٧
	١٠٠	٧٣٧٥	١٠٠	٧٥٣٧	٦٤٣٧

-٤-

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية للعام المذكور
ملاحظة: لاتدخل ارقام النقود وبعدها بنود الذهب في هذا التصنيف.

الجدول رقم (١) (١٣-١)
التوسيع الجغرافي للمستوردات

الوحدة: ألف الليرات السورية
بالإمسار الجاري

المنطقة	القيمة المضافة	القيمة المضافة	النسبة المئوية								
الدول العربية	٦٣٧٥٨	٣٩٨٧٣٩٠	١٠	٣٣٥٩٦	٢٠	٣٣٥٩٦	٥	٦٧٣٠٤٩	١٠	٧٧٦٣٤٣	١١
أوروبا الغربية ذات الاعتساد الحر (١)	٣٩٤٨٤	٧٠٩١٧٢	٤٩	٧٨٩٣٢١	٣٩	٧٨٩٣٢١	٥١١٦٣٠	٥٩٤٧٣	٣٣	٥٩٤٧٣	٢٨
الولايات المتحدة وكندا	٤١٦١١	٩٣٩٤٧٨	٧	٩٤٣١٧٤	٦	٩٤٣١٧٤	١٠٩٤١٤	١٠٩٥٢١٧	٧	١٠٩٥٢١٧	٧
أوروبا الاشتراكية	١٠٧٥٥٥	٣٣٣٠٥٩٣	١٧	٣٣٦٠٩٦٣	١٤	٣٣٦٠٩٦٣	٣٤٩٤٦٩٠	٣٧٧٩١٩٩	١٥	٣٧٧٩١٩٩	١٥
باقي دول العالم	١٠٥٩٩٣	١٨٣٦١٥٦	١١	٧٣٩٣٨٤	٤١	٧٣٩٣٨٤	٥٧٣١٦١	٥٣٢١٦١	٣٦	٥٧٣٠٣٨	٣٩
المجموع	٦١٧٣٧٣٨	١٦١٦١٦٤	١٠٠	١٧٨٣٧٦٤٧	١٠٠	١٦١٥٣٧٠٨	١٠٠	٥٥٧٠٤٥٣	١٠٠	٥٥٧٠٤٥٣	١٠٠

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء -المجموعة الاقتصادية لدول عدم الم XK
(١) : تشمل بلدان السوق الأوروبية المشتركة وبلدان أوروبا النسائية

ملاحظة: لا تدخل ارتفاع النقد وبعض بنود الذهب في هذا التصنيف

الجدول رقم (١٣-١) أدلة المحاذلة

الوحدة: المؤتمرات السوريات
بالاسماء الجارية

المنطقة	النوعية		القيمة	النسبة المئوية						
	المؤدية	المؤدية								
الدول العربية	٣٠٦٣٥٩	٩	٨٤٥٦٠٧	٨	٥٩١٤٤٣	٨	٣٦٣٠٥٩	٩	٢٣٦٠٧٧	٦
اوروبا الغربية ذات الاعتماد الحر (١)	٥١٠١٣٥٣	٥٤	٣٧٦١٣٩٩	٦٥	٣٧٦١٣٩٩	٣٧	٣٩٥٦٦٤٧	٤١	٣٩٨١٥٥	٦
الولايات المتحدة وكندا	٣٥٦٩٣	١	١٧٠٨٧٩	٣	١٧٠٨٧٩	٢	٨٠٦٠	٨٠	٨٠٦٠	.
اوروبا الاشتراكية	١٧٥٩٥٠	٢١	٣٣٤٥٨٩١	٣١	٣١٨٤٣٥٥	٤٤	٣٩٨٠٨١٠	٣٤	٣٩٨٠٨١٠	٦
باتي دول العالم	٤٣٥٧٥٥	١٤	٣٧٦٧٩٦٠	٩	٣٥٥٨٧	٥	١٣٥٩٥٩	٥	١٣٥٩٥٩	٢
المجموع	٣٤٤٠٩١٣	١٤	٨٣٧٣٦٦٠	١٠٠	٨٣٧٣٥١	١٠٠	٧٣٧٤٧٩٣	١٠٠	٦٤٦٥٢١	١٠٠

(١) : تشمل بلدان السوق الأوروبيّة المشتركة وبلدان أوروبا الغربيّة المذكورة الممكّن للاختصار، المجموعة الاصمائيّة للعلوم المذكورة

ملاحظة: لاتدخل ارقام النقد وبعمن بنود الذهب فيه هذا التصنيف

الجدول رقم (١-٣) استخراج القطاع الصناعات الستاخراجية

الوحدة: القسمة ملحوظون لـ: بي

الكمية الد طن بالأسعار الجارية

الممدرس: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية للسنوات المذكورة

الجدول رقم (٣-٢)
قطاع المصانع الاستخراجية
السناتج

الوحدة: مليون ليرة سورية
١٩٨٠. بالأسعار الشاربة لعام

السنوات	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصنوعات استخراجية*									
.....									
.....									
.....									
.....									
.....									
المجموع	٧٠١٦	٦١٣	٧٣٣٣	٧٣٨٧	٧١٥٧	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣

المصدر: الجدول رقم ١٠
* المعلومات التفصيلية عن انشطة القطاع بالأسعار الشاربة غير متوافرة.

الجدول رقم (٣-٢)
قطاع المصانع الاستخراجية
العماله - القطاع العام

المؤدة: مشتمل

المسناد	المؤدية									
	العام	العام								
نفط الخام	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
فوسفات وملح	٣٣٩٣	٣٤٠٨	٣٤٠٩	٣٤١٣	٣٤٢٣	٣٤٣٦	٣٤٦٦	٣٤٧٦	٣٤٩١	٣٤٩٣
اسفلت	١٣٤	٢	٣٤١	٣٤١٧	٣٤١٩	٣٤٢٩	٣٤٣٩	٣٤٤٣	٣٤٥٥	٣٤٥٧
الرخام	١٧٣	-	٢٣٣	-	٢٣٦	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩
المجموع	١٣٥٥٩	١٣٥٧٠	١٣٥٨١	١٣٥٩٠	١٣٥٩٣	١٣٥٩٤	١٣٥٩٥	١٣٥٩٦	١٣٥٩٧	١٣٥٩٨
المصدر: هيئة تخطيط الدولة - مديرية تنمية المصانع الاستخراجية - تغير تسيير تنفيذ خطة السنوات المذكورة										

قطاع المصانع الاستخراجية
تسويق الانتاج

الوحدة: الدنطن

		١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥						
		الصناعة												التصدير																			
		المحلية						الدولية						المحلية						الدولية						المحلية							
المنسوجات	الخام	١٥٣٥	٨٠٣٧	٣٠٨	٣٣٩	٣٣٦	٥١٣٤	٥٨٦٥	٥٠	٣٣٩	٣٣٦	١٣١٦	٤٣٤	٤٩٦	٤٩٦	٤٩٦	٣٠١	٥٣٦	٣٠١	٥٣٦	٣٠١	٥٣٦	٣٠١	٥٣٦	٣٠١	٥٣٦	٣٠١	٥٣٦	٣٠١	٥٣٦			
الجلد	الورق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
الجلد	الرخام	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
الجلد	الاسفالت	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
الجلد	الرخام	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
الجلد	الرخام	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
الجلد	الرخام	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦

المصدر: هيئة تنظيم الدولة - مديرية تنظيم المصانع الاستخراجية - تقرير تنفيذ الخطة للسنوات المذكورة

ملاحظة : الصدير يتضمن كميات من الوارد والمنتها المسووجة والتي تتبع كنفط

الجدول رقم (٥-٣)

المنساعات الاستخراجية

قطاع المنساعات الاستخراجية
استاجية العمل

الوحدة: ألف ليرة سورية
بالأسعار الجارية

١٩٨٥ ١٩٨٤ ١٩٨٣ ١٩٨٠ ١٩٧٥

المنساعات
الاستخراجية

* ٤٣١ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢

.....

.....

.....

.....

.....

-١١-

المجموع

٤٣١ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣

-

* المصدر: الجدول رقم ٣-٣ بالتناسبية للناتج ومن الكتاب الاصحائى السنوى للمنساعات العربية بالنسبة لمعد المستهلكين

- 111 -

الوحدة: القيمة: مليون ل.س

الجدول رقم (٦)

قطاع المصانع التحويلية

الموارد البشرية

الجدول رقم ١-٣ وتحليل الرسم الاقتصادي الراهن لقطاع المنشآت التعليمية - هيئة تنظيم الدولة من المعدن:

الجدول رقم (٧-٥)
قطاع المصانع التحويلية
المواء، شهر الرئيسي

الوحدة: المليون ل.س
١٩٨٠: المخزون
بالمعلم الشابية لعام

السنوات	الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	الاحتياج*	الاحتياج	الاحتياج	المبالغ	انتاجية العمل	بالدبليريات السورية
١٩٧٦	٢٣٥٠	٣٩٥٠	٨١٠١	١٠٦٠٦	١٠٦٠٦	١٩٧٦٠	١٧٧٣٧	١٣٤٧٥
١٩٧٧	١٨٣٠٧	٣٩٧٦	٧٨٣	١١٧١١	١١٧١١	١٩٧٧	١٠٥٧	١٠٥٧
١٩٧٨	١٧٣٤	٣٧٧	١٠٤٦	١٣٢٢	١٣٢٢	١٩٧٨	١٩٤٧٦	٩٠٨
١٩٧٩	١٣٤٤	٣٨٨	١١٦١٦	١٣٥٦	١٣٥٦	١٩٧٩	١٧٣٠٣	١٠٠٧
١٩٨٠	١١٥٥٧	١٣٩٥	١١٣٦٩	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩	١٩٨٠	١٣٦٧٥	٧٣٣
١٩٨١	١٥١٢	١٥١٢	١٥٣٦٧	١٥٣٦٧	١٥٣٦٧	١٩٨١	٨٤٩	٨٤٩
١٩٨٢	١٣٥١	١٧٣٩	١٦٩٣٦	١٦٩٣٦	١٦٩٣٦	١٩٨٢	٣٣٦٢	٣٣٦٢
١٩٨٣	١٨٧	١٨٧	١٨٦٧	١٩٥٩٨	١٩٥٩٨	١٩٨٣	٣٣٩٦٣	٤٣٤٩
١٩٨٤	١٤٣٧	١٤٣٧	١٦٣٧	١٦٣٧	١٦٣٧	١٩٨٤	٥٨٧٥	٥٨٧٥
١٩٨٥	١٩٩٦٤	١٩٩٦٤	٢١٣٩١	٢١٣٩١	٢١٣٩١	١٩٨٥	٣٩٣٥	٣٩٣٥
١٩٨٧	٩٦٤	٣٦٧٥	٣٦٧٥	٣٦٧٥	٣٦٧٥	١٩٨٤	٣٣٤٩١	٣٣٤٩١
١٩٨٨	٣١٦٧	٣٠٨٥	٣١٦٧	٣١٦٧	٣١٦٧	١٩٨٣	٣١٦٤٣	٣١٦٤٣
١٩٨٩	٣٠٨٥	٣٠٨٥	٣١٦٧	٣١٦٧	٣١٦٧	١٩٨٢	٨٧	٨٧
١٩٩٠	٨٠١							

المصدر: نفس المصدر السابق

* : تم احتساب الاستثمار بأسعار عام ١٩٨٠ العاشرة في نمو نسبة الأسعار الشابية إلى الأسعار الجارية في تكوين رأس المال الشابية حسب كل سنة من السنوات.

الجدول رقم (٨-٦)
قطاع المصانع والتجويف
الإجمالي

الوحدة: ملليون ليرة سورية

الإجمالي
بالمصارف الجاربة

الصناعات	النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية	
	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥
١- المنتجات الغذائية والمشروبات والتتبيلة	١٣١.	١٣٠.	٢٨٦١	٣٤٢	٤٢٣	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦
٢- صناعة المسوسجات والملابس والأدبيات والبلور	٣٢١.	٣٢٠.	٥٠٦١	٥٣٧	٥٣٧	٥٣٧	٥٣٧	٥٣٧	٥٣٧	٥٣٧
٣- صناعة الخشب والموسيطباً والادوات	٣١١.	٣١٠.	٤٠٦١	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦
٤- صناعة المنتجات الكيميائية والمنتجات البترولية	٥٨.	٥٧.	١١٧٦	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣
٥- صناعة الورق والطباعة والنشر	٦٠.	٦٠.	١٠٢.	١٠٢.	١٠٢.	١٠٢.	١٠٢.	١٠٢.	١٠٢.	١٠٢.
٦- المنتجات الكيميائية والمنتجات البترولية	٥٠٣.	٤٩.	٣٤٠٧	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦
٧- منتجات معدنية غير معدنية	٣٣١.	٣٣١.	٣٣٣٥	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦
٨- منتجات معدنية اساسية	١٠٨.	١٠٨.	٣٣٣	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦
٩- المنتجات المعدنية المصنعة ومنتجاتها	٤٩٧.	٤٩٧.	٣٢٧٩	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦
١٠- منتجات متعددة	٣.	٣.	٥٠.	٦٧.	٦٧.	٦٧.	٦٧.	٦٧.	٦٧.	٦٧.
١١- إنتاج متنوع	٧.	٧.	١٠٠.	١٠٠.	١٠٠.	١٠٠.	١٠٠.	١٠٠.	١٠٠.	١٠٠.
١٢- إنتاج متنوع	٦٣.	٦٣.	٣٩٨.	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦
١٣- إنتاج متنوع	٣٢٣.	٣٢٣.	٣١٥٦٨.	٣٠٩٣.	٣٠٩٣.	٣٠٩٣.	٣٠٩٣.	٣٠٩٣.	٣٠٩٣.	٣٠٩٣.

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء هيئة تخطيط الدولة - تقدير الخلاط الخصيصة الرابعة
وتحليل المرض الاقتصادي ١٩٧٩-١٩٧٣، جمهورية مصر العربية

الجدول رقم (٩٥)
قطاع المصانع التحويلية
الانتاج

الوحدة: ملليون ليرة سورية
بالإضمار العاشرة لعام ١٩٨٠

الصناعة	القياسية المنشوية				
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١- المصانع الغذائية والمشروبات والتبغ	٣٨٧٦	٣٦	٤٣٩٩	٤٣٨٨	٣٦٢٣
٢- مساعدة المصانعات والملابس والأدبيات والجلود	٣٨٠٧	٣٤	٤٣٦٦	٤٣٦٣	٤٣٦٣
٣- مساعدة الخشب والمobilia والإلكترونيات	٧٥٨	٧	٣٩٦٦	٤١٨٥	٤١٣٠
٤- مساعدة الورق والطباخة والنشر	٨٢	١	٣٧٣	٣٧٦	٣٦١
٥- المصانعات الكيميائية والمنتجات البترولية	٣٣٣٩	٣٠	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣
٦- منتجات متجمبة غير معدنية	٥٠	٤	١٣١٩	١٣١٩	١٣٣١
٧- منتجات معدنية أساسية	١٦٢	١	٣٣٥	٣٣٦	٣٦٤
٨- المنتجات المعدنية المعتمدة ومساندة I.R.C	٧٦١	٦	٣٠٣١	٣٠٣١	٣٠٣١
٩- منتجات متذوقة	٥٣	١	٧٦٧	٧	٧٦٩
المجموع	١١١٩٢	١٠٠	٢١٥٧٣	٢١٥٧٣	٢١٥٧٣
١٠-	-١١٥-				

المصدر: نفس المرجع السابق.

الجدول رقم (٣٠-٣)
قطاع المصانع المتحويلية
الناتج

الوحدة: مليون ليرة سورية

بالإعمار الجارية

النوع	المجموع	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الصناعة	المجموعية	المسوية	المسوية	المسوية	المسوية	المسوية	المسوية
١- المصانع المدنية والمشروبات والتبغ	٣١٩	٧٦	٥١٥	٥١٧	٣٧٠	٢٣٩	٢٣٥
٢- مصانع المنسوجات والملابس والأدبية والجلود	١٠١١	١٨٣	١٣٤٩	٩٧٦	١٣٤٩	٣٦	٣٦
٣- مصانع الخشب والموبليا والأشياء	١٥٧	٥٣	٥٥٥	١٠	٥٣٠	٨	٨
٤- مصانع الورق والطباعة والنشر	٥٥	٤٨	٣٣٨	١	٣٣٨	٢	٢
٥- المصانع الكيميائية والمنتجات البترولية	٢٩٧	٣٩٨	١٨٣٦	٣٠	١٦٩٠	٣	٣
٦- منتجات معدنية غير سفلية	٧١	٩٦٥	١١٣٩	١٩	١٠٦٦	٧	٧
٧- منتجات معدنية أساسية	٥٥	٨١	١٥٧	١	١٥٧	٢	٢
٨- المنتجات المعدنية الممنوعة وتصانع الآلات	٣٥	٧٣	١١٩٦	١٢	١١٩٦	٢	٢
٩- منتجات متعددة	٣٣	٣٨٩	١٣٩	٢	١٣٩	٢	٢
١٠- المصانع	١٣٣	١٨٥٥	٦٠٤٧	١٠٠	٦٣٨٢	١٠٠	١٠٠

العنوان: المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (١١-٥)

قطاع المصانع التحويلية

الناتج

الوحدة: مليون ليرة سورية
بالاصلار المخابطة لعام ١٩٨٠

الصناعات	القيمة المضافة	النسبة المئوية	١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
			١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٦
١- المصانع الغذائية والمشروبات والتبغ	٣١١	٦٦	٥٣	١١٧	١٣١	١٥٧	٢١٤	٢٣٣
٢- صناعة المنسوجات والملابس والأدبية والجلود	١٨٣	٧١	١٣٧	١٧٣	٢٣٩	٣٤٨	٣٩٥	٤٣٧
٣- صناعة الخشب والموبيليا والإطارات	٥٣٠	٥٣	٥٣٧	٦٧	٩٨	٥٠	٥٠	٥٠
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر	٤٤	٤٤	٣٧٦	٣٧٩	٣٧٩	٣٩٥	٣٩٥	٣٩٥
٥- المصانع الكيميائية والمنتجات البترولية	٣٧٣	٣٧٣	٣٧٦	٣٧٩	٣٧٩	٣٧٩	٣٧٩	٣٧٩
٦- منتجات متجمبة غير معدنية	١٧٣	١٧٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣
٧- منتجات معدنية أساسية	٣٧	٣٧	٥٨	٥٨	٥٨	٧٦	٧٦	٧٦
٨- المنتجات المعدنية الممنعة ومساعده الات	٣٤	٣٤	٣٨	٣٨	٣٨	٩٧	٩٧	٩٧
٩- منتجات متتنوعة	١٣	١٣	٨٠	٨٠	٨٠	٣١	٣١	٣١
المجموع	١٣٧	١٣٥	٢٣٣	٢٣٧	٢٣٧	٣٦٣	٣٦٣	٣٦٣

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (٢-١٣) (١)

قطاع المنشآت التحويلية

الاستهلاك قطاع عام

الوحدة: ملليون ليرة سورية
بالملايين الجاربة

النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع
١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
١- المصانع الغذائية والمشروبات والتبغ	١٨٠	٣٩٥	٤٤	٤٧٧	٣٦	٣٨٠	٣٩٥	٣٩٩
٢- صناعة المنسوجات والملابس والأدبيات والجلود	٣٣٩	٣١٠	٣٢	٣٧	٣٨	٣١	٣٦	٣٩
٣- صناعة الخشب والموبيليا والأدوات	٣٣	١٦	١٧	-	١٦	١٧	١٧	١٧
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر	١٣٩	٩	٩	-	٦	٦	٦	٦
٥- المنتجات الكيميائية والمنتجات البترولية	٥٥١	٣٣	٣٣	٣٦	٣٦	٣٣	٣٦	٣٦
٦- منتجات متجمدة غير معدنية	٣٠٨	١٣	١٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
٧- منتجات معدنية إسلامية	١١٤	٩	٩	٧	٧	٧	٧	٧
٨- المنتجات المعدنية الممنعة وصاغة الألات	٩٤	٦٧	٦٧	-	٥٥	٦٢	٦٢	٦٢
٩- منتجات متذوقة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٦٧١	١٠٠	٩٧٦	١٠٠	١٠٠	٧٨٥	١٠٠	١٠٠

المصدر: هيئة تنظيم الدولة: تحديد الرسم الاقتصادي الراهن ١٩٧٨-١٩٧٧ م ٣٣
١٩٧٩-١٩٧٨ = = = = =

الجدول رقم (١٢-٣)
قطاع المصانع التحويلية
المعامد^٢

الوحدة: عامـل

المسنـاعـات	المسـددـةـ المـسـوـيـةـ	الـmـsـdـ الـnـsـbـeـ m~s~d~		الـm~s~d~ n~s~b~e~ m~s~d~	الـm~s~d~ n~s~b~e~ m~s~d~	الـm~s~d~ n~s~b~e~ m~s~d~
		١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٠	
١- المصانع الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٩٤٦٩	٣٠	٦٧٩١٧	٣٨	٧٣٣٦	٣٨
٢- صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	٧٣٦٦	٤٣	١٦٣٩٥	٥٥	١٦٣٩٠	٥٥
٣- صناعة الخشب والموبيليا والإثاث	٨٣	٨٣	٢٣١٥٩	١٠	٢٣٥٥	٦٦
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر	١٦٧.	١	٣١٩٥٠	٩	٤٣١٩	٥٣
٥- المصانع الكيميائية والمنتجات البترولية	٩٣٧	٩٣٧	٣٣٤٩	٢	٣٣٤٩	٣٣٤٩
٦- منتجات متجمبة غير معدنية	٩٣٩	٩٣٩	٣٠٨٧	٨	٣٠٨٧	٣٠٨٧
٧- منتجات معدنية أساسية	٦٠٩	٦٠٩	٣٠٧٦	٨	٣٠٧٦	٣٠٧٦
٨- المنتجات المعدنية المصنعة وصانعه الالات	٣١٣٧	٣١٣٧	٣٣٤١	١	٣٣٤١	٣٣٤١
٩- منتجات متجمبة	١٣٨٣	١٣٨٣	٣٣٨	١	٣٣٨	٣٣٨
المجموع	١٧٧٧٤	١٠٠	٣٦٧٩٣	١٠٠	٣٦٦٣	١٠٠
المصدر:	(١): المنظمة المرتبطة للتنمية الصناعية: الكتاب الاصناف المسوبي للصناعة المصرفية (ارقام ١٩٨٤-١٩٧٥)					
(٢): هيئة تنظيم الدولة - تقديم الخطط الخمسية لقطاع المصانع التحويلية جدول ٩ - (ارقام ١٩٨٥)						

الجدول رقم (١٤-٣)
بيان المصانع التموينية
استاجبة العمل

الوحدة: ليرة سورية
المادة: ١٧٥٠ العاشرة
بالمصارف التجارية

النوع	المجموع	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٥
بالمصارف التجارية	العامية	٦٢٨٠	٦٢٨٠	٦٢٨٠	٦٢٨٠	٦٢٨٠	٦٢٨٠
بالمصارف التجارية	العامية	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦
بالمصارف التجارية	العامية	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦
بالمصارف التجارية	العامية	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦
بالمصارف التجارية	العامية	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦
بالمصارف التجارية	العامية	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦
المجموع	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦

الجدول رقم (١٥-٢)
الصناعات التحويلية
الكتافة الرأسمالية الحدية والانتاجية الحدية لرأسم المال

١٩٧٦-١٩٨٠) مليون

ليرة سورية ١٩٧٦-١٩٨٠ ر.

مليون ليرة سورية

الكتافة الرأسمالية الحدية

الانتاجية الحدية لرأسم

المال

(بالاسعار الثابتة)

للفترات الخمسية

للفترات الخمسية

١٩٧٦-١٩٨٠ ر.

٠٠٥ - ١٩٧٦-١٩٨٠ ر.

الجدول رقم (١٦-٢)
قطاع المصانع التحويلية
المستورات بحسب المفروع الصناعي

الوحدة: بآلاف الليرات السورية

السنوات	القيمة المنسوبة المنشورة											
	١٩٧٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٧٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٧٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٧٥	١٩٨٤	١٩٨٣
١- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٧٣٤٣٠.٣	١٤٩٣٣٥	١٦	٣٧٨٤٠.٦	٣٦٤٩٠	١١	١٥٠٤٧٣	٩٧٦٩١	٨	٣٣٧٩٥	٣٣٧٩٥	-
٢- صناعة المنسوجات والملابس والأذنمية والجلود	٣٥١٠٦	٣٦٤٩٠	٢	٣٦٧٣٤	٣٦٤٩٠	٤	٤٤٥٣١	٤٤٥٣١	٤	٨١٥٨	٨١٥٨	-
٣- صناعة الخشب والموبيليا والآلات	٣٤٣٩٩٥	٣٧٩٣٧	٢	٣٦١٦٣	٣٦١٦٣	٣	٤٣٧٩٦	٤٣٧٩٦	٣	١٤١٠٣٠	١٤١٠٣٠	-
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر	٣٣٩٦٣	٣٤٠٣٦	٢	٣٥٤٩٠	٣٥٤٩٠	٣	٣٦٠٣٩٣	٣٦٠٣٩٣	٣	١١٦٥١٥	١١٦٥١٥	-
٥- الصناعات الكيميائية والمنتجات البترولية	٣٣٩٤٣	٣٣٩٤٣	٢	٥٥٨٠٨٦	٥٥٨٠٨٦	٣٤	٢٨١٧١٩	٢٨١٧١٩	٢١	٤١٧٥٦٥	٤١٧٥٦٥	-
٦- منتجات منجمية غير معدنية	١٥٩٥١	١٥٣١٩٥	١	١٢٥٣٧	١٢٥٣٧	٤	٤١٧٥٦٨	٤١٧٥٦٨	٢	٦١٨٦٥٠	٦١٨٦٥٠	-
٧- منتجات معدنية أساسية	١١٠٧٣٧٣	١١٣٢١٤٣	١١	١٨١٧٤٦	١٨١٧٤٦	١٣	٣٦٩٥٩٣	٣٦٩٥٩٣	٣	٣٥٣٧٦٨	٣٥٣٧٦٨	-
٨- المنتجات المعدنية المصنعة ومسانع الألات	٣٥٩١٣٩٣	٣٥٣٧٦٨	٣٥	٤٥٠٧٤٦	٤٥٠٧٤٦	٣٤	٣٦٤٣٧٨	٣٦٤٣٧٨	٣٦	٣٠١٩٩٣	٣٠١٩٩٣	-
٩- منتجات متتنوعة	١٦٣٩٣٩	١٦٣٩٣٩	١	١٨١٩٦٨	١٨١٩٦٨	١	٦٦٦١	٦٦٦١	٥٠	٥٥٥١٥٣٥	٥٥٥١٥٣٥	-
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٣٣٠١٥٨	١٣٣٠١٥٨	١٠٠	١٣٣٠٦١٤	١٣٣٠٦١٤	١٠٠	١١٩١٠٩٤	١١٩١٠٩٤	-

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية للأحوال المدنية.

الجدول رقم (١٧-٥)
قطاع المصانع التحويلية^٢
المادرات حسب الفروع الصناعية

الوحدة: بلاك المبارات السورية
بالمصار الجاربة

المنشأة	المجموع	النسبية (%)									
		١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
١- المصانع الغذائية والمشروبات والتبغ	١٣٣٧٨٥	١٥	٣٣٨٣٧	٦	١٨٣٧٥	٩	٣٣٨٣٧	١	٨٣٠٣١	٣	٨٣٠٣١
٢- مساعدة المنتسبات والملابس والأحذية والجلود	١٤٤٨٣٤٧	٧	٣١٨٧٨	١	١٦٤٣٠٣	٣٨	١٦٤٣٠٣	٥١	١٠٨٣٠١٢	٥٣	١٠٨٣٠١٢
٣- مساعدة النسيج والمobilia والإدوات	٢٨٦٠	-	١٧٠٦٧٨	٥٣	١٧٠٦٧٨	-	١٧٠٦٧٨	٥٣	٣٠٧٦	-	٣٠٧٦
٤- مساعدة الورق والطباعة والنشر	٣٣٢	-	٣٣٣٢	-	٣٣٣٢	-	٣٣٣٢	-	٧٣٧	-	-
٥- المصانع الكيميائية والمنتجات البترولية	٥٠٠١٠٥٠	٦	١١٨٧٨٠	٤٨	١١٨٧٨٠	٣٩	١١٨٧٨٠	٣٩	١٣٦١٠٣	٦٠	١٨٤٠٤٥٠
٦- منتجات منجمية غير معدنية	٤٠٦٧٦	-	١١٦١٦	١	١١٦١٦	-	١١٦١٦	١	٤٩٣٠	-	-
٧- منتجات معدنية أساسية	١٤١٩	-	٣٦٦١	-	٣٦٦١	-	٣٦٦١	-	١٩٤٠	-	-
٨- المصانع المعدنية والمعادن وصناعة الالات	٤٣٣٧٦٩	٥	١٥١٥٠	٣	١٥١٥٠	٣	١٥١٥٠	٣	٧٥٠٧١	٢	٦٥٩٨
٩- منتجات متعددة	٣١١٣	-	٣٧٦٩	-	٣٧٦٩	-	٣٧٦٩	-	٣٩٣٥	-	١٠٩٩
١٠- المصانع	١٠٠	٣٧٣٠٤٧	١٠٠	٣٧٣٠٤٧	١٠٠	٣٧٣٠٤٧	١٠٠	٣٧٣٠٤٧	١٠٠	٣٧٣٠٤٧	١٠٠

المصدر: نفس المصدر السابق

الجدول رقم (١٨-٢)

أكبر عشرة مصانع وضعت في التشكيل خالل السنوات الخمس المسممة (١٩٨٥-١٩٨٠)

الوحدة: مليون ليرة سورية

اسم المصانع	رأس المال	الطاقة الإنتاجية	الإنتاج الفعلي	عدد العمال	المسافة	القيمة
	السابت	العامل	الرئيسيه	المشتقات الشائونيه	العمال	المسافة
مشفاه بانياتي	٦٦٢٣	٤٦	٥٧٠	٥٥١١	٦١٨	٣٥٦
عمل الورق	٦٠٥	١١٠	١٧٥	١٧٥	٨٢٨	٨٢٨
عمل الادارات	٥٧٧	٦٦٣	١٣٣	١٣٣	١٤٣	١٤٣
عمل سجاد الامونيا	١٠٧	١٣٢	٥٥	٥٥	٨٧	٨٧
عمل سجاد الغوماتس	٧٩٠	٩٠	٤٥٠	٤٥٠	١٥٣	١٥٣
عمل كابلات حلب	٣٩	١٣١	٦٤	٦٤	٤٦٥	٤٦٥
الشركة العربية للادبطة/حلب	٥٥٥	٨٠	١٧٦	١٧٦	٦٠	٦٠
اسمنت طرطوس	١٣٠٧	١٥٣	٣٧٠	٣٧٠	٣٩٦	٣٩٦
معلم سكر تل سلحب	٣٢٣	١٥	٣٧	٣٧	٣٦	٣٦
كونسروه ادلب	٥٣	٣٣	٤٣	٤٣	٢	٢
غزل ادلب	١٦٠	٣٢	١٠٦٠	١٠٦٠	٦٠٧	٦٠٧
غزل قطنبية عوادم	٨٥٩٩	٣٣٦	٤٣٠	٤٣٠	٢	٢
						-٣٤-

(١٩-٢) رقم الجدول

أكابر عشرة مصانع تحت التنفيذ

الوحدة: مليون ليرة سورية

